حاشية على شرح المصباح في النحو

والشرح المذكور موسوم بضوء المصباح

لتاج الدين محمد بن محمد الأسفرايني

۱۳۸

اللفظ لا

اللفظ فلا بد من ان الموذن بالافراد في اللفظ احترازا عن مثل عبد الله
وقول من قال ان الحد منقوض لانهما من اسم المفعول الا وهو ينطوي
على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف او التنكير
الطاريان عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان غير وارد لان
مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا تعدد فيه ان التعدد
لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة او الخارجة
فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع والكلام فيه فان قلت البتة
الغنية تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير لما علم في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد
يقتضي الافراد فانه اذا قيل انسان اذا قال على معنى علم ان ذكر المعنى
لا يكون الا واحدا قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم
اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ على
جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك المعنى مركب غير مفرد
فذكره احترازا عنه وعن مثل الاستبعاد فقد ذكرنا انه خرج بقوله لفظ العبد

الرابع كون الدلالة بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة
في مثل قولهم مشوم للشوم وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه
احتراز عن اخ فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح فانه يدل
بالطبع على السعال ايضا لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات
ولقائل ان يقول على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على معنى
او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله دل على معنى وان كان الثاني
فدلالته اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثاني لان قولنا مشوم مثلا لا يدل
بالطبع على المعنى فتعين الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا
عنه فالجواب عنه ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم منه ذلك
المعنى وليست تلك الدلالة بسبب الوضع لكونه محرفا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق استعمال الخطاء فلما كان الفهم حاصلا كانت الدلالة حاصلة
وان كان اللفظ خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى
فوجد ان ذكر الوضع لا بد منه فهذا اخر القيود المذكورة في هذا التعريف

واما

وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه وقع خبر المبتدأ متضمن لمعنى الشرط
والمبتدأ اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون
اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل
والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة
موصوفة باحدهما نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم قوله كل لفظة
دلت على معنى من قبيل الثاني فان قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت
على معنى وانث الضمير المستكن في دلت وان كانت لفظة كل مذكرا مفردا
اعتبارا لمعناه لانه اسم لافراد ما اضيف اليه فدخل الفاء في
الخبر ايذانا بان استحقاق اللفظ لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلالتها
على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم انما هو بسبب
الاتيان حتى لو لم يات لما استحق قطعا ولو ترك الفاء لما افاد الكلام
هذا المعنى لعدم الفاء من معنى السبب قوله وجمعها كلمات وكلم الكلم
جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات جمع القلة يتناول العشرة

اي الجمع الكثرة يطلق على العشرة فما دونها بقرينة وعلى ما فوقها بغير قرينة

اي الجمع القلة يطلق على العشرة فما دونها بلا قرينة وعلى ما فوقها بقرينة

فاذو نها الا الثلثة قوله وهي ثلثة انواع اسم وفعل وحرف وجه الانحصار ان
يقال كل كلمة اما ان يكون دالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة اولم يكن
والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون بحيث يكون له اعراب بوجه ما اولم يكن
والاول هو الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا كل كلمة اما ان يكون مستقلا
بنفسها اولم يكن والثاني هو الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة
اولم يقترن والاول هو الفعل والثاني هو الاسم ثم فرقوا المستقل بانه الذي يتم
الجواب به على سوال فيلزم ان يعد الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لان
الجواب لا يتم بها قوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه عرّف الاسم بصحة جواز
الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة للظرفية
اردفه بقوله او كان في معنى ما يحدث عنه فيكون ذلك شاملا للاسماء اللازمة
للظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح الحديث عنهما الا انهما في معنى
ما يحدث عنه فانك اذا قلت اتيتك متى طلع الشمس كان المعنى اتيتك وقت
طلوع الشمس وكذلك اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس

صورة الحركة لامتناع حرف الاعراب عنه نحو مررت بقاض وان يظهر محلا
لا صورة ولا تقديرا ان كان في محل كان فيه غيره من المعربات لظهرت
تلك الحركة كقولك مررت بمن عرفته واذا عرفت هذا فقول الجبر المستفاد
من العوامل ممتنع في الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث الا ترى
انهم قد حكموا على مثل من وما والذي وغيرها بانه مبني مع كونه البتة
مرفوع المحل او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا بالحركة المحلية فكذلك في
الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص لحوق التنوين
بالاسم لانه انما يدخل الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف
نحو رجل وزيد وذلك لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان
الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة في نحو صه فانك اذا قلت
صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت الآن واذا [illegible] نونت كان
المعنى سكوتا ما وذلك لا يتصور ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف
اليه نحو اذ كان الاصل اذ كان كذا وكذا والاضافة لا يتصور الا

في الاسم فقد عرفت ان التنوين الداخل عليه لاجل هذه المعاني لا يتصور
الا في الاسم واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق
فلونه نحو قول جرير • أقلي اللوم عاذل والعتابن • فقولي ان اصبت لقد
اصابن • فان الاصل عتابا واصابا فحذف حرف الاطلاق و
ناب التنوين منابه والتنوين الغالي الذي يلحق القافية المقيدة
في نحو قول رؤبة • وقاتم الاعماق خاوي المخترقن • فان الاصل
المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقولهم
التنوين يختص بالاسم ارادوا به الثلاثة الاول دون الآخرين
قوله والفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم ان للفعل حدودا وعلامات
فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره فهو ما دل على اقتران حدث بزمان
واما العلامات فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع
لتقريب الماضي الى الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل الفعل
في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق فيمتنع دخوله اذا الا على الماضي

او على

او على المضارع ومنها دخول السين وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل
لانهما وضعا للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في الفعل فدخولهما اذا
ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيس
وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يضرب وانما اختص
دخولها بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل كاختصاص الجر بالاسم الى
على ما سيجيء من بعد ومنها اتصال الضماير البارزة المرفوعة نحو
اكرمت واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها
لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات ايضا نحو زيد ضارب اي
ضارب هو كما تقول زيد ضرب واما البارزة فلا تتصل الا بالا
بالافعال ولم يتعرض المص لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في
قوله واتصل به الضمير المرفوع العرفي اللغوي دون النحوي ووجه
لا يتناول هذا الا الضمير البارز الا ترى انك اذا قلت ضربت
وضربنا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب

فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا بالاصطلاح النحوي
لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترزنا بها
عن المنصوبة والمجرورة فان المجرورة لا يتصل بالفعل اصلا وانما
يتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة
فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا
عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضاربك والضاربه
فالضمير ههنا ضمير المنصوب عنده على ما سيجيء بعد لا يقال ان اسماء
الافعال قد تتصل بها الضمير المرفوع البارز من نحو هاتوا امثلا وهو الضماير
علامة الفعل والحال ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة لانا نقول
لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف ضماير مسندة هي اليها بل هي
حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك وهاك
ورايتك والتاء في انت وانما كان اسنادها الى الضماير الساكنة
فيها ابدا لانها لو كانت ضماير لفاعليها لوجب ان يكون اسناد جميعها

اليها

اليها كما في الافعال واذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلم ويا قوم هه ونحوهما وتمسك
ان اسنادهما الى ما استكن فيهما كذلك هاتوا مسند الى ضمير مستكن والالحق
الواو ايذانا بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو في اكلوني البراغيث
وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على احد التاويلات الثلاث
ومنها لحوق تاء الساكنة احترزنا بالساكنة عن المتحركة فانها تختص
بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو نصرت و
نعمت وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل الفعل
وخفة الاسم للتعادل بينهما **قوله** وله ثلثة امثلة المفتوح الآخر
ويسمى الماضي والماضي هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو
مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل والاصل في الافعال البناء لان
المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة
فيها فبالحري ان تبنى ولا تعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل في
البناء السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقع

في مررت برجل قام كما تقول مررت برجل قايم فيفضل بالحركة على فعل الامر
الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه ولكن الاصل ان المضارع لما ضارع الاسم
مضارعة تامة من غير وجه اعرب والماضي لما كانت مضارعة غير تامة
لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة والامر
لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء الذي هو السكون وانما اختيرت
الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الا ان يعرض
ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال نحو رمى ودعى والاصل
رمَيَ ودعَوَ وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا
وانفتح ما قبلهما قلبت الواو والياء الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا عند
لحوق بعض الضماير نحو ضربتُ وضربنا وضربن وانما اسكن عند لحوق هذه
الضماير فرارا عن توالي الحركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل
والفاعل اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما يجيء واما الضم فمع واو
الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا قوله

والثث

والثث ما يتعاقب على اوله احدى الزوايد الاربع وانما اعتقبت هذه
الزوايد على اول المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع
وكان الفعل اما صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب
او عن الغايب او عن الحاضر طلبوا احرفا تدل على المضارعة وعلى هذه
المعاني جريا على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة
حروف المد واللين لكثرة دورانها في الكلام اذ المتكلم لا يخلوا
عنها او عن بعضها اعني الحركات الثلث فعمدوا الى الالف لتحركوها
ليتاتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها اول انا او
لانها في الاصل اخف فاثروا المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو
فوجدوا زيادتها اولا يفضي الى الاستثقال لان الفاء ربما يقع
واوا فلو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة
لادى الى اجتماع الامثال وكان يشبه نباح الكلب فعوضوا
عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل

وراءت ووجاه وجعلوها علامة للخطاب والتاء لكونها علما للمخاطب
والتاء في الماضي ولم يكن الفرق هنا باسكانها في احد الموضعين لو
قوعها اولا بخلاف الماضي ولم يكن ضمها ايضا لالتباس الفعل المبني
للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولا كسرها ايضا لان ذلك يلتبس
بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول تِعلم بالكسر ثم عمدوا الى الياء
فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا فزادوها وتعينت للغائب اعني
غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا تزاد في اول
الفعل فوجدوا اليق الحروف بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين
في الماضي اولانها اقرب الحروف شبها من حروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم
كما انها مدة في الحلق فان قلت لم اختصوا صيغة المضارع بالحاق الزيادة
دون الماضي قلنا لان صيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل
بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة التي للزمان السابق للسابقة واللاحقة للاحق قوله وسمي المضارع الذي
مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشابهه وذكر جهة المشابهة من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه

فيتخصص صح

حروفه نحو ضارب يضرب ومدحرج ويدحرج واما المعنى فمن وجوه احدها
انه شائع فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص
باحدهما بدخول اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شائع في امته
ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذكر قد ثبت به الابهام في
كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها
عند دخول احد العوامل وثالثها انه مشترك فقد اشبه الاسماء المشتركة
كالعين ونحوه ورابعها انه بادرة الفهم في كل واحد منهما اعني اسم
الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد يصلي وزيد مصلٍ
واما الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد
يقوم والثاني دخول لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقائم
وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه

على العامل المقتضي للفاعلية فيكون مثل جاء زيد فاذا دخل عليه العامل المقتضي للمفعولية يصير مفعولا نحو ضربت زيدا فاذا دخل عليه العامل المقتضي للاضافة يكون مضافا اليه نحو مررت بزيد فكذلك الفعل المضارع صلاحيته للحالية والاستقبالية فاذا دخل عليه اللام يكون للحال واذا دخل عليه ما يخصصه للاستقبال وهو السين وسوف فيكون استقبالا

ای موضوع

يسمى مضارعًا وأعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم مكان الجر
على ما سنبينه ان شاء الله تعالى قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء اخلص للحال
يعني اللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت اذا كان اللام
للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى لسوف اخرج حيا ولسوف
يعطيك قلنا اللام تفيد التوكيد والحال وفي الايتين قد تجرد لمعنى التوكيد
ونظيره حرف التعريف في الله فانه تفيد التعريف مع انه عوض عن همزة اله
ثم تجرد في النداء للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف ولهذا اجيز نداؤه
مع ان الجمع بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولهذا قطع همزته نحو
يا الله قوله والثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة الامر
للحاضر تؤخذ من المستقبل لانه لا مخالفة بين صيغتهما الا ان بحذف الزوائد
ثم بعد ذلك ان كان ما بعده ساكنا يجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء

اي بعد حذف الزوائد

بالساكن

بالساكن او كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب ومن تعد
عد ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله مشتقا على طريقة
يفعل اي يشتق من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل واما قولهم في تكرم اكرم
بقطع الهمزة فلان الاصل تكرم تأكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤا
بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من الثلاثي المجرد
وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا من اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو أأكرم وقد جرى قوام الكلام اجراء للباب على وتيرة الاطراد
ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل في الافعال
البناء على ما سبقت الاشارة اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب منها
ما اعرب وبني منها ما بني على الحركة لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة
بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري ان يكون باقيا على الاصل البناء

جواب سؤال مقدر تقديره لو كان كما ذكرتم فوجب ان يكون الامر من تكرم اكرم على وزن اضرب

اي من الغايب والخاطب ولنفس المتكلم مع الغير ايضا

والكوفيين على انه معرب مجزوم لان الاصل في افعل لتفعل كقولهم في امر الغائب
ليفعل وعلى هذا قراءة النبي عم فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام تخفيفا على السنتهم
في طلب الخفة فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك من
وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي التاء ساكنا فاجتلبت همزة
الوصل وابتداء بها واصحابنا ذكروا ان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع
وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة
سليمة عن المعارضة وكان حكمها ثابتا فلهذا كان نحو لتنح وبذلك فلتفرحوا
وامثاله معربا بالوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة محذوف في محل
النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا وهو المطلوب
قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل نحو هل وبل والجر وما اشبه ذلك
على معنى في غيره وذلك لان الحرف وصلة ورابطة تتلاقى بها المعاني الاسمية

والفعلية ولا عبرة لمفهوماتها على الانفراد الا ترى ان معنى في مثلا لا
يتحصل على الانفراد حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا ساير الحروف
لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال وعلى تدل على الاستعلاء والى تدل
على الانتهاء وبهذا جعلها اسماء لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول ان
هذه الحروف قد تدل على المعاني المذكورة بحسب ما ذكرت ولكن عند انضمامها
الى الاسماء والافعال وعند الانفراد لا تدل عليها دلالة الاستقلال اذ لا يصح
ان يقال في واقع كما يقال الاشتمال واقع وعلى هذا ساير الحروف فهذا معنى قوله
والحرف اداة بينهما لا يكون حديثا ولا محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان كلا
من هذه الاقسام الثلثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها فعل واسم
واسمان وافاد اسميا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما يحسن
السكوت عليه وذلك لانه انما يتاتى بعد الاسناد وهو عبارة عن ضم

احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة اي على وجه يحسن السكوت
عليه والاسناد لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل
ولا بين حرفين ولا بين حرف وفعل واسم وحرف لما عرفت ان دلالة الحرف
ليست بدليل الاستقلال وانما هي عند انضمامها الى الاسم والفعل والاسناد
الصحيح انما ينعقد حين بين فعل واسم لان الاسم هو الدال على الذات
والفعل هو الدال على المعنى والنسبة فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة
وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد
لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الجزء لا بد ان يكون
فعلا او في معنى فعل وقد نصوا على ان زيد اخوك في تاويل يواخيك وعمرو
غلامك في تاويل مملوكك فمن هذا عرفت ان الكلام ينحصر الى ثلثة شرائط
احدها ان يتألف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم واقوم والثانية

كونه ذكر التاليف من كلمتين او اسم وفعل والثالثة كون ذكر التأليف
على وجه الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة او التقييد اعني التوصيف
او غير ذلك نحو غلام زيد او غلام زيد والرجل الراكب فقوله اذا ائتلف
اشارة الى الشريطة الاولى فقد احترز بها عن افراد الكلم وقوله اسمان
او اسم وفعل اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز بها عن الاقسام
الاربعة المشار اليها وقوله وافاد اشارة الى الشريطة الثالثة وقد
احترز بها عن التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة
قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين قوله والجمل
اربع قد عرفت ان الكلام والجملة لا يتأتى بدون الاسناد فنقول
ان المسند والمسند اليه اما ان يعرض لهما ما يسلبهما السكوت
عليهما ويحوجهما الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذكروا انه من الجملة

الشرطية نحو ان يأتيني زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون المسند من نواغي
المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون من نواغيه اما لفظا واما تقديرا والثاني
هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد فالاول اما ان يسد مسد المسند
ظرفا وما جرى مجراه اولا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقائم
الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الظرفية نحو في الدار زيد واما
عندك بكر فان قلت قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء
والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عددتموه ظرفية الجواب عن هذا
مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر ساد مسد الفعل لا يخلو من ان
لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدأ والموصوف والموصول وذو
الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او اعتمد والثاني يعمل في الاسم الواقع
بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا لان الظرف ههنا النائب عن الفعل بعمله

عليه الاشياء وقد يتقوى بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاءني الذي
في الدار اخوه ومررت برجل في كمه كتاب ولقيت زيدا وعليه جبة وشي وافي الدار
اخوك وما فيها احد واما الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء قبله فالاسم
الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا او غير حدث والثاني لا يعمل في الظاهر
بعمل عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم محله الضمير وهو
مع ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء
عندهم وفي الظرف المقدم ضمير وهو موضعه واقع فيه وعند الكوفيين ارتفاع
الاسم بعده بالفاعلية مثله اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد
كما لا يشترطونه لاعمال اسم الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش منا في
المسئلتين اعني اعمال الظروف واعمال الصفات من غير اعتماد هذا اذا كان
الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية

عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك قولهم يوم الجمعة الخروج وامامك
الوقوف ومنه قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض لان التقدير ومن اياته رؤيتك
وقوله تعالى ومن اياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء وعند الخليل
لا فرق بين الحرف وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الكلمات عنده با
لابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا تلخص هذا فنقول قولهم عندي
مال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش وعند البصريين جملة اسمية الا ان
الجزء على الظرف مع ما تضمنه من ضمير الابتداء جملة عندهم لكونه متناولا با
لفعل نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول
نحو الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة وعلى كلا المذهبين فالاشبه
للجملة الظرفية صحيح لان المجموع او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة قوله
وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلا اعلم ان الجملة كثيرا ما تقع

مقام المفرد وتقدر في محلها اعراب المفرد القائمة هي مقامه وهي المعني من قوله
فتكتسي اعرابه محلا وذلك حكم الاستقراء في ستة مواضع احدها في المبتدا
وذلك نحو زيد ذهب ابوه وزيد ابوه ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك
وفي الدار في الدار فقولنا في الدار جملة عند اصحابنا لانه مسند الى استقر على ما
ذكرنا انفا وعند الكوفيين مفرد لان المقدر فيه اسم الفاعل وهو مستقر
عندهم وانه مع الضمير ليس بجملة على مذهبين ذكره في موضعه وثانيها
الخبر في باب ان نحو ان زيدا ذهب اخوه وبلغني ان زيدا قد ذهب
اخوه وكان عمرا غلامه اسود وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت
زيدا ان تاته يكرمك ولعل زيدا في الدار وثالثها الخبر في باب كان نحو كان
زيد قد قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه يشكرك او امامك بكر
فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها المفعول في باب حسب

نحو حسبت زيدا قائما ابو علي قياسا على ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر
المبتداء وخامسها صفة للنكرة نحو مررت برجل اعجبني كرمه او ابوه كريم
او ان رآه اعجبك حسنه او ذهبه سرقه والجملة لا تقع صفة للنكرة لوجوب
التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا
شايعا كالنعت وموصوفها لا يكون الا نكرة وسادسها الحال واعلم ان الحال
لاستغناء صاحبها عنها وثبوتها له في حال دون حال وكونها فضلة ابدا
لم تجد بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان توكد ويحكم
الاشتباك بينهما عن طريق الربط وذلك عند كونها جملة واما عند كونها مفردا
فلدلالة الاعراب لفظا على نسبة وتعلق هناك معنوي لم يفتقر الى
تكلف تعلق آخر ثم ان للحال اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال
اما الاصل فهو ان تكون صفة مشتقة دالة على الحدوث والتجدد اللهم

الا في الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا ينحرف بها عن ذلك الا ابا وليا
واما النهج في الاستعمال فهو ان يستعمل مثبتا لفظا بدون حرف نفي فلا يكاد
ان يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا في الالفاظ العامية وكلام المولدين
بل غير راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال حينئذ ينبغي ان يسلك فيها هذا الاصل
والنهج جرت مجرى المفرد واستغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين
صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها تتوسط ما يدل
على الربط بينها وبين صاحبها تحقيق فاذا عهد هذا فنقول ان الجملة الاسمية
فحقها ان تصدر بما يدل على الربط وهي الواو الموضوعة لافادة معنى
الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اعني التجدد والانتقال لكون الجملة
الاسمية في الامر العام مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءني زيد وعلاه
راكب وقد يحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه

ونحو قول الشاعر ولا اضاء الليل ما آب عامر الاصغر بن ابيهم بن
وعلى هذا اذا كانت منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بلا الواو وههنا الانحرا
عن اصل الحال وعن نهجها في الاستعمال جميعا او في الثاني الا ان تكون
الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب
فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون الحال تامة التعلق
بصاحبها بل جرت مجراه في المعنى فتخلل الفاصل هنا تخلل بين [illegible]
واما الفعلية فلا يخلو فعلها من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يأتي
ونحوه في هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا
لغيره فان كان مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان
مثبتا فهو وارد على اصل نهجه فلا يجوز الواو نحو جاء نيقاد الجنائب
بين يديه فان كان منفيا فقد جاز فيه الامران لوروده على اصل الحال

دون نهجه في الاستعمال فلا يجب فيه الواو نحو جاء زيد لا يركب
وان كان ماضيا فكذلك يسوغ الامران لانحرافها عن نهجها اذ لا بد فيه
من قد ظاهرة او مقدرة مثبتا وكذلك من دون قد اذا كان منفيا نحو
جاء زيد قد ركب او قد ركب وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي
قد حصرت صدورهم وعلى هذا قوله كنت اسبحه امركذا لما كان بمعنى
السبح او ما كان بمعنيه واما الظرفية فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون عاملا
في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في اسم مظهر بعده اما الاول فبغير الواو
البتة لانخراطها في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبق الى
الاشارة وذلك نحو جاء زيد على فرس واما الثاني فانه فيه الواو وتركه
نحو جاء زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف وذلك لما يتجاذبهما
من شبهي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى واما الشرطية فلا تكاد

نعم ربما يقع موقع الحال فلا يقال جاء زيد ان يسأل يعط على الحال
بل لو اريد ذلك تجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه
نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة
الاسمية دون الشرطية ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية لصدارتها
بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون
هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة فان المخبر
عنه لعدم استغنائه عن الخبر يجره الى نفسه مما وقع بعده ما فيه
ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف بما بينه وبين الصفة من الاشتراك
والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في غير موضع بخلاف
الحال فانها ينقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموها قطعا فلم يسوغوا
وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها في معرض الاسمية التي ليست بتلك المثابة

نعم

نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد
ما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها
ما يناقضها اولم يعطف والاول ترك الواو مستمر فيه نحو اتيك ان اتيتني
وان لم تأتني اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع
لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان الى معنى التسوية كالاستفهامين المتنا
نحو قوله تعالى أأنذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم
واما الثاني فلا بد فيه من الواو نحو اتيك وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني
ولو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقة وقد ذكر [illegible]
[illegible] بان الواو ههنا للعطف دون الحال والمعطوف عليه
محذوف والتقدير ان اتيتني وان لم تأتني وان اهنتني
بان ان للاستقبال والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر فان الجملة

المصدرة بان لم يجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان كذلك
لم يبق لان دلالة على الاستقبال فاذا جاز وقوع الشرطية المتنا
قضتين حالا لانخلاعهما معنى الشرطية فلتجز في الواحد على ان قوله
ان المستقبل لا يقع موقع الحال ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع
الحال على ضرب من التاويل منه مسئلة الكتاب وهي مررت برجل معه
صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كانه قوله تع لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين
التحليق والتقصير فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا فالجملة
فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها المص رحمه الله ان الجملة فيها تقع
موقع المفرد وورائها اشياء اخر هي كالمتشعبة عن هذه نحو منها
المفعول الثاني في باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه او ابن

شريف او ان ناقة بكر بكرا او عنده مال ومنها خبر لا التي لنفي الجنس نحو
لا رجل شرف حسبه ابوه ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد
ولا رجل ابوه قائم على قياس ما تقدم ونحو هذه المواضع
قوله ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت خبر المبتدأ قبل دخول
العوامل اللفظية او بعده او صفة للنكرة او حالا او قد ظن ان
منها الجمل المضاف اليها اسماء الزمان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة
عبد الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه المواضع هي
الجمل الحقيقية التي لا يكون في معنى ما بل واقعة موقع المفرد والجمل المضاف
اليها اسماء الزمان والمكان جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية
لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه ومثل هذا الموضع هو
المصدر حقيقة دون الجملة قوله فيكون فيها ضمير عائد الى الاسم الاول

والسبب في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر اذ لولا
ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا او وصفا
او حالا فان قلت هذا اشكل بالجملة الحالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم
وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان او القصة نحو قوله تع قل هو الله احد
قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين غير واقعة
موقع المفرد فلا يرد علينا اما الاولى فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون
الا جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي الحال بحال لا تقول جاءني زيد
راكبا عمرو مثلا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما
الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له
لا تكون واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع
المفرد انما هي الواقعة موقع المفرد من المواقع فلا يلزم من هذا ان كل ما هو

الواقع

الواقع في هذه المواقع هي الواقعة موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء
الجملة الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها
الا ترى انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت
والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما الجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها
عبارة عما كني عنه بالضمير وبيان له ومعنى فجرت مجرى عمرو في زيد
اخوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما يصل بينهما قوله وسنرى ذكر
وتعذر بيان هذه الاشياء الستة لا بتفصيل وقوع الجملة هناك اذ ليس
في الكتاب منه عين ولا اثر وهو الذي يتخلص به عذري في بسط الكلام
في هذه المواضع وقد نبهت هنا على رموز خلا عنها الاصل المنتخب منه
قوله الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل الداخلة عليها اعرابا

لانه يبين المعاني ودفعها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بين الا ترى
انك اذا قلت ما احسن زيد فلم تعرب لم تعرف اتعجب انت من حسن زيد ام
نافٍ للاحسان عنه او مستفهم عن اي الاحسن منه من الاوصاف او الاعضاء
فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب واذا رفعت ظهر ان المراد
منه نفي الاحسان عنه واذا جررت مع رفع احسن علم ان المراد منه الاستفهام
وقيل انه ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب
ازالة اللبس والفساد وانما جعل الاعراب الاختلاف في اخر الكلمة دون
اولها واوسطها لانه [illegible] يعلم احوال الكلمة والاخير المصير الحال
الا بعد الفراغ من الذات فلذا جعل الاعراب اختلاف اخر الكلمة وانما
قيد اختلافا اخر باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف
في اخر من ونحوه في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان مثله

آيا فارقا بين ما ثلثه فاعلامه

رفعه ناف وجره مستفهم

ذكر

ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحرف لاحظ له في الاعراب وانما الحركة
في نون من لالتقاء الساكنين قوله وما في اخره الف لا يظهر فيه الاعراب
اعلم ان الاسم المعرب غير المثنى والمجموع على حده لا يخلو من ان يكون صحيح الاخر
او معتله فالاول يختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلث نحو جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون اخره الفا او واوا او ياء
فان كان الفا فالاختلاف تقديري لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو
هذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا والفرق وبين المبني ان اعرابه
تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في اخره ولا كذلك كما انقلب
الواو والياء الفا في عصا ورحى اعراب المبني محلي ولا تقدير للحركة
فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم بين المحلي والتقديري وان كان ياء نظر فان
تحرك ما قبلها كالقاضي والعمي فان رفعه تقديري وكذا الجر لاستثقالهما

الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات
واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعنى الياء وكسرتها وكسرة
ما قبلها واما الانتصابة لعدم ما يمنعه من الفتحة وذلك نحو جاءني القاضي ومررت
بالقاضي ورايت القاضي وان كان ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح
في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي ورايت ظبيا ومررت بظبي وان كانت
في الاسم واو فلا يكون ما قبلها الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو
لرفضهم في الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو وقبلها حركة وقلبهم واو ادلو وحقو
في الجمع على افعل نحو ادل واحق مما يخففه قوله واصل الاعراب بالحركات
اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك الاثر اتيهم لا يعدلون
عنها الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء
الستة مضافة واعلم ان هذه الاسماء محذوفات الاعجاز حالة الافراد

فاصلها ابو كعصو بدليل ابوان فكان القياس ان تقلب الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي
وقال الزجاج حذفوه فرقا بين المثنى وغير المثنى والحذف
بالمثنى اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو تضمن الاضافة
ودلالته على المضاف اليه غير المذكور التزاما فاذا اضيف الى غير
ياء المتكلم زال بعض الثقل في الاضافة اذ زال التضمن لان التضمن
وهو المضاف اليه وقد صرح به فرد ما حذف منها لاجل الثقل واذا
ردوا المحذوف فلم يناسبهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات بعد رد
الواو لاستثقالها عليها ولم يجعلوا الواو العلة في الاحوال الثلث
مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لما يرد
من اعراب التثنية والجمع فانه بالحروف على ما يجيء فاعربوا اختها

هذه الستة من الآحاد بالحروف اتباعاً للاثنين بهما واستغناء للطباع
الى قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع لئلا يستغنيا كالمستوحشين
بلا نظير لهما في الآحاد وخصوا بهذا الستة لانها مقتضية للاضافة والاضافة
فرع الافراد فضاهت التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورأيت
اباه ومررت بابيه ولهم في ذلك طريقان احدهما انهم حذفوا حركة الباء
الواو في الاحوال الثلث واشبعوا حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرء ثم
سكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفاً فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب
في المجرور كما في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفاً
في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه والثاني انهم
نقلوا حركة الواو في حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته وقلبوها
الفاً في حال النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها

وقلبت ياء كما ذكرنا فقط اتفق حال الرفع والنقل حال النصب والقلب
والنقل حال الجر وذكر جدي رحمه الله علة في تعليل اعراب هذه الاسماء وهما
اثر وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف
وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو ضمة ومدة و
مدة الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد
بالحركة لزم اعراب المثنى والمضاف الزائدين عليه شطراً بالحروف
الزوائد على الحركات بنظر واختصوا هذه الستة دون سائر
المقتضيات للاضافة المحذوفات الاواخر لانها اطرد ردها الى الاصول
في التثنية نحو ابوان واخوان ولانها يدان الا فيمن يقول في الواحد
يدى ومن العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة
ذكرنا بالمضاف من حيث المفرد فيقول ابُه وابَه وابِه واعلم ان هنوه

وفيه لغتان مشهورتان وكذا كسر حمه ونحوه وفي الحديث فاعضوه
بهن ابيه ومن الكتاب وكذا بداهيتك من المرء وفي كلامهم تبدؤن فانه
حما وجارا وفي الحديث الحمو الموت وقوله ونصيح ظما وفي الحرف
وفي فم باره ... تنطق من ذو فيه ما واصله فوه فحذفت الهاء حذفا
غير قياسي كما حذف حروف العلة ... تخفيفا اباها ولم يكن في
كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب
مخرجيهما فلما اضيف رد الى الاصل ذهابا به مذهب اخواته ومنهم
من يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول في الاحوال الثلث ابا كما قال
عصاه وقال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
وقول ابي حنيفة رحمه الله لا قود ولو رماه بابا قبيس وارد على ذا لغة
الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم ترد حروف العلة اذ لو ردت لاجتمع الواو

بالجمع نحو ابون واخون وما لم يلزم ذكره في فم حيث لم يكن له جمع سالم منه ورد فيه
في ذو وقد جاء في كلامهم فمون واما ذو فلانها لا تضاف الا الى اسماء الاجناس
الظاهرة لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس على ما مر
ونحو اقيال ذوي ... شاذ والثاني المثنى والجمع المعرب وانما جعل
اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع
على الاعراب بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما
اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان الحروف ثلاثة
فاختص واحد بهذا وواحد بذاك فاشتركا في واحد ضرورة
ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في
الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف
اخف من الواو فاختص الالف الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل

بما هو الاثقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع لان الواو بنت
الضمة فيدل على الرفع ادل منها على غيره فجعلت علامة للرفع في الجمع والالف
لما كانت بين لنا في التثنية جعلت علما فان قلت هلا جعلوا الالف
في التثنية علامة النصب لكونها اخت الفتحة وجعلوا الواو علما قلنا
لما في ذلك من وقوع الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما يوجبه
المناسبة اذ المناسبة انما هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتركا في
الحكم اولى وكما جعلوا الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع
جعلوا الياء علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها
في الجمع وفتحوه في التثنية فرقا بينهما والفتحة لخفتها اولى بالتثنية لكثرتها
فلم يبق للنصب علامة فيهما فحمل على الجر دون الرفع من وجوه احدها
ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل على الفعلين بخلاف الرفع فالحمل

لان الجر مخصوص وحق الاعراب ان يكون مخصوصا لانه علامة فعلى هذا الاصل يكون الجر موافقا للقياس بخلاف الرفع والحمل عليه

عليه اولى لاشتراك التثنية والجمع المخصوصين بالاسماء والثاني ان
الجر اخف من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث
ان بين النصب والجر من التآخي ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما
في ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونه بخلاف الرفع واشتراكهما
في معنى المفعولية نحو ضربت زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو مررت بك
ورأيتك والرابع ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل
عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك
والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها حروف الاعراب
ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه
وهي انها حروف الاعراب فالالف في زيدان بمنزلة الدال المنصوبة او المجرورة
من زيد واما النون فيها فهي عوض عن الحركة والتنوين الثابتين في

الواحد فان قلت اذا كانت الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من
زيد فاي حاجة تدعوا الى زيادة النون بدلا عن الحركة قلنا ليس معنى
قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة الدال المتحركة بحركة الضمة
بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية فهو علم
الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال فثبت الحاجة
الى زيادة النون بدلا عن الحركة ومعلوم ان الحركة تعاقب الاعراب ولقائل
فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت الست
الغنية قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما قلنا ان الصيغتين
قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق ثم الا باختلاف
حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين والمصطفين ووجه اختصاص
الكسر بنون التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان اصل بنية النون

فان قيل سلمنا اذا اعلم يوفق الآباء النون لكن
اذا اضيف كيف يوفق احدهما عن الآخر
فيجيء اذا قلت رايت مراميكم ومعليكم
قلنا يعلم بالقرائن

ان تكون ساكنة لانها حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين و
الاصل في تحريك الساكن الكسر لان حركة الساكن لا تكون الا حركة بناء
فاوثر لها ما هو ابعد الحركات من المعرب وهو الكسر اذ قد وجد ما لا
لانه قد على نوعين من المعرب وهما الاسم الغير المنصرف والفعل
المضارع بخلاف اختيها فلما استوت نون التثنية بما هو الاصل كذا نها
قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة ووجه آخر وهو
ان نون التثنية انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل
فيها الكسر واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها
او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها اما الكسر الى الاثقل
واما التحرز من الضمة الى الكسر ففتحت تخفيفا والثالث كلا اذا
اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول المتقدم

وهو ان كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة عن الواو او الياء على
اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى في جميع احواله على الالف كعصا
او عصا ورحى الا انه شبه بالى وعلى لملازمته الاضافة كلتي وبهما
بخلاف عليه من بين الاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر
فعندك كلا في الاحوال الثلث وكلاهما في الرفع اذا اضيف الى
وعليه في الرفع فيجاب كلا عليهما وانما فعلوا ذلك في الحد على الانهم لما راوا
الى وعلى لا تنقلب الفهما الى ما يدخلان عليه وراوا المضمر المجرور يحتاج
الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدأ به فلما دخلت الى وعلى على
المضمر المجرور كان الاول في افادته يحتاج الى الثاني والثاني في وجوده
الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصارا كاسم واحد فان احد
الشطرين لا يستقل بدون الاخر فلما قصد بهذا الامتزاج مع المضمر

دون

لان المظهر

دون المظهر لاستقلاله بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احتاجوا ان ينصبوا
علامة ليستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذا
الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلم وانما يوجد كثيرا في اواسطها كسيد
وميت وذيل وغيب ونحو ذلك واذا لم يوجد الامتزاج في المظهر
لم تقلب فان قلت هذا الاتحاد قد يوجد مع جميع الحروف الداخلة
على المضمر قلت نعم ولكن قد امكن ههنا نصب العلامة فجعلوا الالف
الميسور لا يسقط بالمعسور ووجه الثاني وهو ما ذكره النحاة دون د
ذكر ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فحكمه عند الاضافة الى
المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور
توفيرا على اعتبارين فيهما واما لم نعكس القضية لان المظهر هو
الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع

والاصل مع الاصل وبذا معنى قوله واذا اضيفا الى المظهر فحكمه حكم
العصا لفظا اى كان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلاث فكذلك
لفظ كلا ويقال ان قوله لفظا احتراز عن الخط فان حكم كلا ليس حكم
العصا خطا لان العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو
خطا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو يكتب بالالف ومن جعلها
من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء وقيل انما في حال الرفع يكتب
بالالف وفي حال الجر والنصب يكتب بالياء ليعرف بها يعرف الى اليا في
الحالتين **قوله** ويستوي الجر والنصب في ثمنية مواضع قد سبق الكلام في
العلة الموجبة لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم
اما جمع المؤنث بالالف والتاء فانما استوى حالتاه لانه الفرع وهو
المؤنث على فرع الاصل وهو المذكر واذا لم تتعرف فيه العلة التي اوجبت

الحكم هناك ولهذا نظائر لا تحصى واما ما لا ينصرف فانما استوى فيه
لانه لما منع الجر لشبهه الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان تقوم
مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخي والتشاكل واما التنوين ففي
بينهما فيجيء من بعد ان شاء الله تعالى **قوله** ومن قيام الحرف مقام الحركة النون
في يفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض عن الحركة في يفعل
وانما عوضوها عنها لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة ولم يمكن
ان يجعل اللام متعقب الاعراب لان هذه الضماير بعدها وحيث كونها
على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها
في الحقيقة ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف ينوب مناب الحركة
فوجدوا اولى الحروف بذلك الحروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم
وهو يمكن زيادتها هاهنا لمكان الضماير فزادوا حرفا يشبهها

حروف

وهو النون فاختص بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فكان اسبق فهو بها
ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم
لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا وكذلك
البواقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام مجرى هذه النون
في ان حذفوها في حال الجزم وان كان من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات
من حيث انها مركبة منها على قول بعض النحويين والحركات مأخوذة عنها
على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة وايضا الحركات لا
تقوم بها كما لا تقوم بانفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز ولم
يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في حال الرفع لاستثقال الضمة عليها
وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف
في النصب ثباتها في الرفع لامتناعها عن الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف

المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا
قد شرحناه قوله والاسم على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف آخره با
ختلاف العوامل لفظا او تقديرا فيكون حركة آخره او سكونه لا بعامل
او حرف لكن بما هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين منصرف وانما جعل التنوين
علامة الانصراف لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين
ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع
واما مناسبها وهو التنوين قوله وغير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين واعلم
ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان التنوين
علامة التمكن ولم يكن في الفعل فقصدوا ان يمنعوه اياه بموجب الشبه
ولم يكن مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه
بالاسم وقد حصل لهم ايضا انه قائم مقام التنوين وعاقبه في الاضافة واللام

على ان الجر غير مقصود منه انه منع بشفاعة التنوين انهم لما امتنعوا
لحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع
الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا من لحاق التنوين ولهذا التزموا
على الاول حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر
مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا
الباب لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض
وجوه الاعراب وهؤلاء اثروا الواو عليه فقالوا منع الجر والتنوين قوله
وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه
تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني
فحقه ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا والصواب ان استعمال الفتح
هاهنا تحقيق لان النصب ليس يدل على الحركة فحسب بل يدل عليها

هو هنا بالدلالة على المفعولية واذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه
فتحة دالة على معنى مخصوص من شانها ان يزول بزوال ذلك المعنى
ومعلوم ان الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل
عليه في رايت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب عليه بل هي
حركة قامت مقام اخرى ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن
فيها دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا قيل وكان في موضع الجر
مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح ذلك في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال
وكان في موضع الجر مفعولا قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة
انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه قد شابهها الفعل لان الفعل
بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر على مذهب اكثر وكل
واحد من هذه التسعة فرع لان الاول فرع على اصل اذ العلمية فرع

لجنسه وان التانيث فرع التذكير لجنسية الامر العام مجردا عن الزيادة و
المؤنث مع الزيادة ثم تانيثه اذا مقدمة على تانيثه وكذا وزن الفعل
لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل
كان ذلك فرعية وكذلك الوصف لان معرفة حال الشئ متاخرة عن معرفة
ذاته وكذا العدل لانه فرع عن المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب
مقدمة عندهم على ما ياخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما
عن الواحد والمفرد واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث
فيتفرعان على الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما اعلم ما ينبغي
عن قريب **قوله** متى اجتمع في الاسم سببان من الاسباب المذكورة او
تكرر واحد منها منع الصرف وانما منع الصرف لمشابهته الفعل من
وجهين من حيث ان الفعل فرع وهذا الاسم قد دخله الفرعية

من جهتين واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب
الواحد متمايل بين الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد بجانب
الفرع فجذبه الاصيل لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه
اثنان ترجح جانب الفرع على جانب الاصيل فيمنع الصرف **قوله** وما
وجد ذلك فيه احد عشر بسماحته حالة التنكير وانما يمنع الصرف
في هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين فيها او واحد مكرر
عدا التعريف اما افعل صفة فللوصفية ووزن الفعل لان افعل
في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلان الذي مؤنثه فعلى فللوصفية
والالف والنون المضارعتين لالفي التانيث في حمراء ووجه المضارعة
ان الالف والنون هنا زائدتان زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ثم
وان مؤنث ما فيه الالف والنون مخالف نحو سكران وسكرى كما ان مؤنث

بما فيه الف التانيث مخالف لمونثه نحو احمر وحمراء وان تاء التانيث
لا يجتمع مع الالف والنون ههنا كما لا يجتمع مع الالفين فلا يقال سكرانة
كما لا يقال حمراءة هذا اذا كان فعلان الذي مونثه فعلى اما اذا كانت
فعلان فعلانة فغير منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة
لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الآخرين
من حيث كان مونثه من لفظه ودخله التاء فان سمي به لم ينصرف فانه
قد عرض له العلمية ومنع من المضارعة وهو امتناع دخول التاء لان العلمية
تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول فنحو احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر عند بعضهم
فللوصفية والعدل قال الله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع لانها
معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية

غير موثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع لكون وصفيته
كانت عارضة فبالحرى ان لا توثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدولة
والمعدول عنها لانا نقول الاسمية قد غلبت على المعدول عنها اي ثلاثة
رجال واربع نسوة فالتوصيف بها شبيه التوصيف باسماء الاجناس
على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة
واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت الوصفية لازمة لها
فتوثر الا ترى انك لا تقول ثلاث رجال وانما تقول رجال ثلاث
فان قلت ما عدل عنه ثلاث لا يستعمل الا وصفا اذ لا يقال
ثلاثة ثلاثة رجال وانما يقال رجال ثلاثة ثلاثة يعني ثلاثة
بعد ثلاثة ومع هذا لم يؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت
بنسوة اربع اربع غير منصرف للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية

اي اربع اربع منصرف حال كونه مكررا
فلا يمكن ان يكون غير منصرف تم

فقد لزمت عند التنكير فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فبالحرى ان يصرف
واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو الاسم
المفرد او ما في حكمه لا الاثنان واما ثلث فانه اسم مفرد وقد لزمت له
الوصفية فمنع الصرف لهذا وقد زعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيهما يعني
الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية الى الوصفية والمحققون
انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلث وثلاثة
ثلاثة في المعنى واما ما فيه الف التأنيث مقصورة او ممدودة
فانما منع الصرف اسما كان او صفة لان الف التأنيث فيه قامت مقام
سببين اذ الالف علم التأنيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة
عليه حيث لم يكن في الكلام حبلى ضم الالف بل الكلمة موضوعة
عليه جرى مجرى تأنيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتأنيث

ولزومه فان قلت التاء في طلحة ايضا لازمة فما بالها لم تنزل
منزلة السببين قلنا انا لا نسلم التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية
واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعهما والالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة
وعلامة التأنيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل
كالف سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء فلزمها همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة وانما جعلت الهمزة منقلبة عن الالف
ولم تجعل اصلا لانهم لما قالوا في جمع صحراء صحارى لم يجعلوا الهمزة الفا
للتأنيث قلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها ثم جعلوها ياء ايضا
لانكسار ما قبلها ولو كانت الياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان ياء خطيئة
لوجب ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو نحو صحارى على مثال
مداري كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شائع كثير فان قلت اذا كان

علامة التأنيث على الثانية والاولى ليست كذلك فمن افادة التأنيث
فامتنع قولهم الالف والنون المضارعتان لالفي التأنيث فلذلك انما
عبّروا عن هذين الالفين بالفي التأنيث ذهاباً بهما مذهب التغليب
للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى
فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه تغليباً فالوا ان الجمع سبب واحد على
كل حال الا انه سبب لا يتصور ان يتكرر به سبب آخر مخالف له من
الاسباب الثمانية وانما يتكرر به معنى هو كالتكرار له او تكرره على
الحقيقة لانه جمع ليس على زنته واحد كانه جمع آخر ثم قالوا ان الاصل
في هذا الباب اساور واناعيم وسائر الجموع الذي ليس على زنته
واحد مبني عليهما ولا هذا اثبت للمصنف رحمه الله حيث قال كأساور
واناعيم وما كان على نسابهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما جمع

مرتين فقيل سوار واسورة واساور ونعم وانعام واناعيم فحصل
فيهما سبب مكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح لمشابهتها اياهما
من جهة الجمعية والوزن والامتناع من دخول التاء قوله فان كان الاوسط
متحركاً كان الاسم منصرفاً كصياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن
مثال اقصى الجموع فاشبه الاحاد نحو كراهية ورفاهية قوله فان كان
ثاني الحرفين بعد الالف ياءً حذف فيهما اي الرفع والجر وانما نون نحو
جوارٍ في الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء من مثال فواعل لانه جمع
وبناء ممتنع وانهم كثيراً ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاءً عنها بالكسر
فيما نحو يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك جائزاً
في المفرد التزم في الجمع كان باب سيّد وميّت يجوز فيه التخفيف
والتثقيل فاذا اجتمع الى باب كينونة لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل

فلما حذف الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال اقصى الجمع وصار
على مثال سحاب فصرف واما في النصب فلم يحذف لانك تقول سال
الوادي ومررت بالوادي ولا تقول قطعت الواد بل تقول قطعت الوادي
لان الياء يستحق الحركة في حال النصب فتجري مجرى الباء في ضارب فتكون
جوار كضوارب فلا يكون للتنوين سبيل اليه وستة حالة التعريف
وانما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية فاذا زالت
العلمية لم يبق العجمة سببا لكونها مشروطة بالعلمية في تاثيرها في منع
الصرف فبقي بلا سبب وانما اشترطت فيها العلمية لان الاسم
الاعجمي اذا لحقه التعريف في حال العلمية كان ذلك فرعه اذ لم يكن
الاسم متمحضا لهم واما العجمة النكرة به [illegible] ولا تمنع الصرف
نحو لجام وفرند وان سمي به العرب به لانهم اجروا الكلمة الاعجمية

مجرى

استعمل لها على الاعلام في كلام العرب على هوا قبل
ان يكون في اول استعمالها

التعريب بيانه

على العجمة هي كون الكلمة على غير اوزان وهي متنوعة على العربية لان لغة كل قوم عنده هم على ما اخذوه منهم من غيرهم بشرطه العلمية قبل الا استعمال في اللغة العربية وليس بهذا الشرط بل الشرط

مجرى ما صاغوه في دخول اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم
في سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا ما فيه الالف والنون المزيدتان
وهو ليس بفعلان فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف
والنون فاذا نكر صرف لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل
وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال
احد السببين وانما لم ينصرف نحو احمد وان جاء وزنه في الاسماء
نحو اصبع وافكل لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء فاذا كان غالبا
على الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين ان يسمى بافعل او
ان يسمى بيضرب في ان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول
عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال
احد السببين وانما قال عدلا عن عامر وزافر لانهما كانا

نحو رجل وفرس مثلا

معدول عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما استعمالا
للنكرة وليس في النكرة شيء تسمى عمر وقيل انما ذكر في قوله بالنحو
اي العلامة منه النوع الزفر فان صيغة كراف فليس بمعدول فلو
سميت بزفر بهذا الوجه وعمر او غيره من الاعلام لم يوجد الا في
الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر
معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد
فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر
في منع الصرف اذا كان لازما ولن يكون لازما بالتاء الا اذا
كانت منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف ويوجب
لزوم التاء ولاعتبار لزوم في الصفات المؤنثة نحو ضاربة وكريمة
واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها

وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطأ وقد وجدت
في بعض النسخ مية مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا
عنه وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى
الحرف نحو معدي كرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فاذا
نكر صرف لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان
مبنيان نحو خمسة عشر وسيجيء بعد ويجوز في نحو معدي كرب وبعلبك
ان يضاف الاول الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه
على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معدي كرب او كرب في الاحوال
الثلث قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر وانما
لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل واذا نكر عن العلمية لم ينصرف
ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش حجة الاخفش ظاهرة لانه

الوصفية فقد زالت العلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد

واما حجة سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصفية والوزن

فلما سمي به زال الوصفية فلما نكر اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع

الصرف وان كانت الوصفية زائلة ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله

التنكير الذي هو الاصل وقد نازل ابو عثمان الاخفش في المسئلة فقال له

عن سبب صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع الوصفية فقال لانه كان

في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصلي لا للعارض

فالزمه بنحو احمر بعد التنكير حيث كان على ما سبق في الاصل وصفا

والعلمية عارضة واما ما فيه الف التانيث فانه لا ينصرف نكرة على

ما سبق فاذا سمي به كان ابعد من الصرف فاذا نكر بقي غير منصرف ايضا

لبقاء السبب المذكور واما فعلان فعلى فكما مر [illegible] والنعت بالنعت واما الجمع

الافصح

الافصح اذا سمي به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له

في الاحاد نظير فان نكره لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن كما ينصرف [illegible]

في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي بمنزلة سببين فاذا كان الامر على

هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل

مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف سببا يجب

ان ينصرف على مذهب ابي الحسن بعد التنكير لزوال احد السببين كما

في احمر واما عند سيبويه فيعود الى اصله **قوله** والثلاثي الساكن الاوسط

يجوز فيه الصرف وتركه كهند ودعد قد اجتمع فيهما التعريف والتانيث

ونوح ولوط قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف والقياس ان يمنع الصرف

الا ان الخفة قاومت فيهما احد السببين فصرف لذلك وقوم يجرونهما على

القياس فلا يصرفونهما لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل

لان المجمع زالت بالعلمية والنعو بالتنكير فلم يبق الا سبب واحد

كهند ودعد ونوح ولوط

ان نكرت اعجميا مثل هند ودعد ونوح ولوط

بين الاولى قال الله تع كذبت قوم نوح المرسلين وقال ولما جاءت رسلنا
لوطا واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع كماه وجور في اسمي بلدتين فان
فيهما التعريف والتانيث والعجمة فلم يجئ فيه الا منع الصرف لان
الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان واما المؤنث الثلاثي المتحرك
الاوسط فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم امراة وذلك ليتنزل الحركة
منزلة الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا
في النسبة الى جبلى جبلى نحو جبلوى بالحذف والقلب ولم يجوزوا في نحو
جمادى الا الحذف نحو جمادي ولم يقولوا جماروى لوقوع الالف
خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة جمادى فلم يجيزوا فيه الا الحذف
وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف
خامسة فكذلك ههنا اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوا اسم

امراة وان سميت به رجلا صرف لان الحركة وان تنزلت منزلة
الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى
تانيث بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه يتنزل منزلة تاء التانيث
ولهذا لم يرد التاء في الرباعي في التصغير والحركة لم تتنزل منزلة التاء
الا ترى انك تقول في التصغير قديمة وعنيق والحاصل ان هذا على ثلاث
مراتب الاولى ما فيه التاء ظاهرة لانه يمنع الصرف ان سميت به رجلا
او امراة والثانية ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع
الصرف في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى له التانيث قبل تسمية
المذكر به الا ترى انك لو سميت رجلا بعقرب صرفته حيث لم يكن اسم مؤنث
قبل التسمية والثالث للمتحرك الاوسط فانه انما يمنع الصرف اذا كان
اسم امراة لنقصانه عن التاء بدرجتين قوله ونحو هند فيه مذهبان

سعاد فانه اسم امراة اذا جعلت اسم رجل يكون غير منصرف

اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاولى التي في معنى الامر نحو نزال
وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها
موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر
وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا من اجتماع الساكنين وفعال
هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال
ولج في الذعر وذكر عبد القاهر رحمه الله ان نزال عدل من انزل وان
اصل العدل لقصد تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه عبر عنه
انزل ثلث مرات بجعل التاء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة
وكذا دال الاعلى فقصد تكرير الفعل وهو ثلاث مرات ونظيره ما ذكره ابو
عثمان في قوله تعرب ارجعوني قال فانه الجزء رب ارجعي ارجعي
ارجعي ونظيره ايضا قفا والمعنى قف قف قال فلما عدل عن انزل

استعمل في الكلام مؤنث والثانية ما كان علما وسواء ان يكون معدولا عن
فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن حاذمة وقاطمة واما ان يكون
معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للحمدة وهي ايضا
علم الا انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء
كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان احديهما
وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها
في الصيغة فجعلوا لمشاركته لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة والثانية
وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث
والعدل فاذا نكر صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر على انه
انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء هي الاولى
وعليها البيت الذي انشده اذا قالت حذام فصدقوها فان القول

اعلم ان الخلاف بين الحجازيين والتميميين في فعال التي هي علم الاعيان المؤنث ولا يكون لهم خلاف في فعال التي هي بمعنى المصدر المعرفة بل هي مبني بالاتفاق ... قال الكلام ابن الحاجب في شرح المفصل وشرح الكافية وكلام ابن المالك في شرح التسهيل وكلام الشارح ... مطلقا اي بمعنى الامر او معدولا عن المصدر المعرفة او عن الصفة المحققة بالنداء او عن فاعلة في الاعلام من المبني اللازم

ما قالت حذام البيت وهو تخيم لخثيم بن صعبة امرأته حذام
وقيل انه لامراة من العرب والثالثة فعال التي تختص بنداء الامراة
نحو يا لكاع ويا فساق والرابع ايضا مبنية على الكسر لانها كلمة فعال
التي في معنى الامر ولم يستعمل فعال بهذا في غير النداء الا نادرا ومنه
قوله اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز
في السعة نحو جاءتني لكاع الا ان يكون علما للامراة ثم تعدل
عنه هذا قال الامام عبد القاهر رحمه الله وانما اختص بالنداء
لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى انك نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلم
وانما تعرف بالنداء امثال هذا فلهذا اختص بالنداء في حال السعة
قوله واذا اضيف او دخله الالف واللام انجر اعلم ان الجار
انما لا ينصرف عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول من

يقول

يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين ومنع الجر
بشفاعة التنوين انما هو بخروج الاسم بالاضافة ودخول الالف
واللام عن الاستحقاق اذ لم يستحقه استحال تقدير سقوطه فلا يسقط
الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط
التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور
العلاقة بعد عدمه واما على قول من يقول الجر مقصود بالمنع فالجر انه
ههنا لوجهين احدهما ان يقال ان المقصود ان يمنع بعض ما لا يكون
في الفعل لكلمة فمنع الجر بعض الاحوال دون جميعها لئلا يجري اعرابه
مجرى اعراب الفعل في تعريه من الجر في كل حال والوجه الثاني ان يقال
ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج عن شبه الفعل لدخول
ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر

واما التنوين فلم يُعد لعدم الامكان لا مجال ان حروف الجر لانه نظير الفعل
فكان يجب ان يُعاد معها الجر والتنوين لان اللام والاضافة اشد
تغييراً للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف
الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئاً فلم يعتد بدخولها وجواب ثان
وهو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فنحو مررت
بزيد بمنزلة اذهبت زيداً فكان معدوداً في جملة الفعل من جهة المعنى
فصار كانه لم يتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة
الاسم واحد حروفه ابداً والمبني ضربان لازم وعارض اعلم
ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابداً عرضة لتوارد المعاني الموجبة للاعراب
عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة ما بينه وبين ما لا يتمكن اعني الحرف
والفعل ثم ان الاسم ... اما ان لم يكن به حالة الاعراب او كان لذلك

والاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض وتعريف المبني اللازم
بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما اشبهه ليس على وجه الفساد طرداً او
عكساً لان المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات
نحو قبل وبعد وكذا الصدر من المركب يشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومنذ
هذه الاشياء ليس بمبني بناءً لازماً واسماء الافعال نحو هيهات وشتان
لا تشبه الحرف ولا تتضمن معناه وهو المبني اللازم نحو كان ومتى وكيف
انما بني اين لتضمنها معنى حرف الاستفهام والمجازاة لانك اذا قلت
اين زيد فكانك قلت افي الدار ام في السوق ام في المسجد ام في غيرها
واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس فيها
وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت
متى القتال كان المعنى اليوم ام غداً ام بعد غد واذا قلت متى تخرج

أخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا
وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد أ
صحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة قوله وما اشبهها كالذي والتي شبه الموصول
بالحروف من حيث انها يفتقر الى جملة توضحها واستغنت بالعائد وانما
بني اين وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب عن التقاء الساكنين
واختير الفتحة لخفتها قوله والعارض قسم منها اما بني المضاف
الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب
الياء الفا او واوا في حال النصب والرفع واما حذف الياء عند
المد وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء على المد و
الياء واما المنادى المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف
الخطاب وهو مبني فبني لوقوعه موقعه الا ترى انك اذا قلت

يا زيد فقد توجه الخطاب اليه وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا بين
ما يكون البناء عارضا فيه وبين ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم لانه
لم يكن بناؤه على الفتح لالتباس حركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف
نحو يا احمد ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه
الياء اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة لانه لم يقع موقع
كاف الخطاب اذ المراد واحد غير معين به كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين
والتنوين لكونه علامة التمكن لا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة
مع لا لنفي الجنس نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من
الاستغراقية كانه قيل لا من رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البناء
وعلى الفتح ليناسب على الاعدل وهو النصب واما المركب نحو احد عشر

قوله لانه جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان يقال هل من رجل في الدار فعلى
هذا ان يقال في جوابه لا من رجل
في الدار ليكون الجواب مطابقا السؤال الا اختصارا
للسؤال فحذف من جوابه (انتهى)

فاما بني الصدر منه لتنزله منزلة شطر الكلمة والعجز لتضمنه معنى
الحرف اذ الاصل خمسة وعشر وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة على
الخصوص ههنا ولعا في نحو بعلبك فلا يبنى الا الصدر حيث لا يتضمن
الثاني معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو جئتك من قبل
فانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوى فيه كان معنى الاضافة
مقدرة فيه والاضافة معنى من معاني الحروف واذا اظهر المضاف
اليه كمن قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه
فلم يتضمن المضاف معناها وانما بني على الضم جبرا للمحذوف
باقوى الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد يدخلانه
حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر ايضا
للمخالفة بين حركة الاعرابية وبين البنائية **قوله** والمبني اللازم

من الافعال الماضي والامر بغير اللام فقد سبق في صدر الكتاب ان
الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب فبناؤهما لا يكون
الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة فما
بني منها مبني بناء عارضا وذلك اذا لحقه نون جماعة النساء نحو
يفعلن وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره انه
قد ترك على اصل البناء ايذانا بان الاصل في الافعال البناء كما صححوا
القود تنبيها على ان اصل باب تعجب وانما بني عند لحوق نون
التاكيد ثقيلة او خفيفة نحو هل تضربن على الفتح لانه لما اقترن ب
الزيادة اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو **قوله** واعلم ان
هذه الكلمات منها ما يتعدد ويعد فيه واعلم ان الكلمات الثلاث
تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان يكون

عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة الاسماء
المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف
غير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا قليلا منها كعشرين حيث
واذ ما ومهما يجزمان الفعل واما ان تكون عاملة ولا تكون معمولا
فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء غير
المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة وتكون
معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله المص وظن انه غير واقع فنوعها
انه لا يتصور معمول فيه الا ويكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل
المضارع ولا شبهة ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن
وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا محالة اذا في نوعه الجمع من
الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون

لان المص تابع الامام عبد القاهر
والمختار عنده عاملية المضاف اليه

او لا باعتبار عشرين لان النون فيه حاجة ادبيه
لا ينفك عن الواو لانهما موضوعان

وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم
بعده على التميز فيكون عاملا ولا يقال العلم لا يصح اضافته فلا
ينصب التميز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير
بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك وهذا الذي غفل عنه المص
من اهمال هذا القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما لا يستعمل مضافا
البتة من ذلك نحو طر وقاطبة فانه لا يجر المضاف اليه ولا
ينصب التميز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا
قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان غير اي الاسماء المتضمنة
بمعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن الحرف
نحو من تضرب اضرب وكذا اخواته الآتية فانه لم يبن وان
تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء

الاعراب كما بنوا يفعلن ايذانا بان الاصل في الافعال البناء وانهم
حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو جزؤه او بعضه او على ما هو
ضده وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
وقد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وقد
عرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد
تطفل عليه فيه بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الشيء
او ما اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها بعضه بالاسم المتمكن بسبب
ثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما يشبهها او المفعولية او
ما جرى مجريها او الاضافة ونحوها وهذه معان اي معقولة يستدعي
نصب علامة يستدل بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب الذي

هو

هو الرفع والجر والنصب دلائل عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات
للاعراب والاشياء التي يتعلق بها بسبب حدوث المعاني عوامل
وكذا المضارعة في الفعل المضارع بالاسم كما تقدم ذكره يستدعي
اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه اوفر حظا
من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى
وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه
لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب
اضعف وجوه الاعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه قد
انحط عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير
الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا اضداد
للاسم مقتضية للاعراب والمعنى المضارع الذي هو به اوفر حظا

من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف الذي
هو معه في تقدير الاسم او شبهه اعني أنْ واخواته عامل النصب
والحرف الذي جزمه عن تقدير الاسم او شبهه اعني إنْ واخواته عامل
الجزم واذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب
كون اخر الكلمة على وجه مخصوص لكون اخر الكلمة على وجه مخصوص
فان العامل بسببه يحدث المعنى المقتضي **قوله** والعامل ضربان
هذا غني عن الشرح قوله كما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت
علته اي علة تاثير ميد بيد تكر اذا رايت الغلام في غلام زيد
يؤثر في الثاني فيجره وعرفت ان علة هذا التاثير هي الاضافة
امكنك تعدية هذا الحكم الى ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم
ان الصواب وعرفت علته اي علية الاول اي عرفت ان للاول

اثر

انرفي الثاني ولعل الاول اصوب **الباب الثاني** في العوامل اللفظية
القياسية قوله قدمنا القياسية لاطرادها لا اخفاء في ان المطرد يستحق
التقديم على غير المطرد لان ما لا اطراد فيه كلا منهم جري مجرى الشاذ النادر
عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد مشابه الكلي وغيره
مشابه الجزئي والكلي مقدم على الجزئي بها اعلم ان ماهية الانسان
مقدم على الافراد والكلي على الجزئي الا قوله ولان الفعل منها وهو
الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد تاثيرا واكثر فائدة لدلالته
على الحدث والزمان والاسم والحرف انما يعملان بعد تقويتهما به **قوله**
واما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور
على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول او ما يضاهيهما

ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فبالحري ان يكون عمله مقصورا على
الرفع والنصب قوله اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع
الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو
ما يسند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في صدر
الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على
ثبوت معنى لشيء متعين فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم
الفعل والذهن متى تصور الاسناد لا بد ان ينتقل الى المسند
اليه والا لكان المعنى الاصلي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية
فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه وذلك
هو الفاعل واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في الالفاظ
ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا وفي كلام ات

وصف

وصف الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم
يشترط ان يكون احدث شيئا بدلالة قولهم طاب الخبر ومات زيد
فاذا كان شرط الاسناد لا الاحداث فليس لكان يسند مرتين وضرب
الرجلان والرجال بمتناقض لانه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين
بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو قوله
فان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب
زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه
الا عند تعذر الوصل ومتصل وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربن
وهو اما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم
كالمنوي في ضرب في زيد ضرب قوله ثم ان الفعل على ضربين المتعدي
وهو ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحروف نحو ضرب زيدا وهو

على انه اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا او متعد الى
مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من ان يصح
حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا
قائما ويجيء شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار
هنا على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته
او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان يسكت عنهما
جميعا نحو فلان يعطي وانما يفعل وانما تفعل ذلك ليفيد به نوعا
ذلك ليفاد به نوع من المبالغة والتوكيد اي اذانا بانه معط على
الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين
نحو علمت زيدا او منطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء بصفة
فلا يجوز ان تسكت عن احدهما لتقيد ما عقدت عليه حديثك واما

المفعولان

المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب متعد
الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولان بالهمزة من المتعدي الى المفعولين
وهما اعلمت واريت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد اجاز الاخفش
اظننت واحسبت واخلت وازعمت وقد تضمن اخبرت وخبرت
وحدثت وانبأت ونبأت بمعنى اعلمت فتعدى تعديته قوله
وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل واعلم ان المفعول
ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه ويحذف
ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان تضم
اول متحرك منه وتكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد
فيه والاربع الاول في الرباعي المجرد والمزيد والملحق بهما نحو ضرب
واستكرم فان اول المتحركات سواء اذ لا عبرة بهمزة الوصل ودحرج

وندحرج وجلبب وتجلبب وامثلة المضارع فان تصير حرف المضارعة

وتفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد

والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم ويدحرج ويتدحرج ويتجلب

ويتجلبب هذا الكلام اعني ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل

قوله مسندا اليه حذو ما عليه ومفعول معنى كما في زيد وطاب الخبر

ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين

ايا كان شايع نحو اعطي زيد درهما الا انهم قالوا ان الاسناد الى

ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي آخذ واما في المفعولين

غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قايما

ولا تقول علم زيدا قايم لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر

في الحقيقة فلا يصلح مخبرا عنه وقد اجاز ابن الانباري الاسناد

الى الثاني حيث امن الالتباس فاجاز ظن قايم زيدا لانه لا يلتبس ان

القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك زيدا في ظننت

زيدا اخاك للالتباس قوله وينصب الفعل على ضربين اعلم ان

المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي

لانك تقول ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت وانما سمي

مفعولا به لانه قد فعل به ذكر الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات

الخاصة لانه يرفع الابهام فلا يجيء الا حيث وجد فيه الابهام نحو طاب

زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها وكذا

نصب الفرس عرقا والتمييز باب من العين اصله اذ الاصل في طاب

زيد نفسا طابت نفسه وكذا تصبب عرقه فاذا زلت عنه اذا انما

نظر به الى المبالغة والتوكيد عما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل

فذكر فائدة تعليل المبالغة والتوكيد اذا ذكرت الشيء مبهما
ثم فسرته فقد ذكرته مرتين وما ذكر مرتان مما ذكر
مرة واحدة فيكون في العدول عن الاصل
مبالغة وتوكيدا

وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الراس شيبا اى شاب راسى وقد وصفت
هذه الجملة لما فيها من الاستعارة التى هى ابلغ من الحقيقة واسناد
الاشتعال الى الراس وايقاع شيبا تمييزا عنه اذ ذاك اشعر بشمول الاشتعال
الراس اذ وزان اشتعل شيب راسى واشتعل الراس شيبا
وزان اشتعل النار فى بيتى واشتعل بيتى نارا والفرق بين ظاهر
ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرهما من لطائف الا
عتبارات وكذا الحال المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة
بالافعال ان قصته وما جرى مجريها فان قلت كيف جعل الخبر من معمول
العوامل القياسية وجازله سماعية قلت انه جعل الخبر قسمان معمول
الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب القياسى
فيلزم ما ذكرتم قوله والعام فى نفسه اعلم ان المصدر من المنصوبات

العامة على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا بهما او بغيرهما
ينصب مصدره او ما هو فى معناه نحو ذهبت ذهابا وضربت ضربا
وطاب طيبا لان الفعل دال عليه فالحرى ان يعمل فيه ثم ان
المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروب الضرب
من الشديد وغيره وكذلك يتناول مرة والمرتين والمرات وقد يكون
محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا
ومعرفة نحو ضربت الضرب الذى تعلم ثم ان الفعل الذى ينصب
المصدر اما ان يكون ناصبا لمصدره او لغير مصدره مما هو
بمعناه فالاول كما ذكرنا واما الثانى فاما ان يكون مصدرا
او غير مصدر والاول اما ان يلاقيه فى الاشتقاق كقوله تعالى والله
انبتكم من الارض نباتا فانه نباتا وان لم يكن مصدر انبت

الآلة بلا تبه في الاشتقاق او لا بلا فيه نحو قعدت جلوسا واما
الثاني فكنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان
آلة الضرب سُدّ به مسدّه وليس بمصدر ساطه يسوطه بدليل
قولهم ضربته سوطين او اسواطا ولو كان مصدرا لما ثني وجمع
وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا لما انه ضرب
مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضرب عليه لان
العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا
مثلا الآن لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا
بضربنا لعدم دلالته عليه فالاولى ان لا ينصب به اصلا يعني
ما ذكرتم وايضا ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين فان
ضربت لا يدل على الضربة او الضربتين وانما هو الدال على الضرب

مطلقا

مطلقا قوله والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان وانما سمي المفعول
فيه ظرفا لانه محل الافعال شبهها له بالاواني التي تحل فيها الاشياء وقد
سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها ثم ان حكم ظرف الزمان مبهمه و
محدوده وحكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها واحد وهو الانتصاب
على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما او متعديا نحو
سرت حينا ويوم الجمعة وامامك واما المحدود من المكان كالسوق
والدار فلا بد له من في نحو كاخلعت في الطريق النعلين في الشتاء ف
قالوا انما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان بنفسه
ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل يدل بصيغته
على جميع الزمان كما يدل على المصدر وكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر
فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته

عليه فصار الفعل اللازم منه بمنزلة الفعل اللازم من زيد وعمرو فلم يعمل
فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان
من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت خلفك كان هذا
مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان تنقطع الارض كما انك اذا قلت
قام زيد يكون مشتملا على كل زمان من حين خلق الله العالم الى وقت
ضربك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا على كل زمان مستقبل والثاني
ان هذه الظروف لا تستقر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا و
اليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير
ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين سلك به
مسلكه في الانتصاب **قوله** وعند هو ايضا من الظروف المكانية
وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند الزوال وفيه لغات عند

فلا

فلا يستعمل الا ظرفا ولا يقال عندك واسع بالرفع لانه يصير مخبرا عنه
وقد يدخل عليها من حروف الجر من وحدها وقول العامة ذهبت الى
عنده خطأ والكثير كامام وخلف لانك تقول ما نحو خرج من ورائكم
والحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو
عند وسواء من الظروف المكان وذات مرة من الزمان وبعضها يستعمل
اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان واليوم والوقت ونحوهما
من الزمان **قوله** ووسط الدار بالسكون قال الشيخ جار الله العلامة
فرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالتحريك ان وسط
بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما فلو قلت ضربت وسط
راسه اي اوقعت الاعتماد وسط راسه ولو قلت ضربت وسط
راسه اي ضربت جرم راسه لان الوسط الجرم والوسط كونه في ذلك

الجرم قال الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفي وسط
الدار بالتحريك قال وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط وان لم يصلح فيه
فهو وسط بالتحريك ثم قال وانما شكل وليس بالوجه **قوله** واما
دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار محدودة فكان حقها ان
يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا في الجار اتساعا واوصلوا
الفعل اليه فنصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه فعل
متعد فنصب الدار كنحو بنيت الدار وقد دفعوا قوله بان مصدره
يجيء على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة كقعد قعودا
او جلس جلوسا ولان مقابله وهو خرجت لازم اعني خرجت
قوله والمفعول له هو علة الاقدام على الفعل وانما عده من
المنصوبات العامة لان الافعال في نصبه مستوية الاقدام وقد شرط

اعلم ان المفعول له لا يكون الا مصدرا ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله

في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارناله
في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فاللام نحو قولك جئتك للسمن و
لاكرامك الزائر وضربت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لان المفعول له
انما ينتصب لانه تضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه
ولن يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت فقد
خرج عن هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس
الفعل فيتصور دخوله فيه فاذا كان كذلك فعلا لغير من له الفعل
الاول فكذلك لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا
لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصور
دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم
اقتضاء الفعل اياه **قوله** وضربت مخافة الشر اراد هذا

المثال يوذن بقوله يدوهي ان المفعول له كانصبة التمييز نصبه
غير المتعدي ثم ان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور
كما زعم بعضهم بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا له او غير
غرض والا لما جاز ضربت مخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا
وان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج
قوله المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع
وتعديته من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب
الاخفش لان الباب قياس عنده وعند سيبويه مقصور على
السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فتعدى
اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل لانها
في الاصل من حروف العطف وانها لا تعمل والاخفش فمنع

انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت معه وقد يقولوا
قوله بان مع منصوب على الظرفية والخشبة فوقك استوى الماء
والخشبة ليس بظرف الا ان له ان يقول لانهم اذا اقاموا الواو
مقام مع وكان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده
اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير اعربوا ما بعده اعرابه
قوله والخامس من المنصوبات العامة الحال حقيقة الحال
هي الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعا
منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند
وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة
زيد عند وقوع الضرب عليه ومن هذا تبين ان صاحب
الحال هو الفاعل او المفعول ثم انه اما ان يكون فاعلا

او مفعولا لفظا وذلك عندما يكون العامل فعلا صريحا او شبهه
من الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عندما يكون العامل معنى
فعل نحو هذا زيد قايما فذو الحال هاهنا ليس بفاعل لفظا
الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تنبه قايما وكذلك قولك هذا
زيد قايما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا لان المعنى انبه على زيد
او اشير اليه قايما ~~فان زيدا مفعول معنى لا لفظا~~ لما فيهما من معنى
التنبيه وفي هذا امثال من الاشارة وانما قال وهو جواب كيف لان
كيف موضوع للسوال عن الحال فالحري ان يكون نعوله
في جوابه **قوله** وحقها ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال
ان تكون معرفة وانما وجب ان يتخالفا لانهما اذا تطابقا
تعريفا وتنكيرا ايا ان لا تطابقا في اعرابها التبس انها الا عن قبها

فاذا قلت جاءني زيد راكبا فكانك قلت جاءني زيد متصف بالركوب

في الوصفية وجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى الصفة
للفعل وكذلك سماه سيبويه نعتا للفعل واراد بالفعل المصدر
الذي يدل عليه الفعل واذا كان يجرى الوصف للفعل والفعل نكرة
لزم تنكيرها **قوله** فاذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها اعلم
ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كانت النكرة
موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام او مفصولا
بينها وبين ذي الحال بالا نقضا للنفي كما في قولك جاءني رجل من بني
تميم فارسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام متخوفا يوم الوغى
لحمام وقولك هل اتاك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن
اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها
جاءني راكبا رجل وقبح جاءني رجل راكبا ولم يتعرض المص لما ذكرنا

من العبود تسامحًا وتساهلا واطلق القول بالتقدم وكل نكرة و
الاستشهاد بقول لعزة موحشًا طلل قديم انما يصح عند مذهب
الكوفيين والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشًا
حالا عن طلل لاختلف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في
الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدا عنده و
الصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل
لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديمها عليه في شيء اذ الحال
متاخر عن صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش فلما
كان ارتفاع ذي الحال وهو طلل بفاعلية الظرف صح جعل موحشًا
حالا عنه وحسن تنكيره لوجهين لتقديم الحال عليه وكونه
موصوفا بقديم والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون

لازما

لازما كما ذكرنا من نحو جاءني راكبًا رجل وقد يكون جائزًا كما في جاءني
راكبًا زيد وقد يكون ممتنعًا وذلك اذا كان صاحبها مجرورًا نحو
مررت جالسًا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا ابن كيسان
لان الحال صفة في الاصل والصفة من التوابع واحسن حال
التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف
يتقدم ما هو تابع له واجاز ابن كيسان مستشهدا بقوله
تع وما ارسلناك الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا
للناس كافة وقد ذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك
والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس
عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب
كافة على المصدر اي الا ارسالة كافة للناس اي

عامة شاملة لهم **قوله** اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل
اى اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لا من حيث هى الذات بل
من حيث هو فاعل فى الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند
اليه الفعل واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه
مشتق لكن لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله وجرى
على يفعل من فعله عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة
لذات من فعل الا انها لا تجرى على يفعل من فعله نحو كريم لا
يقال الصفة المشبهة من افعال الطبايع ولا يقال للمتصف
بها انه فعل شيئا الا انا نقول لا نعنى بقولنا فعل احدث بل المراد
انه بحيث يصح ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو
كرم وانما فسر الجريان بالموازاة ليفعل فى الحركات والسكنات

لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شئ صفة او خبرا او حالا
فاحتاج الى تفسير الجريان ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل
فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال دون الماضى وذلك لان الفعل
كما دخل على الاسم فى الاعراب الذى هو مستحقه فى الاصل دخل الاسم
على الفعل فى العمل الذى هو له فى الاصل فيقال زيد ضارب غلامه
عمروا الآن او غدا كما تقول زيد يضرب والذى هو بمعنى الماضى
فهو مضاف قطعا ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا تقول
ضارب عمروا امس لان الافعال دخلت على الاسماء فى الاعراب
والاسماء على الافعال فى العمل فلما لم يوجد للماضى اعراب من الاسم
لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائى مستشهدا
بقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد واصحابنا ذكروا بانه

بسيطا وان كان ماضيا في الظاهر لان المعنى على الحال بدليل
انك لو اوقعت المضارع موقعه نحو يبسط لصح وذلك لان الحال
الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمروا
امس واعلم ان شرط عمله اعتماده على احد الاشياء التي اشترطوا
للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب ولا يقال قائم
غلاماك خلافا للاخفش والكوفيين **قوله** اسم المفعول
لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من وقع منه الفعل فاعمل
عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا
لذات من وقع عليه الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو
بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد
تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما

كما

كما كان يرتفع بيضرب ومضروب في التقدير جار على يضرب
لان اصله مضرب فاتبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما
فعل ذلك لئلا يلتبس بنا مفعل في ابنيتهم الا مع التاء والا فمكرم
ومعطى جار على الفعل لفظا فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى
غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطى **قوله** والصفة المشبهة
وهي ما لا يجري على فعل اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم
ولا حسن على يحسن وكذا شديد وقوي وصعب وما اشبه
ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي
صفة مشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
فاجريت مجراها في العمل فتقول مررت برجل حسن وجهه وكريم
اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها

بالفعل وانما قال كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه
بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل ان يكون مع الفاعلية
الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ
لو كان مبتدا لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدا على عدد الخبر
اذا كان هو هو فان قلت كيف عملت هذه الصفات وهي
بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قديما وكيف
جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه
الصفات في حكم اسم الفاعل في انها بمعنى الحال الا ترى انك
اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في
اسم الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح في
كونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم

فان

فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه
يريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك بزمان ويدل
على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه
فقبح اليوم لم يجز حتى تدخل كان ليدل على ان الحال حال محكية
وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم
امس او قائما غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست
بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا تقول زيد حسن ابوه غدا
او حسنا فقد انقطع **قوله** المصدر هو الاسم الذي يشتق منه الفعل
انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل
هو الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر
اصل والفعل فرع مشتق منه ان المصدر اسم يستغنى بنفسه

الفعل

ويستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل
يدل بصيغته على شيئين حدثٍ وزمانٍ والمصدر على شيء واحد
وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين واصلٌ له ولان المصدر
له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوعٌ واحد يتخذ منه
اشياءٌ مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر
لا يدل على مدلوله والفرع لا بد وان يكون فيه الاصل والزيادة و
اما ما يتمسك به الكوفيون من اعتلال المصدر باعتلال الفعل وصحته
بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة
الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل فانما يدل
على اصالته في التصريف ولا كلام فيه كما لا كلام في انه الاصل في العمل
والمصدر فرع عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو

عجبت

عجبت من ضربٍ زيدٌ عمروًا وكل فعل له رفع ونصب كان المصدر له
كذلك وانما قال كما تقول من ان ضرب لان الفعل المصدر بان بمنزلة
المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبني
ان يخرج زيدٌ وارجو ان يخرج ويبلغني خبر ان يخرج وان يخرج
خيرٌ له فلما كان بمنزلته في الاعراب في هذه المعاني كان المصدر
ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه فلا يقال
اعجبني زيدًا ضربك كما لا يقال اعجبني زيدًا ان ضربت قوله
ويضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر المتعدي الى المضاف
على ثلثة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل ههنا
مجرور لفظا ومرفوع معنى ولذا حمل المعطوف والصفة على المحل

نحو عجبت من دق الثمار وصاحبه بالرفع او من دق القصار الحاذقُ
والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب
زيدٍ اي من ان ضرب زيدٌ والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف
الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضُرِب زيدٍ اي من ان ضُرِب
زيدٌ وعلى هذا امثلة الكتاب نحو عجبت من دفع الناس بعضهم
ببعض اي من ان دفع الناس بعضهم من بعض والمضاف اليه
ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف
الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص
الجلادُ والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل
نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير
فالمضاف اليه في الوجهين الاخيرين منصوب معنى لانه مفعول

اي ويجوز الحمل على المعطوف والصفة على الموضع في هذين المثالين كما يجوز اضافة المصدر الى الفاعل نحو عجبت من ضرب اللص ومغايبته بالنصب ومن ضرب اللص الخارج من البيت

ويجوز الحمل عليه كما في الفاعل واما المصدر اللازم المضاف فضرب
واحد فهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب زيد فان كان
لازما يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على
العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف
الا بعد ان اتسع فيه فيجرى مجرى المفعول به فالمصدر اذا ذاك
بمنزلة المتعدي ولا كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام
نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا وهو قليل لم يجئ
في التنزيل ولم يذكر المص لقلته وندوره قوله ويترك ذكر
احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الطعام
مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف حذف
للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس وكل شيء من اكما الافعال

بحذف الضمير وبدلك على حذفه انهم لا يقولون اعجبني من هذا الامر كله

كما يقولون اعجبني ان ظهر كله وانما جاز خلوه من الفاعل مع

ذكره في الفصل لان الفعل ابدا خبر او على وصف جار مجرى الخبر

في اقتضائه ما يسند اليه فاذا اقدرت خلوه عن المسند اليه فقد

اخللت بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزمها ان تكون

مسندة الى شيء واما قوله تعالى ومن بعد غلبهم سيغلبون فمن قراءة

سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القائم

مقام الفاعل اي من بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قراءة بالبناء

للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك

وعلى هذا فالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل

وقد قرئ به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر لفارس لا للروم

قوله ومجال الكلام في الابنية فسيح غرابة يفضي الى الاطناب الممل

المضاف كل اسم اضيف الى اسم اخر فان الاول يجر الثاني اعلم ان

الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل في الاصل للافعال والحروف

وانما عمل الجر ههنا لان في الكلام معنى حرف الجر فقوي بذلك

على العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان

معرفة في الاضافة المعنوية تعرف المضاف نحو غلام زيد لانك

اذا قلت غلام كان شائعا في امته غير مختص بواحد فاذا

اضيف تعرف وصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه وذلك

ان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف اليه من المضاف

منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب ان

يتنزل من الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى

اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو اكب فرس
لا تبر اذا قلت ركبت فرسا كنت ساعيا في اجناس ما ركب فاذا قلت
ركبت فرس حصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشائع ولذا لم
ينون لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف
منه التعريف **قوله** وهو في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من انما قال
في الغالب احترازا عن قولهم ثبت الغدر وقتلى الطف فقد
قيل ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثبت في الغدر وقتلى في الطف
لكن الغالب ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد
او بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة لان الغرض فيها تبيين
النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضفت
بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه

على المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ عبد القاهر
فانما قال يقول النحويون في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا
لمعنى الجر لان اللام مقدرة هنا كيف والمضاف اليه ينزل من
المضاف منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين
والمنون بشيء فكذلك لا يجوز هنا ان يكون اللام فاصلا بين
المضاف والمضاف اليه ايضا فلو كانت اللام مقدرة هنا حتى
يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لم يحذف التنوين
اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا وهو
ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف حذفا
يخرجها عن ان يكون في حكم المذكور وفي عداد المضمر واذا كان
كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف

فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف من
الجائز دون الواجب الا يرى انهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف
الجزاء وذكر عبد القاهر ان في بناء الاسم هنا نقضا للغرض
اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعلة الجر والعمل من
العامل بمنزلة الحكم من العلة ولئن سلم التضمن الا ان نجعل الاسم
نظيره في كونه عاملا يحدث بها هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور
ذلك على ما استوفاه في مقتصده وارى ان ايراد هذا السؤال
في المضاف او طرحه في المضاف اليه اذ المتضمن بمعنى الحرف
هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته
فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ولان تضمن حرف
الحرف لا يكون موجبا لعمل المضاف ولان المعنى من التضمن ان

يكون

يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كاين واخواته لما كانت
معناها مشتملا على معنى حرف الجزاء بنيت ولتضمنها اياه عملت
الجزم والمتضمن على هذا التفسير هنا هو المضاف دون المضاف
اليه لان العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن معنى الحرف اياه
دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا للحرف لوجب ان يكون
عاملا لانه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولئن سلم لنا هذا
التضمن الا ان نعطي الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث
بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في كونه علة
يحدث بها الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف
هو ليس الا هو واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء
المضاف اليه لازما على ما ذكروا فان قلت فعلى ما ذكرت في المضاف

تتضمن لمعنى الحرف فهلا تبنى قلنا ان الاضافة تمنع البناء في الاعم
الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما تعارض
تلك المناسبة لانها من خصائص الاسم ولا تكون في الحرف والفعل
الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا التي لنفي
الجنس مع ان العلة التي اوجبوا بها البناء في مفردهما قائمة
او نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته
التنوين نزل منه منزلة التنوين التي هي علامة التمكن والاسم
لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه **قوله** ولفظية اعلم ان
الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما
تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة وهي
اما اضافة اسم الفاعل الى المعمول او الصفة المشبهة الى

فا

فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيدا الآن او غدا
ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال
انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت بزيد ضارب
عمرو الآن والحال لا تكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن
الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت
ضمير صاحب الوجه الى الحسن حتى كان الحسن قد شاع جميع
اجزاء الموصوف به اذا رفع به الضمير لم يكن ان يرفع به الوجه فلما
احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة اليه ويدل
على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند جايل وشاحها وتانيثها
في هند جايلة الوشاح **قوله** والاضافة تعاقب التنوين ونون
التثنية والجمع لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين في آخر

مررت برجل ضارب زيد غدا فلو كان الاضافة حقيقية لم يجز وصف النكرة به لان الاضافة الى المعرفة معرفة فالنكرة لا توصف بالمعرفة

لان التنوين ومعنا في اليه زايدة

او هند حسنة الوجه ... اي الظاهر ... جايلة الوشاح ... فاستتر ... تانيث ... ومعلوم ان ... ثم اضيفت جايلة

الكلام قوله ولابد في المعنوية من تجريد المضاف عن حرف التعريف
وانما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة
استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعها اما للتعريف واما للتخصيص
لان تعريف المعرف محال قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم
انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة
ليست بمحضة فان اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف
التعريف نحو بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا ينقض هذا بالتعريف
المعرف لا يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة
هنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين
لا يتصور مع اللام فيفقد سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف
الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه

اي ادخال اللام على المضاف الى المعرفة في الاضافة اللفظية

من

من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان
التقدير الحسن وجهه فلما اضفت افدت التخفيف من وجهين
وهما سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة
التي هي اخف منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد عوض منها
اللام لان اللام لا يوازي الكناية لثقلها وخفته قوله والضاربا
زيد انما جاز هذا لان هناك نونا تسقط وتعاقب المضاف
اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك ضاربا زيد
وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل مع انك لا تفيد فيه
خفة لفظية لانه شبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه
فاجيز فيه الجر تشبيها به كما اجيز في الحسن الوجه تشبيها بالضارب

اي لا يجوز الجمع بين النون والاضافة المضاف اليه

فان الوجه ايضا جنس

النصب

الرجل ولا يجوز الضارب زيد اذ لا يفيد بالاضافة خفة لفظية
كما افدتها في المثنى والمجموع والمضاف اليه ليس بكلم حسن فشبه
بذلك بالحسن الوجه واما نحو الضاربك والضاربي والضاربه فسائغ
لما فيه من استبدال الضمير المتصل من المنفصل اذ الضارب اياك — الاصلاح
واياى واياه فلما اضيفت حصل التخفيف جدا وانما لم يجز نحو
الضمير في مثل هذا ضمير منصوب كما في الفعل لانهم ما رفضوا
فيما يوجد فيه التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير
المتصل نحو ضاربني والضاربانى والضاربونى كراهة
اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه تبعا له اوا
للباب على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربك مثلا فالكاف
لا يكون الا ضمير المجرور وهذا ما افتاه الشيخ جار الله العلامة وقيل

الامام

اي الضاربك والضاربي والضاربه بمنزلة ضربك وضربني وضربه

انما نصب الاسم التام

الامام عبد القاهر الا انه ضمير المنصوب بمنزلته في نحو ضربني قوله الكم
التام التمييز لانه لا ابهام فيه يقتضي تبيينه وينزع الابهام عنه وانما وجب
ان يكون الاسم عاملا في النصب لانه بتمامه فيه اشبه ما ينصب
المفعول من اسماء الفاعلين والمصدر الا ترى ان راقودا في
قولك راقود خلا اسم قد تم اى امتنع عن الاضافة لما فيه
من التنوين ونحو هم محتمل لاجناس المكيلات فينصب خلا
مثلا لاقتضائه اياه ومشابهته بضارب في انه ايضا يقتضي — بالتنوين
مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين وكذلك منوان
وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان برا فقد تما بنون التثنية
وهما محتملان من اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان
لاقتضائهما اياهما فنصبا ما بعدهما كما نصب ضاربان وكذلك

عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو محتمل من اجناس المعدود
كانه ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك
مبهم كقفيزان وقد تم بالاضافة كانه انا معطيه درهما لان اضافة
المعطي الى الضمير تمنع من جره درهما فهذا هو الاسم التام ثم ان
التام قد يكون زائلا وقد يكون لازما فالاول هو التام با
لتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا وراقودان خلا
وفي منوان سمنا منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع و
الاضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما عشر درهم
لان عشرون اسم موضوع لضاعف عشرة وليس بجمع على حد
مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلثون على ثلثة
ثلث مرات كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما افضى ثلثون

بثلث

بثلث مرات عشرة علمنا انه اسم موضوع مع الواو والنون
لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون
فيمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لازم وكذلك
الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملؤ عسل لانه مضاف
الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشيء مرتين واذا عرفت هذا فاعلم
ان تمثيله التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف سحابا
فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام
فيه فيرتفع انما الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف في قوله كف
السماء موضع كف سحابا اذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف
نفسها والموضع مضاف الى الكف والاضافة اليها تمنع من الجر
ويوجب النصب كما تمنع الملء في قولهم ملؤه عسلا فان قلت

ان الموضع وحده لا ابهام في المعنى الذي كان التمييز لاجله من الساعة
وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيفه الى الكف قلنا كذكر المملوء
لا ابهام في معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص كالاناء او الى
ما هو مكيال معروف كالزق وغيره فاذا الارادة في مثل الاضافة
اولى منه في مثل التنوين اذ العامل في المنصوب التمييز هو الاسم
التام بالاضافة لا الاسم التام بالتنوين لان اعمال الاسم التام
مشروط باقتضاء التمييز لابهامه فلا شك ان المعنى المقتضي للتمييز ههنا
هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف بنفسها اذ لا ابهام فيها وكذلك
على هذا انك اذا جئت بالكف منونا غير مضاف الى شيء لفظا
او تقديرا نحو ما لفلان [illegible] كف مثلا لم يقتض
التمييز البتة وايضا انهم قد شبهوا موضع كف سحابا بقولهم

زيد

زيد عمرو فاوجب ان يكون العامل هو المضاف لانه المقتضي لا المضاف
اليه وقال الشيخ عبد القاهر ان كابا قد انتصب بشيئين وهما
احدهما ثبوت التنوين والثاني الاضافة وهذا ايضا عجيب
لانه ان اراد ان العامل في التمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم
التام بالاضافة ايضا فهذا يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد
وهذا مع انه غير معقول مما انعقد الاجتماع منهم على رفضه الا ترى
انه لو ازدحم العاملان على معمول واحد فالعمل باتفاق يكون
منهم لواحد منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما على ان
التنوين ههنا لا يصلح عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام
ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامه وقد انتفى الشرط ههنا
ولعل كلام الشيخ هو الذي غر المصنف رضوان الله عليهما من جعله

العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ لما جوز ههنا النصب بالوجهين
جعل المصنف الاقرب عاملا على ما هو المذهب الاصح ان المقتضيين
اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل للاقرب بما وجود الآن ذلك
خبط يظهر بادنى تامل فيما ذكرنا قوله ويقال للثلثة الاول
مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلثة الاول مقادير وقد
ذكر اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا
انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي
المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال
ويقال للثلاثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون التثنية
ونون الجمع وللاخير شبيها اي المضاف فيما ذكر من المثال خاتما
سمي شبيها لانه اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد فسرت ما عندك

من

من النعل بمثل سنا الا ان عليه وكذلك شله رجلا بخلاف لي منوان سمنا
فقد فسرت ما عندك من السمن بالمنوان ولم تفسره بشيء قوله
والتمييز رفع الابهام عن المفرد كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق
ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى
والمجموع من قبيل المفرد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف
وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه ههنا هو
الاول لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان رفع
الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه
فالتمييز للاول يسمى تمييزا عن الجملة ويقع بعد تمام الكلام نحو
طاب زيد نفسا فالابهام ههنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب
على الانفراد ولا في زيد على الانفراد والتمييز للثاني يسمى تمييزا عن المفرد

ويقع بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في
الراقود ولا غير فاذا تقع بعد نحو كم خلا الباب الثالث في العوامل
اللفظية السماعية وهي ثلثة اصناف وانما قدم الحروف على الافعال
والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم
يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال
على الاسماء لان الاسماء انما تعمل بمشابهتها الافعال او الحروف
فهي في العمل متأخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره
ثم قدم من الحروف العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل
في الفعل لكثرة هذا وقلة ذاك ثم قدم من الاسماء ما هو العامل
عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين
ثم قدم من العوامل في عملا واحدا الجار على النصب لكون

الجار

الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب فانهم اختلفوا
في ان الناصب هو هذا الحرف ام الفعل وكذا في قوله عاملا في الجملة
تجوز والمراد العامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من
حيث هي الجملة لا تستطيع ان تكون معمولا لها اذ الجملة من
حيث هي الجملة ليست باسم ولا فعل حتى يعمل فيها العامل قوله
واما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة للافضاء بمعاني
الافعال الى الاسماء وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا ان وجوه
تختلف بها فمن معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة
تريد ان مبدأ الخروج كان من البصرة وقد يكون للتبعيض في اخذت
من الاموال اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل
على الاموال مبدأ موضع فلذلك كان اذ ... خرجت من البصرة

يؤذن بان العشرة منها أي بعض الاموال افادت
التبعيض ايضا اذ كان ذلك ممكنا ولم يفد فيه حرف من الغرض
لكنه اذا افادها فقد غاير جميع نواحيها اذ لا يصح ان يكون خارجا
منها وغير خارج وقد يكون للبيان في عشرة من الدراهم لان
العشرة قد تكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين
انها هي المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ اجتناب
الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة في المرفوع نحو ما جاءني من
احد وفي المنصوب نحو ما رايت من احد ودخولها في حال الزيادة
على المنصوب اكثر من دخولها على المرفوع لان حروف الجر
موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل الى الاسماء معنى الافعال

فيكون

فيكون حال الزيادة تابعا لحال الاصل قالوا ومن مع انها مزيدة
لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي اذا قلت
ما جاءني من رجل معناه من واحد هذا الجنس الى اقصاها ولهذا
قالوا انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها في ما جاءني
من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى
بين ما جاءني احد وما جاءني من احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق
لان احدا اذا قرن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة
اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل مثلا فليست
بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الا ترى انك لو قلته
بغير من لم تفد الاستغراق قطعا بل محتملا وصح قولهم ما جاءني
رجل بل رجلان يشهد لذلك عن صرف الكلام الى الاستغراق

وزال عنه احتمال الجزء كما ان لام التوكيد صرف صيغة المضارع الى
افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لهما وللفرع ولهذا
استشهد المصنف في الزيادة بما جاءني من احد دون ما جاءني
من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه مستمرة ولا زاد
في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن مستشهدا بقوله
تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اي لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى
الكوفة تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة
نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا ولهذا ارجع
الى معنى الانتهاء ولان المعنى لا تنتهين اكل اموالهم الى اموالكم وفي
معنا حتى الا انها تفارقها من وجوه وهي ان مجرورها اما ان يكون
ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس آخر

ينتهي

مطلب ان ينقضي الخ

ينتهي السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح
عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى اما ان يكون آخر
جزء من شيء او ما يلاقي آخر جزء منه وذلك لان الفعل المتعدي
بها الغرض فيه ان ينقضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي
عليه كذا ذكره الزمخشري ولا يجب ان يكون مجرور الى كذلك
ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها
فان مجرورها داخل في الحكم في مسألتي السمكة والبارحة
فما كل الرأس ونيم الصباح ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع
عند الرأس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على ما ليس بآخر جزء
من شيء او ما يلاقي آخره ولم يجز على ما مر وان الى تدخل
على المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا

على المظهر استعمالا فلا يقال حتاه وان حتى لا يلزم الجر كيكون
عاطفة ومبتداء وما بعدها بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاءني
القوم حتى زيد وكذلك النصب والجر وانها تخالف سائر حروف
العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة
للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون طرفي
الشيء من غير جنسه ولهذا قالوا انها اغا تذكر للتعظيم او للتحقير
نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان
الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرف له واذا اخذ
من اعلاه فادناه غاية وطرف له واما الابتدائية فنحو وكل
ذهب الناس حتى هند خارجة او حتى خرجت هند وقد جاءت
في مسئلة السمكة الاوجه الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب

عا

على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي
حتى رأسها ماكول واما في فهي للظرف ويقال للوعاء ويقال للاشتمال
نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب فالمثال الاول من الاعيان
والثاني من المعاني واما الباء فهي للالصاق نحو به داء اي الصق
به داء وخامره ومنه مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى
التصق مروري بمكان يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء
فالباء للقسم وحقيقتها الالصاق معنى القسم به وكثيرا ما يحذف
الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال ووثوقا للاقتصار
ورفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان تكون مخبرا
لا مقسما وقد اوقعوا موقعه الواو بعد حذف الفعل لذلك
نحو والله لافعلن ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت عنها

لتقاربهما في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل

التاء عن الواو نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير في كلامهم

نحو تجاه وتراث والاصل وخمة ثم ان الباء لاصالتها في افادة معنى

القسم تنفرد عن اختيها بجواز اظهار الفعل معها او بدخولها

على المظهر والمضمر نحو بالله لاعبدنه وبالحلف على الرجل على سبيل

الاستعطاف نحو بحبوبتك اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس

بقسم على الخفيفة والواو لكونها فرعا لا تدخل الا على المظهر

على الباء

والتاء لكونها فرعا على الواو محلها تدخل على المظهر الا على مظهر

واحد وهو تالله وقد يكون للتعدية نحو ذهبت به اذا المعنى

اذهبته فان قلت الباء للتعدية في اوجهها الاخر قلنا نعم

الا انها في ساير الاوجه قد افادت مع التعدية معنى اخر وهنا

لم

لم يفد شيئا سواها فلهذا عد المصنف كونها للتعدية قسما مفردا

ويكون للاستعانة في نحو كتبت بالقلم وسمي ايضا اداة وصلة

للفعل وصلة اياه وللمصاحبة في نحو دخلت عليه بثياب السفر

اي معها فالوا والفرق بين الباء وبين مع ان مع لاثبات المصاحبة

ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا

بايديكم الى التهلكة على احد الاقوال وبلبس في المرفوع نحو كفى بالله

وزيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع لما سبق في من

واما اللام فهي للاختصاص قال عبد القاهر اصل اللام ان يكون

للتمليك نحو المال لزيد وقد يكون اللام لاستحقاق المجازي

نحو الجل للفرس فانه غير اختصاصه ودوام ملابسته لا يجري

مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا ملك له وعلى هذا جاء في

أخ لو ابن له وقد تزاد نحو بزيد ذلك وأما رُبّ فهي للتقليل قال سيبويه
إنه بمنزلة كم في الخبر نقيض رب والمقصود أن رب للتقليل وكم للتكثير
تقول رب رجل لقيته وانت تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم غلب
عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل أنهم يستعملونها في مواضع المدح
كما في قوله ألا رب يوم لك منهن صالح ومنها انها تستبد عن سائر
حروف الجر بأشياء منها انها يصدّر بها الكلام فلا يقال جائني رب رجل
وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر الكلام
الا تريهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل وانما احتيج الى
النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان تدخل الجمل لتغيير
معناها فوجب ان تصرف العناية الى ذكرها اولا لكونها مقصودة
في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل

والنكرة دالة على الشياع والكثرة اوجب اختصاصها بها ليصح
معنى التقليل فيها ولهذا الحكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وذلك لانه
ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما ولهذا
فسر بالنكرة كما ترى ولو كان معينا كما في مثله رجلا لجاز
ان يقول ربك رجلا كما جاز لي مثلك رجلا ومنها ان فعلها الذي
تتسلط على الاسم يجيء محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في
ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال عليها الا ترى انك اذا قلت رب
رجل يفهم كان المعنى رب رجل يفهم ادركت او لقيت والحال
يدل عليه فحذف كما حذف مع الباء في بسم الله ولا تظن ان
يفهم هو الفعل المسلطة هي اياه على الاسم لانه مسند الى ضمير
الرجل ولو جعلنا رب مسلطة عليه لزم كون الاسم فاعلا ومفعولا معا

ومنها ان مجرورها يلزم الصفة اما بجملة او كما ه مظهرا كما مر واما بمفرد
نحو رب رجل جواد قالوا وانما لزم ليكون عوضا عن الفعل
وقيل انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا ما
مثلا اقل من رجل وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا
لانك اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل
ولا نعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل واما قوله تعالى ربما يود
الذين كفروا فراجع الى معنى المضي لان ما اخبر الله تعالى بوقوعه فيما
يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فهذا
الكلام رتبه وقد بقي ههنا سؤال وجواب لا بد من ذكرهما
وذلك ان لقائل ان يقول انك اذا قلت رب رجل نعم ادركت
مثلا كان رب موصلة لادركت الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه

فكيف

فكيف يقال انه يتعدى برب ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي
الا وقد حكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل
بذلك احد والجواب انها حرف جر وقع في الكلام على قدمين اذا
كانت لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجل في انها تفيد الاستغراق
وان لم يكن فيها وصلت فعلا الى الاسم الا ترى ان الفعل الذي قبلها
يتناول الاسم بنفسه كقولك اردت بيانا افادت معنى آخر غير التعدي
وهو استغراق الجنس كذلك تدخل رب في الكلام وان كان الفعل الذي
قبلها متعديا بنفسه لتفيد معنى آخر غير التعدية وهو التقليل وهذا تنبيه واضح
واما على فهي للاستعلاء وتكون تارة حرفا وتارة اسما مضافا اما الاول
فنحو جلست على السرير فهي ههنا حرف جر لايصالها معنى الفعل
الى الاسم وعلى هذا زيد على السطح لايصالها معنى الاستقرار المقدر

الى الاسم وقولهم على دين لا يخفى عنى معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم
ركبه دين واما الثاني نحو قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
اذا كانت حرفا لما دخل الجار نحو اما عن فهي للبعد والمجاوزة وتكون
ايضا حرفا واسما اما الاول فنحو رميت عن القوس على معنى ان
السهم قد بعد عنها وجاوزها الى غرضها ونحو اخذت عنه العلم
لان العلم قد تعدى اليك وفيها معنى من وزيادة معنى المجاوزة الا ان تقديرا
بيانا يدل نحو رميت عن القوس على ان مبدأ الرمي منها قال عبد
القاهر وكل موضع لم يصلح الا لمعنى التعدية كان مخصوصا بعن فلا
يجوز ان يقول اديت الدين من زيد لان هذا موضع التعدي فقط
واذا كان موضع لا يجوز ان يكون متمحضا للتعدي جاز ان يقع فيه ايهما
نحو قولهم سقاه عن العيمة اي تعديه عنها وجاز بحكمها الى الري وان

شئت قلت بمن على من سقاه من جهة العيمة وهذا من عل من وان كان
موضع لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا تقول زيد افضل
عن عمرو ولانك لا تقصد ان احدهما قد انفصل عن صاحبه وتعداه
وانما تريد ان فضل زيد ابتداء من هذا الموضع واما كونها اسما ففي نحو
جلست من عن يمينه اي من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه وتكون
حرفا نحو قولك الذي كزيد اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي به
ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال الذي مثل زيد اخوك لان الصلة
لا يكون الا جملة فاذا جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل
لا يفارقه فاعله فتكون جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد لا يقال
التقدير الذي هو كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا
حرفا بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا يجوز

ان يقول جاءني قائم اللهم الا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم
الذي بالكاف فجائزا مستمرا في حال السعة علمنا انه حرف جر
وقد يكون اسما في نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد
المذاب واما مذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة تريد ان مبدأ انتفاء الرؤية يوم الجمعة فهما حرف
اوصلت الفعل قبلها الى الاسم بعدها وكذلك تقول انت عندنا منذ
الليلة اي استقررت عندنا منذ الليلة وقد يكونان اسمين فيرفع
ما بعدهما ويكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو
ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم
الجمعة بمنزلة الجار في ان الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا
لا يحسن النكرة بعدهما لانك لو قلت انت عندنا مذ وقت مثلا

لم افدت بكلامك هذا الا ما كفيت الضرورة امره اذ كل واحد
يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد بهما جميع المدة
نحو ما رايته مذ يومان كانك قلت امد ذلك المدة يومان واول وقته
واخره يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد كوقت
مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره جاز على تاويل ما رايته
مذ اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا والفصل بينه
وبين ما اذا كان المراد اول الوقت دون اخره ان الرؤية في هذا الوجه
لم تلتبس بيوم الجمعة بوجه ولم تحصل في جزء منه وهي منتفية في جميع
اجزائه وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد اول المدة دون اخرها اذا
كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه ثم
فاذا كان في المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام

اي كما اذا جررت يوم الجمعة يكون المعنى ان الرؤية منقطعة يوم الجمعة وهي ثابتة ببعض ايامه

في الجر على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احديهما ما رايته والاخرى
مذ يومان لان مذ مبتدأ ويومان خبر كان المعنى ما رايته وامد ذلك يومان
كما تقول ما رايته وايام البين طويلة وانما لم يتخلل العاطف بين
الجملتين نحو ما رايته ومذ يومان كما ساغ ذلك مع ما قررناه به
من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي قبلها لانها تفيد
التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم تقل مذ يومان
كان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان قيدت
العموم وخصصته فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى كاحد
وجرتا مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء
وغير ذلك وانما قال المص ويجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر
بمذ تقتضي اوله الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فللمتوهم ان يتوهم

امتناع الجر في قولهم ما رايته مذ يومان فازال المصنف هذا التوهم
وذكر ان الجر هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية
مقدر بهذا المقدار وانه موازن لهذه المدة مبتداء من اولها منقطع
عند آخرها رفعت ولو اردت ان مبداء اول هذه المدة الوقت الذي
تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تشبه بها لانك تريد انه كان
بعد لم يبلغ غايته جررت فقلت ما رايته مذ يومين تريد ان
انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت
ولم ينته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف
جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر حاشى ابي ثوبان ان
به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى
جانب نحو جاء القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا

وعدا فيهما للاستثناء ويكونان حرفين تارة وفعلين أخرى وما
بعدهما مجرور في الاول ومنصوب في الثاني على المفعولية والفاعل
مضمر نحو جاءني القوم خلا زيدٍ او عدا زيدًا اي عدا بعضهم زيدًا
ومثله قولهم جاءني القوم ليس زيدًا ولا يكون زيدًا اي ليس بعضهم
زيدًا وانما لم يتصرف هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت
مجرى الا وهو حرف غير متصرف فاذا دخلت ما على عدا وخلا انتصب
البتة لتمحضهما فعلين اذ ذاك وذلك لان الباعث الصادق
في موارد استعمالها يشهد على ان ما التي يصدر ان بها انها
لا تخلو من ان يكون موصولة او مصدرية مع عدم العائد بغيرهما
فلا بد ان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل
فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدًا كان التقدير عدوّ زيد عنهم

عدا الحبني زيدًا عدوًا وان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا
ولا تتصل باول الحرف وانما تتصل باخره نحو اما وربما وانما الا انها
على الفعل دخلت اولا نحو ما ضرب زيد وما يضرب زيد واما ما ينصب
المفرد فتبعه على ما ذكره المصنف الواو بمعنى مع وقد سبق ذكر الاختلاف
في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه الفعل المتقدم
بواسطة الواو ويعضد ذلك لانه لا يجيء منصوبا الا وقد تقدمه فعل
او معناه فلو كان الواو نفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه
ولا ينصب في قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل للفعل
لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو
فلا يعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا يعمل والفعل
وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل الذي له تاثير في

على

اولى من ان يجعل للواو الذي لا تاثير له اصلا فيه على ان الحصر جعل
المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا
ولعل قوله ما ذكر في المائة لدفع هذا التناقض قوله وحروف النداء خمسة
يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلاث الاول هي لنداء البعيد
او ما هو بمنزلته من نائم او ساه والاثنان الاخيران لنداء
القريب وقيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد اهملوا ذكر وا وهي مختصة
بالندبة والندبة تشاركه النداء صورة وان لم يكن نداء حقيقة
قوله وينتصب المنادى اذا كان مضافا فاذكر جار الله العلامة انك
اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني عبد الله وانما
قال لانك اذا قلت يا فقد نبهت على انك تقصد منادى
الخطاب ثم اردت ان تبين ان المعني بهذا الخطاب من

من هو فقلت اريد او اعني عبد الله فتنصب المنادى لوقوع الفعل عليه
ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما سادا بيا مسد افادة
معنى التنبيه والتنبيه مسلمة وتفاديا بحذفه من الالتباس بالخبر قال
سيبويه صاحب الكتاب في اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني
وانما قال بالدال على النداء واياك لتدل على الخطاب لان الاسم
المظهر وان كان يستعمل للغائب الا انه ههنا ينزل منزلة كاف
الخطاب واعني ليدل على ان النصب بالفعل المضمر ثم انهم
قد اختلفوا في ان العمل لهذه الحروف ام للفعل المضمر فذهب
الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الآخرون الى ان
العامل هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل وبعضهم انهم
اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا انه ناب مناب الفعل وساد

مستعمل ما جاز فيه الامالة التي تسببك الحرف اليها ويدل عليه ايضا
تعلق لام الجارة في نحو يا لزيد واللام لا تتعلق الا بالفعل ولهذا
زعم بعضهم ان فيه ضمرا وميل عبد القاهر الى هذا المذهب قوله
اوصفا دعا الى نحو يا خيرا من زيد للمشابهة بين هذا والمضاف
من ثلثة اوجه وهي كون الاول عاملا في الثاني لان من لا تخلو من
ان تجعل متصلة بزيد او بخير فان كان الاول كان زيد مع الجار في
موضع المفعول مثله مررت بزيد وان كان الثاني كان الظهر لانه
الثاني فقد انجر بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف وان الثاني
من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول
قد تخصص بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه
الثلاثة متحققة في قولهم يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه

ويا حسنا وجه الاخ والاول دون الثاني في قولهم يا ثلاثة و
ثلاثين فاسم رجل قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي رجلا
ههنا نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل كل من ياخذ بيده
فهو المنادى قوله واما المفرد المعرفة فضمه قد سبقت الاشارة الى
العلة الموجبة لبنائه وهي وقوعه موقع كاف الخطاب واما
المضاف فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف اليه بمنزلة التنوين
لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة
علم التمكن واما النكرة فلم تبن لانتفاء علة البناء فيه حيث
لم يقع موقع كاف الخطاب وفي قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان
المنادى المفردة المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء
نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء

معرفة وانما تعرّف من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس خصصته
بالنداء فجرى مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف قاصدًا واحدًا بعينه
ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء ام لا
فذهب الاكثرون الى انه نكّر وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما
يقال رجل من الرجال ثم خصّ بالنداء من بين الجنس والا لكان
جمعا بين التعريفين وهو ممتنع بدليل امتناع قولهم يا الرجل
وذهب الآخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما
يمتنع اذا كانا بالعلامة اللفظية كحرف النداء واللام فعلى هذا المذهب
انهم جمعوا بين حرف التعريف واسم الاشارة في يا هذا مع ان اسم الاشارة
لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح ولكن محله لما ثبت
ان هذه الحروف ناصبة وقد عرفت علة البناء في المفرد المعرفة لم

ينتصب

ينتصب لفظا لكن على محله بالنصب كما في ساير المبنيات اذا وليتها
العوامل ويدل على كونه منصوب المحل جواز النصب في وصفه
نحو قوله يا عمر الجوادَ فلولا ان محل الموصوف النصب لما
انتصب الصفة ونظيره ذهب امس الدابرُ فالوصف مرفوع
لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان مكسورا لفظا
وعلى هذا ساير المبنيات فان التوابع التي تصاحبها محمولة
على الموضع دون اللفظ الا انهم جوّزوا الرفع في صفة المنادى
حملا على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الاحدث بالجر
وهؤلاء النظريين لان الضم لما اطرد في كل معرفة اشبه
في الظاهر بما يرتفع بالفعل نحو جاءني احمد فاجيز الحمل
على لفظه كما في المعرب ولم يجز كسره في امس لانه ليس كال

فان قيل الموصوف مبني والصفة معرب وحمل المعرب على لفظ المبني غير جائز عند... لا يقال مضى امس الدابر بالرفع فلذ... المنادى كالمضموم وان كانت بنائية... الاعراب من حيث اطراده في جميع المنادى المضموم لا يفارقه البتة فكان كالرفعية في الفاعل

ما كان ظرفاً مثلاً كامس يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت
كيف جوزوا توصيف المنادى المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جارٍ
مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك كما منعوه في الضماير لانها
لا توصف بحال قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب الا انه لم يجر
مجراه في كل حال يدلك على ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى
تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم نظراً الى الاصل اذ لم يكن المنادى
من اعلام الخطاب في الاصل كانت واياك على الاصل ان الشيء اذا شبه
بالشيء لم يجر على سننه في كل حال وكما ينخرط في سلك الصفة في
تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ والموضع التاكيد وعطف البيان
وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا
غلام بشرٌ وبشراً ويا زيد والحارثُ والحارثَ وانما جاز في عطف

ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو
وان نزل منزلة العامل فليس بمنزلته في كونه علما للنداء الذي
يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجمع معه الالف واللام ويدل على انه لم يجر
مجرى العامل قولهم ليس زيد خارجاً ولا عمروٌ قاعداً مع امتناع قولهم
ليس لا عمروٌ قاعداً واذا قلت يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف
الرفع والنصب بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كانك قلت
يا زيد يا عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب
بل حكمه حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل هذا
اذا كانت التوابع مفردة فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التابع
ينزل منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا
الا النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له وذلك نحو يا زيد اخا عمرو ويا قائد

نفسه ويا تميم كلهم او كلكم ويا غلام عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر
صاحب عمرو **قوله** ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز ههنا
الا الرفع لان ايا وان كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء هو
الرجل وانما جاؤوا بأي ليتمكنوا من وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا
الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان المنادى هو الصفة
بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب الكتاب انما صار وصفه لا يكون
فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا اي ولا يا ايها وتسكت لانه
مبهم يلزمه التفسير فكأنك قلت يا رجل وضمة اللام ههنا فيها غموض
لانا لا نقدر ان نسميها حركة الاعراب لان حركة الاعراب هي التي يكون
لها عامل ولا حركة البناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام و
كذلك ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كما في زيد كنا قد سوينا

بينها

بينها وبين حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم يسوون حركة
المبني المشبه بالمعرب ومن حقها ان تفضل على هذه الحركة فاذا
ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتي البناء والاعراب
الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتدل على
ان موصوفها المبني قد اعطي شبها من المعرب وان عللنا عند
مذهب ابي الحسن في جعله العامل في الصفة كونها صفة كان
ابين لكون الحركة حركة اعراب هكذا ذكره عبد القاهر
وانما الحقت حرف التنبيه بين اي وصفته تعويضا لاي عما
يستوجب من الاضافة **قوله** ولا تدخل يا على ما فيه الالف
واللام قد سبق الاشارة [illegible] الى العلة الموجبة لامتناع
ايلاء حرف النداء على ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم

الله تعالى لان الالف واللام لا تفارقانه النجم مع انهما عوض عن
همزة اله فصار كانهما قد تنزلا منزلة البعض من الكلمة وانما
جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لان الهمزة مع اللام
في غير النداء وان كانت عوضا عن الهمزة الاصلية الا انهما
لم يخلعا عن معنى التعريف راسا فوصلوا الهمزة واما في النداء
فقد تجردت للتعويض منسلخا عنها معنى التعريف لان التعريف
الندائي اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت
قوله وان وصفت المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف
به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين العلمين كان حقه ان يبنى
مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شي واحد كحضرموت وذلك
لان الابن لا ينفك من الاب كما لا ينفك عن كونه ابنا فكان حقه
صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شي واحد
واذا تنزلا منزلة شي واحد اتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم
تنعكس لان الحركة التي استحقها الابن حالة الافراد كانت اعرابية
وهو النصب بكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهي بنائية
واتباع الحركة الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره
الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون ابن في قولنا
يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة اتباع
الا يرى ان صاحب الكتاب شبهه هذا بامرء وابنم فكما لا شك
ان حركة الهمزة من امرء حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة
اعراب ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون
الابن مبنيا لان الاسمين اذ جعلا واحدا لم يبن منهما الا الاول

اذا عري الثاني عن مقارنة المعضل الحرف كا في نحو بعلبك فقوله
بنيت المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما عليه الاكثرون
من بنائهما على الفتح ويمكن ان تصرف البناء في قوله بنيت الى المنادى
دون الابن اي بنيت المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم
يجوزوا الاتباع فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيدُ
ابنَ اخينا ويا رجل ابن زيدٍ لان القياس ان لا يجوز الاتباع
في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو منحدُرُ الجبل الا انهم اجازوا
الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لاتصال
الا كل صفة فهي كالجزء من الموصوف وذلك لان من الصفات
ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك الى ان كانت
اشد اختصاصا فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل
بيانه فكذلك

منزلة الجزء من الموصوف والابن اذا ما اضيف الى العلم ووصف به
العلم كان له من الاختصاص بموصوفه ما لا يكون اذا لم يكن بين علمين
لان الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه فاتم ما يكون هذه النسبة ان يذكر
كل واحدٍ منهما باسمه العلم وليس كذلك اذا لم يقع بين علمين الا ترى
انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحدٍ ومما يدل على شدة
الاتصال للابن واقعا بين علمين بموصوفه انهم اسقطوا التنوين
من الموصوف في غير النداء نحو هذا زيدُ بن عمرو وكذلك النصب
والجر وليس كذلك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيدٌ ابن اخينا قوله
وان لم يقع بين علمين كان كساير الاسماء المضافة اي كان الابن
كساير الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها
الموصوف على الفتح قوله ويلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام

من الكوامخ الرطب والزوبق والهدب الناعم والخشن

الجارة تفتح مع المنادى وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد

للخطيب الجليل وقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين وانما فتحت مع

المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان الفتحة

بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى على ما سبق منزلة

كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع كاف الخطاب نحو لك وانما فتحت

مع الكاف لان الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد ان يبنى على

الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة اذ البناء على السكون ممتنع

وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت

فقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام

للابتداء او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص ثم ان هذا الالتباس

لما كان زايلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور في فولك

فان قيل لم لم يفتح مع مضمر المتكلم نحو لي قلت

لان الفتحة ربما يفضي الاحد للام في اما

انقلاب الفتحة الفا واما خروج الياء عن المدة

فكلاهما خلاف الاصل

انه لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى الحركة التي تستحقها

في الاصل وعلى هذا لام التعجب تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو

يا للماء فكانهم فلما بصروا به فاعجبهم فنادوه فيقولون تعالى فانت

عجيب الشان لا تنحصر كل احد **قوله** وقولهم يا للبهيتة بالكسر

هذا جواب عن سوال عسى يورد على ما ذكر من ان اللام مع المدعو

مفتوحة والعرب يقول يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب بان

المنادى متروك كانه قولهم يا قوم لزيد والمعنى يا قوم يا قوم للبهيتة

اعجبوا وشاهدوها والبهيتة البهتان وهذا من امثالهم

وفي معناها قولهم يا للعظيمة ويا للافيكة **قوله** ويرخم المنادى

قال النحويون ان الترخيم حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط

والاعتباط ان يحذف بغير علة وهذا ايضا

حذف في آخر الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاور
ساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة رخيم وهي التي يكون
كلامها سهلا من المحذوف الفضول فيكون موافقا لهذا الحذف المسمى
ترخيما وقيل انما التي يكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة
النغمة ومن هذا قولهم للحجر الاملس رخامة فسمي هذا الحذف
ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل انما اختص بالنداء
لانه باب تغيير فالتغيير يؤنس بالتغيير ولان النداء انما يكون لان النداء ح
لامر مهم فالمنادي يوذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يحتمل التوقف
ريثما تتم الكلمة وله شرايط احدها ان يكون الاسم علما وذلك
مقدار
لشهرته كيلا يلتبس والثانية ان يكون زايدا على ثلثة احرف
يبقى بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا

ترخيم

ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المسمى
بعنق يا عن قالوا لان في الاسماء ما يشاكله نحو دم ويد وقال بعنق مع
اصحابنا ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس
فلا يجب ان يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف
لانك لو حذفت عن المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة
لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت
من المضاف اليه لكنت رخمت في غير النداء والرابعة ان لا يكون
مندوبا لان الندبة انما يكون بعد عد المناقب والاوصاف
فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا
وذلك لان المستغيث لا يامن من توهم تعلقه من المستغاث
بالالتباس وعدم التفهم وذكره لاحقيقة منه اوطرف التجاهل
لامن المستغاث

بعد الحذف والترخيم ولم يتعرض المص لذكر الشرائط الثلاث الاخيرة
لاشتهارها فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان
يحذف آخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة
او السكون والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم برأسه ولم يحذف
منه شيء فيسلك به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا حارِ ويا هرقِ
في حارث وهرقل وان شئت يا حارُ ويا هرقُ بالضم كيا زيد ويتفق
المذهبان لفظا فيما كان ما قبل آخر الاسم مضموما لكن التقدير يختلف
وذلك نحو يا بلبُ في المسمى ببلبل ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في
آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة فان كانتا فحذفتا معا او لم يكن
كذلك والثاني اما ان يكون قبل آخره مدة زائدة او لم يكن فان لم يكن
لم يحذف الا الآخر نحو يا حارِ في حارث بالكسر والضم على اللغتين وان

كان

كان في الاسم اما ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق
يبقى لم يحذف ايضا الا الآخر نحو يا سعي في المسمى بسعيد على اللغتين الا
ان الحركة مقدرة في الياء على لغة من يقول يا حارُ بالضم وغير مقدرة في
اللغة الاخرى وان بقي يحذف المدة ايضا نحو يا منصُ بالضم
على اللغتين في منصور وان كان في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا
معا نحو يا مروُ بالضم والفتح في مروان **قوله** الا ما في آخره تاء التأنيث
فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة والعلمية وانما لم يشترط هذان
الشرطان لان العلمية انما اشترطت لان لها تأثيرا في الحذف
واذا كان المحذوف تاء التأنيث لم يفتقر الى هذا الشرط لان
تاء التأنيث في حكم كلمة واحدة محذوفه اهون وكذا لم يشترط
الزيادة على الثلاثة لانه بالترخيم لم يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن

قبل الترخيم اذ الاجماع واقع قبله لان اليا منفصلة غير منبق عليها الكلمة **قوله** يا اثب اقبل او اقبلي على اختلاف المعنيين مخففه اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا اثب اقبل وافادة الشرطين مفقودا وهو الزيادة على الثلاثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال اقبلي ويكون كلا الشرطين مفقودا وجاز فيه الفتح والضم **قوله** والآخر الاستثناء الاستثناء مشتق من ثنيته عن الامر اذا صرفته عنه ويسمى استثناء لان الكلم المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه او من ثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرف الثاني وعلى هذا يسمى استثناء لانه ضوعف به الجزء وشفع ان كان الاول مثبتا شفع بالنفي وان كان منفيا شفع بالاثبات على ما ترى وهو اخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره كما اذا قلت

حكم

جاني القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا من حكم المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك جاني القوم الا حمارا لم يدخل المجيء في الحكم الا انه مخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فكيف يخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به النقص عليه **قوله** والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون في الكلام الموجب او غير الموجب والمعني بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء الثلاثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستغراق كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا

جاني

فلابد وان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوبا نحو جاء
القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد شابه المفعول لكونه فضلة يجيء
بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما
بتوسط الحرف والمصنف جعل الحرف ههنا عاملا كما جعل الواو
ثمه عاملا وان كان العامل في الحقيقة للفعل على ما هو المنصور من
مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان يكون المستثنى
تاما او غير تام والمعنى بالتام ان كان المستثنى منه مذكورا فيه فان كان م
تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا يكون
فان كان مقدما فالمستثنى منصوب اذ لا مساغ للبدل نحو ما جاءني
الا زيدا احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى
من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب

ايضا

ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط
فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه
جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما جاءني احد الا زيد
والا زيدا وما مررت باحد الا زيد والا زيدا وما رايت احدا الا زيدا
وههنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح
هو البدل لان الكلام ههنا لو حمل على الاستثناء كان الفعل قبل
الا غير مفرغ عما بعدها اذ الكلام قبلها تام لا يفتقر الى شيء فاذا ادخل
الاستثناء نصبت لتمام الكلام واذا حمل على البدل كان الفعل
الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط
فكان قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد اذ كان
كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه بخلاف

النصب اذ هو فضلة فلا يكون جزءاً من الكلام فالحمل على الاول
اولى وانما لم يجز البدل في الموجب نحو جاءني القوم الا زيد لان البدل يقوم
مقام المبدل منه واذا اقام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت
جاءني الا زيد فرفعت بجاءني وكيف ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا
محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن
المجيء فاذا جعلته فاعلا للمجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته وهذا
عكس الغرض وان كان الكلام غير تام لغا فيه الا من حيث العمل
لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا
بزيد والفعل الواقع قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة
ساير الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ نحو هل وبل ونحو
ولا يجوز هذا الا في المنفي لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد لو ذهبت

بقوله

بقوله تخلو من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت
الاول كنت قد جعلت الا بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد
وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة لفظ لا حتى اذا
جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني زيد فرفع
زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل المنفي بما فهذا الحكم على
الاوضاع وخروج بها عن طرقها لان الا لم توضع لنفي الافعال
وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها
لما لم توضع له وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غيرا
موضوع في الاصل على الوصفية فلا يقع الا صفة للنكرة وا
اضيف الى المعرفة لانه موضوع على ما بينا في التعريف لانك
اذا قلت مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره وان كان

لكنه وقوعه موقع الاكثرون ووقوع
الا موقع غير قليل والفرق ان غير اسم
والا حرف وتصرفهم في الاسماء اكثر من تصرفهم في الحروف

موضوعا على هذا لم يكن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا وصف
الى ماله ضد واحد فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون
ونحوه فتوصف به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك مريدا ان
مرورك قد وقع على المخاطب وجل آخر او انك لم تمر با
لمخاطب بل باخر او انك مررت برجل يخالف المخاطب المراد
والشمائل وسوى هذا الوجه خلاف شيء بخلافه في الوجهين
الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة في الذات دون الاوصاف
والشمائل فهذا معنى غير وماله في اصله ثم انهم قد وجدوا بينه
وبين الا مشابهة من جهة فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه
اعني انهم استعاروا غير لمعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم
الواقع بعد الا حيث كان كما تمكنا فاستعاروا الا لمعنى الوصفية

فاعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فالاول نحو جاءني
القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير زيد
وما جاءني احد غير زيد وغير زيد بالرفع والنصب فان قلت
فلم عمل فيه فعل غير المتعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل
في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غير اشد توغلا في الابهام اشبه
الظروف المكانية التي هي الجهات الست وما جرى مجراها فعمل فيه
غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني اعني دخول الا على غير في الوصفية
فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز
الاستثناء اذ المعنى ح لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
فلا شرك او يقول بان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما
آلهة غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد

وجه المشابهة ان ما بعدها مخالف لما قبلها

قوله وخلة سوى نحو اعلم ان سوى في معنى غير في انه يستثنى به
والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل وحقه ان لا يلي
العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمول
عاملين في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت
برجل سواك وقبح ان يقال مررت بسواك لانه في معنى مكانك ومما
يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف
غير فانه لا يقع صلة للموصول والكوفيون اجازوا استعماله اسما وظرفا
فيجيزون في السعة مررت بسواك وجاءني سواك قوله والحروف
الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان على
العكس فالستة تسمى المشبهة بالفعل وانما سميت مشبهة بالفعل
لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح

كالافعال الماضية وانها على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل
كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان جعل
لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا
اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب هيهنا لازم وثمة
جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحرف حظ في العمل وانما هو
محمول على الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة ولا
يجوز فيها الوجهان لئلا يجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمروا وضرب
عمروا زيد وانما كان تقديم المنصوب اولى على المرفوع ليكون ابعد من
مشابهة الفعل اذ الاصل فيما يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع
هنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته
فان قلت فالخبر اذا كان ظرفا فما الذي سوّغ تقديمه على الاسم

نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لان الظروف من الاتساع
والتنزل من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لم يجوزوا في غيرها
الا ترى انهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر
نحو قوله لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها ولا يجوز ان يتقدم على ان لا
تقول في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان يعمل فيما قبله
ولم يبلغ النحاس ضعف الظرف ان يعمل فيه الحرف متقدما واعلم
بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدا والخبر في الاصل وقد عمل
الحرف فيهما جميعا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين
على التسوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا واما
رفع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل للحرف
فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز

عند

عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء
ويفتقر الى خبر وذاهبان خبر له ولان ويكون معمولا للعاملين مختلفين
ولا يخفى استحالته وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف عندهم
في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه **قوله** ان وان للتحقيق
اذا قلت ان زيدا قائم فان تحقق مضمون الجملة وتثبت وقوعها
في الصدق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قائم بالفتح الا انها
تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما ستراه وان مكسورة لا
تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم يجامع
لامه الا اياها نحو ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا وان زيدا
لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل عليها نحو لان زيدا
الا انهم كرهوا توالي الحرفين بمعنى واحد فادخلوها على الخبر

والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا
تقدمه فلا يجوز ان زيدا قايم لفي الدار لان اللام لا يتأخر عن الاسم
والخبر والا لما وقع في صلة ان ولكون ما مع ما عملت فيه مرفوع المحل
بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قايم
وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة فان لم تمض فالنصب
ليس الا على ما مر آنفا واما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين
هادوا والصابئون والنصارى فقد ذكر سيبويه ان في الاية
تقديما وتاخيرا كانه ابتداء والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر
وانشد شاهدا له والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في
شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفايدة التقديم في الاية
هي الايذان بان الصابئين الذين كانوا ابعد منهم غلوا في الشرك

واثبت قدما في الكفر وما سموا صابئين الا لانهم صبؤا عن الاديان
كلها لو آمنوا الصحيح مع ذكر ايمانهم فضلا عن غيرهم فقدم ذكرهم
ايذانا بهذه النكتة واما في البيت فهو الاختصاص بان المخاطبين
اوغل في البغي فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا ولو قيل
والصابئين بالنصب واياكم لما كان من التقديم والتاخير شي
لان التقديم والتاخير في المزال دون القار هكذا ذكره الكشاف
قوله وكان للتشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل
في قولك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف
فتحت همزة ان ليكون داخلا على المفرد لفظا والمعنى على
الكسر بدليل جواز السكوت عليه وانما عدل الكلام عن
سمته الاول ليكون الكلام مبنيا في اول الوهلة على التشبيه

الا ترى انك اذا قلت كان عمروا الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه
بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضي صدره
على الاثبات **قوله** ولكن للاستدراك اعلم ان لكن يتوسط بين
كلامين متغايرين نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات
والاثبات بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد لكن عمروا جاءني وجاءني
زيد لكن عمروا لم يجئ وقد ينزل التغاير المعنوي منزلة التغاير
اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمروا حاضر وجاءني زيد لكن عمروا غائب
وتشاركن ان في جواز دخول العطف عليها مع ما عملت فيه محلا
لما ان معناها لا تغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام على خبرها
ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا **قوله** وليت للتمني ولعل للترجي
وذلك نحو قوله تع يا ليتنا نرد وقوله لعل الساعة قريب ترج للعباد

والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وما لا يمكن نحو
ليت الشباب يعود يوما ولعل لا يستعمل الا فيما يمكن الوقوع
اذ المحال لا يرجى وقوعه **قوله** والفرق بين ان وان ان ان المكسورة
مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة
المكسورة في العمل وافادة معنى التوكيد ومخالفة لها في انها تقلب
الجملة الى حكم المفرد فيكون معها في تاويل المصدر فلا تفيد حتى يضم
اليها اسم او فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق
بلغني انطلاقه واما المكسورة فالجملة معها على استقلالها بفا
يدتها تقول ان زيدا منطلق وتسكت كما تسكت على زيد
منطلق والحاصل ان كل مكان مظنة للجملة فالواقع فيه
المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول ونحو ذلك

وما كان مظنة للمفرد فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل
والمفعول والمضاف اليه والمبتدا نحو بلغني ان زيدا منطلق
وسمعت ان عمروا خارج وعجبت من طول ان بكرا واقف
وحق ان زيدا منطلق الا انها لا تقع مبتدأ بها في اللفظ
لا تقول ان زيدا منطلق حق بل التزموا تقدم الخبر وذكر
لانهم لو ابتدؤا الكلام بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان
زيدا قايم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفي لمعنى واحد قوله
وتفتح بعد لولا وبعد علمت واخواتها انما فتحت بعد لو نحو لو انك
جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك
فاعلا وانما هو لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع انك جئتني
اي مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام بان وصلته

ولطلبها الفعل وجب ان التي الواقعة بعدها ان يكون خبرها
فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره الزمخشري
وقد اعترض عليه بقوله نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
وقد اجاب عنه فخر المشايخ بانه انما جاز حيث ان قوله والبحر
يمده التبس بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام صار
الخبر للجملة المعطوفة وهي يمده كانه خبر الجملة المعطوفة عليها
لالتباسها بها وحصول الشركة بينهما بالعطف فالحق نظير قولهم
زيدا ضربت عمروا واخاه فان زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل
مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه من ان عمروا واخا زيد لما التبسا
عطفا صار عمرو لاتصاله به من سبب عطف زيد وكان الضمير
المتصل باخ زيد متصلا بعمرو وانما فتحت بعد لولا لان ما بعدها

مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا
ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت
لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ كيف
والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت
بعد علمت لا كسر اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت
علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان لطول
الكلام بان وصلته ولا يحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر
اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر
الحديث والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا
الكلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا
ان في حكم اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث والمحدث

عنه

مضافا الى المفعول الاول ومفعول الثاني منطلقا

عنه اذا جرى ذكرهما في ان دل ذلك ان المقصود الاخبار بعلم زيد منطلقا
واذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الى
ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه
حديث ومحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند
دخول اللام في خبرها لان علمت يعلق عند لام الابتداء نحو
علمت لزيد قائم على ما سياتي بيانه فاذا دخلت صار علمت
معلقا وما بعده من مظان الجملة فتكسر **قوله** وتدخل
ما الكافة على جميعها فتكفها عن العمل اعلم ان ما تدخل على هذه
الحروف الستة فتعزلها عن العمل وتهيئها للدخول على الفعلية
نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد
ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء

بل معه انما حديث او محدث عنه ومعلوم الانطلاق

يعني فتح بعد علمت اذا لم يدخل اللام في خبرها فان دخلت اللام في خبرها كسرت نحو قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله

على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما
يقوم زيد تريد ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تعالى انما
انا بشر مثلكم وقوله انما نهيكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق
بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف لا يبطل عملها عند لحوق
ما الكافة بها كذلك يبطل عملها ما خلا ليت ولعل بالتخفيف
وتهيئتها للدخول على الفعلية الا ان المكسورة اذا خففت
لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل
فتدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان وكاد
وحسب واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب
منها عند دخولها الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف
وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع

فانها كانت للاستقبال يلزم الاجتماع المثلين مع الاستقبال لا احدهما وان كانت للحال يلزم اجتماع المتنافيين [illegible]

مع ان الناصبة لكونها للاستقبال وهذه الاحرف ايضا اما للاستقبال
او للحال وذلك ان زيدا لقائم وان كان زيد لقائما وعلمت ان زيدا
لمنطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وان
قد خرج ولن يخرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكان زيدا جعفر
قوله والاثنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتان
بليس معا ولا يجلان على ليس فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة
اهل الحجاز لمشابهتهما اياها من وجهين احدهما النفي والدخول
على المبتدأ والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه بها وذلك لاختصاصها
بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت
عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل
منك ولا لم تعمل الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد

وانظنت زيدا لمنطلق

اوله مشرف الصون وقوله فاقبل [illegible] في الديوان [illegible]

ولا جرا نما في الشبه [illegible]

منطلقا اظهارا لضعفها في الشبه وانما اختصت بالنكرة دون
المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها للنفي الجنسي في الاعم
الاغلب وذلك لا يتصور الا في النكرة فروعي هنا ذلك وان كان في
بني ليس وبنو تميم لا يعملونها ويرفعون ما بعدها على الابتداء
ولغة التنزيل على الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن
امهاتهم ويبطل عملها عند نقض النفي بالا لزوال مشابهتهما
بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفي وقد ابطلت الا ذلك واما
ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم يبطل عملها احد بعض
الفعلية وكذلك يبطل عملهما عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا
لضعفهما وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا غير منصرف شبها
ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولهما عن سنتهما

الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في
باب ان اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع كذلك قلنا لان ان واخواتها
لما اشبهت الفعل لفظا ومعنى وسعها الا ان اوجبوا ايقاع المخالفة بينهن
وبين الاصل لئلا يشتبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم يشبها تلك المشابهة
القوية فامن فيهما الاشتباه بالاصل **قوله** ولا وجه آخر اعلم ان النكرة
نحو رجل وفرس يشتمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت
عليها الا استغرقت نحو لا رجل في الدار وقد اشتمل النفي على كل رجل
حتى لا يجوز لا رجل في الدار لكن نفيت حكم بل رجلان وهذا معنى
قولهم يقال له نفي الجنس وفي قولهم نفي الجنس نوع من التجوز لانه
نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا ترى انك اذا قلت لا رجل
في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته في الدار لا نفسه

ثم ان لا لما شبهت عملا بانّ في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها للنفي
بمنزلة انّ في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
طلبا للتناسب في التشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان
مضافا او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما ذكروا واذا
كان مفردا بني على الفتح وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء
المفرد واما اختير معموله في المضاف والمضارع له لما ان وجود المضاف
اليه يمنع من بناء المضاف وكذا ما يضارعه فلا نعيده هنا والذي
يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب انك تقول لا غلامين
في الدار فتفتح النون [?] لان الحركة ليست حركة اعراب فتلحقها احتمال النون [?]
هي الجر لكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة ليست للاسم وحده
لكنها للاسم مع لا وتقول لا ابنا يصدق لك ولا اخوانا لك تكسر

لان المضاف معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم مضافا
الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف
ح ولا امتناع لدخول لا هذه على المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة
لفظية نحو لا ضارب زيدا الآن او غدا في الدار واما خبر لا هذه فهو
نحو لا غلام رجل كائن عندنا كان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا
في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف كخبر انّ وبعضهم على انه بالخبر به كما هو
قبل دخول لا ولا عمل للحرف فيه وجه الاول ان لا محذوفة بما حذو انّ
فوجب ان ترفع الخبر كانّ وايضا معنى النفي فيها تقتضي الجملة فوجب
ان يكون عاملة في طرفيها ووجه الثاني انّ لا فرع على انّ فوجب
ان لا يؤثر في العمل انحطاط رتبة الفرع على الاصل وايضا
ان لا مع المنفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبرا

للبنداء فلاتعمل فيه لا في الخبر لايعمل فيه العامل اللفظي وجواز لا
رجل وامراة كائنان عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضي
الجملة يدل على ان لا تعمل الا في الخبر والا يلزم اعمال عاملين في
معمول واحد على ما سبق في انّ واعلم ان اثبات الخبر في هذا الباب
هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه
حذفا لازما كما في قولهم لو لا زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند
الحجازيين منه كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود
الا الله فان كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو قوله لا
حول ولا قوة الا بالله الخ اعلم انما جاز الرفع مع التكرير في
نحو قولك لا رجل فيها ولا امراة لانه مبني على السوال نحو ان يقال
ارجل في الدار ام امراة فتقول لا رجل في الدار ولا امراة ولا

لتظلام

[illegible] لانه فلما [illegible] الرفع في الاجر في الدار [illegible] رجل [illegible] الفتح [illegible] بخلاف التكرير فانه [illegible] المقصود [illegible]

لا تعمل

لا تعمل ههنا وقد ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها
ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين فيجعل لا في كل واحد منهما
نافية للجنس والثاني ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب
الثاني على ان يكون الاولى لنفي الجنس والثانية زائدة مؤكدة للنفي
غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه معتوه
يشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني
ليكون عطفا على محل لا مع المنفي والرابع ان يقال لا حول ولا
قوة برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة برفع
الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس عكس
هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس به حكما
لان لا الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه

اي كما ذكر انفا وهو مبني على السوال
نحو ارجل في الدار ام امراة فتقول
لا رجل ولا امراة ولا الاتعمل فيهما

ما بعد ليس كينت من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح لي اي ليس لي براح
اي ليس حول الا بالله ثم جعلت الثانية
نافية مبنية على الفتح مع ما دخلت عليه كانك
ليس حول الا بالله ولا قوة الا بالله

بمعنى ليس وارتفاع الكلام بما فهذه هي الوجوه الستة نصوا عليها
وللزيادة مجال قوله واما المعرفة فلا تقع بعدها الا مرفوعة اعلم
ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشايع وذلك لا يتأتى مع
التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا الزيد عندك كما قالوا
ما زيد عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر في الكلام
التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على السؤال
نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد
لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا لانها الا اصل
لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع
والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف العاملة في الفعل
المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو

ان

ان المصدرية نحو احب ان تقوم قالوا انما عملت لمشابهتها أنّ
الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المصدر في قولك
احب ان تقوم اي قيامك كما يقال بلغني ان زيدا يقوم في تاويل
بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال
كما ان أن للاستقبال وحكى عن الخليل ان الحروف الناصبة
هي أن فحسب والباقي لا تنصب الفعل الا وهي مضمرة و
الاكثرون على خلافه قوله ولن لتاكيد النفي في المستقبل
تقول لا افعل فاذا اردت التاكيد قلت لن افعل غدا
ولا يجوز لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل
اصلها لا أن فخففت الهمزة وسقطت الالف لالتقائه مع
النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعله حرفا براسه وقد

سيبويه

قال الشيخ عبد القاهر لن نقيض السين و
سوف تقول سافعل او سوف افعل للايجاب في
المستقبل ولن للنفي في المستقبل
فلا يجوز لن يقوم زيد امس كما لا يجوز
سوف يقوم زيد امس وكذا لا يجوز
لن يقوم زيد الآن كما لا يجوز سيقوم
الآن وزيادة في حال الفعل م

زيدًا فقول الخليل بجواز اما زيدًا فلن اضرب اذ لو كان اصله
لا ان لما تقدمه شيء مما في خبره وهذا لا يلزمه لان الحروف تتغير
احكامها ومعانيها عند التركيب الا ترى ان لو اذا ركبت مع لا
يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض نحو لولا اخرتني
وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا فابدلت
النون من الالف وقول من قال ان لن تفيد التابيد ليس
بثبت والا لما جاز تحديد الفعل بعده نحو لن افعل الى وقت
كذا وقد جاز بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي
ابي قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون
حرفا ناصبا فان كان الاول فالفعل منتصب بعدها باضمار
ان كما ينتصب بعد اللام لان الجار لا يعمل النصب وانما الحكم

باضمار ان صح

بكونها

بكونها حرف جر تسند الا انهم قولهم كيمه على حد قولهم لمه والاصل
كي ما على ان يكون كي داخلا على ما الاستفهامية وقد حذف الالف
كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لمه وفيمه وان كان الثاني كان نصب
الفعل بنفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام
عليها في قوله تعالى لكيلا تأسوا ولو كان حرف جر لما دخله الجار قوله
والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك
لمن قال انا اتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه
وانما لا يعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا غير معتمد
على شيء قبلها فان اعتمد عليها نحو قولك انا اذن اكرمك
فالفعل معتمد على المبتدأ الواقع قبلها اعني انا فهو داخل
لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتدأ اسم والاسم

اذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعاً وليس اذن قد وضع على الفعل
حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها قد تقع حيث
لا يكون لها عمل كقولك انا اذن فاعل كذا واذا كانت مما يلغى
وقد وقع قبلها المبتدأ كان المبتدأ اولى بالفعل الواقع
بعده وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب
بل وجب الجزم لان الشرط قبله يقتضي الجواب ولو نصبت
لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور
واذن يصح له معنى من غير نصب اذ تقع حيث لا يتصور النصب
بعدها وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فيلغى اذن ايضاً
اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين
كما يبطل حكم الشرط **قوله** وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز

ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذباً بالنصب وانت في حال الظن
وان كان الفعل منقطعاً عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا
الباب مبني على الاستقبال منقطعاً الا يرى ان ان وكي ولن لا تخلط
لهن في الحال والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث
تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز
في باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن
حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما تقرر **قوله** وان من
بينها تدخل على الماضي وتضمر بعد ستة احرف اعلم ان تصرف
ان في الكلام اكثر من تصرف اخواتها فانها اصل والباقي
فرع عليها ولذلك دخلت على الماضي والمضارع وتعمل
مع الاظهار والاضمار فان قلت كيف عدّ الدخول على الماضي

من خواص أن دون أخواتها وقد وجدنا إذن أيضاً تدخل على الماضي
كما في قوله إذن لقام بنصري معشر خشن قلنا لا نسلم أن إذن
في البيت داخل على الماضي بل هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط
المقدر أو القسم المقدر وجوابه لا تعلق له بما وقع بعده والحاصل
أن إذن غير داخل على الماضي في البيت لا لفظاً ولا معنى أما لفظاً
فظاهر لأنه داخل على اللام المصدر بها الماضي وأما معنى فلأنه
لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كأنه قيل لو كنت
من مازن لقام بنصري إذن وجواب ثان وهو أنه لا نجعل
الدخول على الماضي من خواص أن بل مجموع الوصفين أعني
الدخول على الماضي والإضمار ومعلوم أن مجموع الوصفين من
خواص أن وإن لم يكن أحدهما على الانفراد من خواصه قوله

وسمي حتى اعلم أن حتى حرف الجر بمنزلة إلى فإذا صادفنا الفعل بعدها
وجب أن يكون منصوباً بإضمار أن إذا قلت سرت حتى أدخلها كأنك
قلت سرت حتى أن أدخلها ليكون الفعل في تأويل المصدر مجرور المحل
بحتى ومما يدل على أن العمل هنا لأن المضمرة دون حتى قول الشاعر
داويت عيني أبي الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان
فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم أن النصب
فيه لا يحتمل إلا بإضمار أن لأنه بمنزلة حتى المصيف وغلاء القعدان ولو
كان حتى في قولك سرت حتى أدخلها هي الناصبة بنفسها لوجب أن لا يجيء
هنا منصوباً بعد الجر لأنه لا يكون في موضع واحد جاراً وناصباً والمعطوف
يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه فإذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب
وكان قبله اسم مجرور علمنا أن حتى فيما نحن بصدده حرف جر باق

على اصلها فان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في الكلام هنا مضافا
محذوفا كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيتك خفوق النجم
اي وقت خفوق النجم
فان المصدر وقد اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وصار المصدر
نائبا منابه ثم ان الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو
سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها فالسبب اعني السير قد
انقضى والمسبب اعني الدخول لم يمض وهو مترقب بعد او في حكم
المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعني الى ان ادخلها فان
السبب والمسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه
في وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الآن بلفظه واما
اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت
امس حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب

اي بلفظ المستقبل فيكون مستقبلا من حيث

هنا

هنا لامتناع اضمار ان مع فعل الحال **قوله** ولام كي اذا قلت جئتك
لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام الجارة
لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل لما ذكرنا في حتى ولا يمتنع
اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها في
الاصل للعطف اعني حتى والواو واو والفاء فلو اظهر بعدها
ان لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام فانها
ليست من حروف العطف بل هي من حروف الجر فلا بأس باظهار
الاسم بعدها واذا دخلت اللام على الفعل الذي دخلت عليه
لا وجب اظهار ان نحو لئلا تعطيني لئلا تتوالى اللامات
الاصل لان لا فادغمت نون ان لسكونها في لام لا
فان اللفظ به مستهجن جدا **قوله** ولام الجحود هي اللام المزيدة لتأكيد
النفي نحو لم اكن لافعل وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل

الجحود نفي ما سبق ذكره مثبتا وسميت لام الجحود لمجيئها بعد النفي مطلقا بل بعد النفي الداخل على كان فلا يجوز ان يقال ما اصبح زيد ليضرب

من حروف الجر وقد زيدت ههنا لتوكيد النفي نحو لم اكن فما لجرى ان
لا تعمل النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار ان معها هنا لانها
جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل ملتزم
مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والاظهر لفظ الاسم
وفيه بحث يطلب من المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا
قلت لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني
حقي او الا ان تعطيني والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وهذه
العبارة معترض عليها لان او المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى
الى ان لكان التقدير في قولنا او تعطيني حقي الى ان ان تعطيني
وهذا خلف من القول والمصنف ترك هذه العبارة دفعا لهذا
الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم يكن بانفسها لانها

في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة في الفعل فان قلت انها
ليست ههنا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا
وشيء من هذه الحروف المفسرة هي بها ليس بعامل في الفعل ايضا
فوجب اضمار ان بعدها قوله وواو الصرف هي الواو في نحو قولك لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها ان ولم
تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبارا لاصلها
او لمعناها الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب
لها النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة هي لاجله هو
العطف والاشتراك وشيء من حروف العطف لا تعمل النصب
واما الثاني فلان معناها العارض هو معنى مع ومعلوم ان مع لا تعمل
النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل

وانما سميت واو الصرف لانه صرف الكلام عن الجزم الى النصب يعني لا تاكل بجزم وتشرب منصوب

والحاصل انه جاز فيما بعد الواو في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن ثلثة اوجه النصب على النهي عن الجمع والرفع على ان المعنى ولكن نهيته وانت تشرب اللبن والجزم على ان تشرك بين الفعلين في النهي

السمك ونشرب اللبن كأنك قلت لا نأكل السمك مع شربك اللبن
ولان يأكل السمك على حدة ونشرب اللبن على حدة وليس له
ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تنهى عن كل واحد منهما
فقال لا تأكل السمك ونشرب اللبن بالجزم اي ولا تشرب اللبن والمعاني
بعدها مع ان المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه كما في قولهم
ما صنعت وأباك قوله والفاء هو جواب الاشياء الستة اذا قلت
زرني فاكرمك فالفعل منصوب باضمار ان وذلك انهم لما قالوا
زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك عليه اذ كان
يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني فلأكرمك مثلا فقصدوا
الى صيغة بينهما قصدهم ان يجعلوا الزيارة سببا للاكرام فنزلوا
منزلة المصدر قولهم زرني منزلة المصدر نحو لتكن منك زيارة

ولما نزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف
الاسم على الاسم فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن منك زيارة فاكرا
اكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام حتى ففي اضمار ان ايذان
بان الاول سبب الآخر وكذا النهي كما في قوله تعالى ولا تطغوا فيه
فيحل عليكم غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فـ
حلال غضب مني واما النفي فكقولك ما تأتينا فتحدثنا وله معنيان
احدهما ما تأتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا والثاني
ما تأتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان يتبعه
الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لانتفاء
مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد
من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى

فيحصل ما قصدوه ان يجعل الاتيان سببا لاكرام

الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يمكن
عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام فنحو
اين بيتك فازورك والمعنى ان يكن منك تعريف بيتك فزيارة
مني واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفق اي ليت لي مالا فانفاقا
مني واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا
كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ومقاربته للتمني
هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته عليه فلا تخفى
الا على ما توهمه وتمناه وليس هذا باستفهام لانك لا تقصد
بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول ولهذا القصد
ان تذكر له وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء
في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء

مع ان المضمرة لاعراب ولا يخ من الرفع والنصب وينقسم ثلاثة
اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط نحو ائتني فاحدثك اي ليكن
منك اتيان فحديث مني على ما تقدم وقسم جائز فيه الرفع والنصب
نحو ائتني فتحدثني اي ان ثبت قدرت افعل اتيانا فحديثا او
ان شئت قدرت ليكن منك زيادة اتيان فحديث وقسم
جائز فيه النصب لا غير نحو لست تاتينا فتحدثنا المعنى لست
اتيانا منك فحديثا وانما لزم النصب لاجل لست قوله وعلامة
صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت اراد
ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للآخر
كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث اي
ان اتيتنا حدثتنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت لا ان يكون

فكر باضمار شرط قوله والجازمة لم ولما لنفي الماضي انما عملت لم
لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت بان
من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي
كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان
ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم
في النفي فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم
تدخل على الماضي لانها كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع
دون الماضي اذ هو معرب في المضارع ولم يجيزوا دخولها في الماضي
كما جازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في حرف الشرط ان
تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي
فيعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل

على الماضي لانه لنفي الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها
على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها على المضارع الذي هو
الاثقل قوله وفي لما توقع قبل ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل فلما
في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفيه معنى التوقع وكذلك في لما يقال
قد ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذا لما يركب وقيل هي لم ضمت
اليها ما فازداد في معناها ان تضمنت معنى التوقع والاستطالة
زمان فعلها ولذلك انك اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم اي
عقيب ندمه ولو قلت بلما كان على ان لم ينفعه الندم
الى وقته قوله ولام الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان
في لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان
تنقل الفعل من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت

ندم آدم ولم ينفعه الندم
ندم الشيطان لما ينفعه الندم

حو الحروف الواردة على هجاء واحد لمعان تتفرع على ما سبق فرقا بينها
وهي لام التأكيد التي تدخل على المضارع نحو ان زيدا ليضرب ولانها
لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام الجارة التي
تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وسكن عند واو
العطف وفائه نحو قوله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم
شبهوا فلي من فليستجيبوا لي بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة
فسكن اللام ههنا كما سكنوا العين ثمة نحو فخذ وكبد ونظيرها سكان
اول هو مع الواو والفاء تشبيها بعضد حيث قالوا عضد **قوله**
ولا للنهي انما عملت لا هذه الجزم لما ذكرنا في لام الامر ثم النهي
قد يكون للفاعل والمفعول غائبين او حاضرين او متكلمين كما ان
الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا تضرب ولا اضرب

ولا اضرب **قوله** وان في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط وهي
يقتضي جملتين تجعل احديهما شرطا والاخرى جزاء وانما وجب
ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين وجب ان يكون
عاملة فاختير لها عمل الجزم لطول ما يقتضيه لانه حذف وتخفيف
وهي اعني ان للمستقبل كما ان لو للماضي وانما لم تعمل الجزم لو كما
عملت ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فالحري
ان لا تعمل الحرف الذي وضع له عمل ولا يرد على هذا لم فانها تلزم
المضارع لفظا فان قلت كيف ذكرت ان ان للاستقبال وانت
تقول ان كنت خرجت امس فاني اعطيتك قلنا انه وان كان
ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان المعنى ان يكن خرجت
امس عليه ان يصح خروجك امس لانك تقول ذلك مجوزا

ان لايكون قد جزم وذا كلام على وجه قوله وهما مجزومان ان كانا
مضارعين اعلم ان فعل الشرط والجزاء لا يخلو من ان يكونا مضارعين
او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من
ذلك اما الاول فنحو ان تأتني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا
بان لان معناه يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا
فيهما لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر
فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستحقة
للاعراب فلا يتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انهما
في محل الجزم على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع
يستحق الاعراب لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تأتني
اكرمتك والاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقة حرف الجزم

يعني ان تاتني

اباه

اباه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو
ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك ان الاول لا
يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني
آتيك وآتك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في
الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول
احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله
لخبر مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد
واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين
فلما امتنع ههنا جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه بيت الكتاب
الذي انشد وان اتاه خليل البيت فيقول جاز الرفع والجزم
والبيت لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم مسئلة ويروى حرم وحرم

بفتح الراء وكسرها والخليل النغر والحرم المنع اي يقول ليس لمالي منع
عنك وقال ابو عبيد يقال له الحرم اذا كان لا يعطي به بشيء **قوله**
ويجب الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء
او ماضيا صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب
يدل على كونه جزاء وكل موضع لا يقدر فيه على الجزم تدخله الفاء لان
الفاء تاتي لاتباع الشيء الشيء ولا يكون في ابتداء الكلام فاذا
قلت ان تاتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب للشرط
وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على اضمار
بصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف فالتقدير فهو لا
يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية ممتنع فيها
الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا كان

ما بعدها او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو موقوف عند البصريين
او مجزوم والساكن لا يقدر على اسكانه مرة اخرى وكذا النهي والدعاء
وكذا الماضي لانه لا يتحقق الاعراب واحترز بالصريح عما كان ماضيا في
تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت
فقد خرجت امس فقد صرحت بالمضي ولا يبقى لنا تاويل المستقبل
فيه بحال فهذه الاشياء لما تعذر فيه الجزم دخلتها الفاء كما ذكرنا ثم
ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من قولك
ان تاتني فانا اكرمك واعظم امركه بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك
والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي
فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في
الفعل وحده لانه بمنزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجملة

بمجموعها لان تقدير الجزم في جزاء الجملة الاسمية او الامر او النهي مجاز لا يخفى
استحالته الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا ينبغي لك ان
تقول ان اكرم مجزوم في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فيتأول
الكلام على معنى فعل آخر ليظهر فيه نحو ان تلقه تجب عليك اكرامه
وعلى هذا ان تأتني اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تفعل
يكن لوجوب شكر او يقع مستحقا او ما اشبه ذلك وأما في نحو
ان خرجت خرجت فلا حاجة لك ان تتأول الفعل على فعل آخر
فظهر الفرق والحاصل ان تحقق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه
او تقدير الجزم فيه وصلح ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من
الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على
سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرتم يقتضي ان يكون الجزم دالا

على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانا نعني بالاعراب لم يكن
في الكلم حقيقة الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب
دليل عليه كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم لما كان ما اريد
بالحرف من المعنى وحفظ عن الالتباس بحال ان يلتبس ان المراد
بها الجزاء او التي هي النافية وليس اعراب الكلم لهذا الغرض
لانه يدل على معنى مفرد ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك
المعنى هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية وليس رفع زيد
ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا ليعلم معنى ضرب او معنى زيد
وعمرو كما كان الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم به ان الحرف
معناه المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه لان الفعل
له طرفان في اقتضائه فاحتيج ان يفصل احدهما عن الآخر

قوله ونجزم بان مضمرة اذا قلت ايتني اكرمك فاكرمك مجزوم
لانه جواب شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى ايتني فانك
ان تأتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده باكرمك
مجزوما علم انه جزاء له لانبائه ان اتى وعلى هذا الاستفهام نحو اين
بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك لانك
لما استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لما
يقتضيه الكلام الاستفهامي من الاجابة والتوقف وعلى هذا النهي
نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت
بعده بجواب كان المعنى ان لم تفعل او ان تنته عن الفعل يكن
خيرا لك وان قلت لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم كان محالا لان
عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا تدنو الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات

قالوا

قالوا ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تأتينا
تحدثنا كان معناه ان لم تاتنا تحدثنا وهذا خلف من القول
ولا يتاتى ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان تأتنا تحدثنا لان النفي لا يدل
عليه وللقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما
ذكروا لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل فقد ابوه
ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا التعليل صفحا الى عزم بان
يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي لان النفي اخبار
مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي هو
للشك على خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة
فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابتة الوجود وعلى هذا
التمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض

الا تنزل تصب خيرا الكلام انك لما عرضت عليه النزول لم ترد
بالجواب انه مبني على النزول فان قلت السبب هو كون الا تنزل يدل
على ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل
عليه ان لو كان الكلام نفيا والعوض لا يكون نفيا ثم من الفوائد
ان تعلم ان المضارع الواقع في هذا الموقع انما يجزم اذا قصد
به الجزاء فان لم تقصد كان مرفوعا اما وصفا كما سبق في قوله
تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا او حالا او
نحو قوله تعالى ذرهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين او قطعا واستئنافا
فانه لا تذهب به تغلب عليه اي انت تغلب عليه **قوله** ومن الاسماء
اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة اعلم ان هذه الاسماء
وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت

من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا او ان
تضرب عمرا اضرب عمرا او ان تضرب خالدا اضرب خالدا الى
ما لا يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتي بكلم عام يشتمل
الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل على كل
انسان فلهذا احكم بالكلمة وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل
على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت على تاويل اي انسان
تضرب اضربه واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء
على تاويل اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر هو الجملة الجزائية
وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا
لكونها في صلة من وبعضهم ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك
تقول انسان ما ان يكرمني اكرمه وهي اعني من تختص باولي العلم

وعلى هذا اما نحو ما تصنع اصنع اذا المعنى شيئا ما ان تصنع اصنعه
لان ما مبهم تقع على كل شيء فلما قصدنا الشياع اتى به وجعل ثانيا
مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية واذا قلت
ما تكن اخرج كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا يعضد قول من قال
ان الخبر مجموع الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون
فيه ضمير عايد الى المبتدا وقد خلا الجزاء ههنا عن العايد وفي الشرط
ضمير يعود اليه وكذلك اي تقول ايهم يأتني اكرمه والمعنى انسان ما
ان يأتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب
اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين فمتى من
الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى
تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب

اذهب

اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة فتزيدهما
ابهاما نحو متى ما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى هذا انى وبمعنى
كيف الا انها يجازى بها دون كيف نحو انى تكن اكن وبه استغراق الا
حوال وانها ليست بظرف كان كيف كذلك وعلى هذا مهما تصنع
اصنع وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان يكون ما
الثانية زائدة مثلها في اينما متى ما فابدل الالف الاولى هاء تحسينا
للفظ والثاني ان يكون مه وافقها قبلها الشرطية بمعنى الكفف
ثم جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذ ما وهما بمنزلة اين
ومتى الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة
والاضافة تنافي معنى المجازاة لاقتضائها الابهام والاضافة تنافيه
فاذا كففنا بما صلحتا لمعنى المجازاة قوله واي يكون واحدا

من اثنين وضع اي علامة ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا
اضيف الى المعرفة لم يضف الا الى اثنين فصاعدا وكون النكرة
شايعة اضيف اليها واحد كانت او اثنين او جماعة قوله
ويدل على اسميتها الاخر قد استدل على اسمية هذه الكلمات بادلة
اشياء والاسناد والفعل اليها والضمير نحو ايهم تاته اكرمه والاضافة تختص
بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها نحو عمن تمرر امرر وباضافتها
نحو ايهم وبدخول التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم
جميع هذه الاسماء بل يختص بعضها لان اذا وحيثما لا يدخلهما شيء
من ذلك والدليل العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازاة
على معان متصورة استقلالها بانفسها لولا معادلتها معنى
المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة

معنى المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا تتعرى عن الاعراب المحلي
على ما مر والحرف لا يكون له اعراب بوجه قوله ومنها اسماء تنصب
اسماء نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء الاعداد ذوا ابهام بمنزلة
المقادير فافتقرت الى ما يبينها كما اذا قلت عندي ثلثة مثلا
فلم يعلم اي نوع تقصد فوجب ان تأتي بما يبين ويزيل الابهام
ثم ان التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب في الاضافة
في العشرة فما دونها فانها يجب ان تضاف الى امثلة اقل العدد
التي هي افعُل كافعال او افعلة وفِعلة وفعال ومنها الجمع الصحيح مذكره و
مؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلثة غلمان لانه للكثير من الثلاثة
الى العشرة من عقود القلة فيجب ان يقول ثلثة غلمة فان لم يكن
للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد

السماع في اشسع كاشساع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الف
تسع مائة اذ القياس ثلث مئات او مئين لان الثلاث تبيين بالجمع
الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس
في ضرورة الشعر وفيما دون الثلاثة لا يجوز الاضافة لان التلفظ
باسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد
جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد مخصوص
من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما ثبوت النون من الاعداد
نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم لما نونوا نصبوا المميز لامتناع
الاضافة كان في موضع كف سحابا وفيما في النون نحو عشرون و
ثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر
رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة

ع

على ما يجي في موضعه وحق المنصوب ان يكون مفردا لان الغرض
الدلالة على الجنس والنكرة المفردة تكفي في ذلك فاختاروها لانها
اخف واما مائة فانها تضاف المعين كما تضاف بل عشرة
الالات المبين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة قد جاذبها شبهان
احدهما مع عشرة لانها عشر عشر مرات ومع تسعين من
حيث انها جمع كثرة مثلها ولانها تليها فجعل ما بينها مجرورا
كعشرة ولم يجمع ليكون كتسعين توفيرا على الشبهين حقهما
ثم قالوا مائتا درهم فاضافوا مثناها الى المفرد ولم يمنع
الاضافة وعلى هذا حكم الف واما غير الاعداد المركبة
السماعية لان الاسماء المركبة التي ينصب ما بعدها على التمييز
منحصر في هذه الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت

الاعتبار بينهما

تخصرت في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها فبالحري ان يعد من
السماعية فان قلت الاعداد التي فيها النون ايضا من السماعية
يعني ما ذكرتم فقد عد مائة في القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا
من جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة
فهو ينصب ما بعده على التمييز فيصح تعديدها من جملة القياسية سواء كان
انه احد انواع الاسم التام المبهم تخصر في عدد مخصوص فذلك
لا يقدح فيما ذكر على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن للسائل ان
يقول الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع
من الاضافة فبالحري ان يعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع
قوله والثاني كم في الاستفهام عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع
للكناية عن الاعداد وهي للكثرة ويستعمل على وجهين الاستفهام

الكناية
من الفاظ مبهمة وضعت
لان يعبر بها من عدد معين
او حديث كذا وكذا

و

والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فينصب المميز لجريها
مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون
والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين وهو
قد سقطت للبناء واما الخبرية فانها تبين بالاضافة الى الجمع والى
الواحد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافتها
الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كانه درهم واما الى
الجمع فلانها لما بينت بالاضافة اشبهت باب عشرة واخواتها
التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالخبر فرقا
بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لانها نقيضة رب
فتحمل نقيضها حملا على رب وجريا على قياسهم في حمل الشيء
على ما يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية حيث يتعذر الاضافة

وذلك عند ما انفصال بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا و
بعضهم على ان الجر بعدها باضمار من وهي منونة ابدا في التقدير
وانما بنيت لانها استفهامية تتضمن معنى الحرف وخبرية تشبه
الحرف اعني رب وبنيت على السكون لانه الاصل في البناء ثم انها
تقع في وجهيها مبتداءة ومفعولة ومضافة اليها نحو كم رجل
او رجلا عندك يعني كثير او اعشرون من الرجال عندك وكم رجل
او رجلا لقيت اي كثيرا او اعشرين ولقيت كم رجل او رجلا
اطلقت ولا تقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام
لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى
لانهم اجروها مجرى واحدا في الحالتين ولانها لما كانت نقابل
رب ولرب صدر الكلام فكذلك بنظيرها ثم ان كم لما كان ابهامها موضوعا

للكثرة

للكثرة جاز عود الضمير اليه حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى
نحو كم رجل لقيته ولقيتهم **قوله** والثالث كاين وكاي كاف مركبة
من كاف التشبيه واي وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي
رجلا وانما نصبت مميزها لانها عنت بالتنوين فاستغنيت
عن الاضافة وفيها خمس لغات كاين بوزن كعين وكائن وكاء
بوزن كاع وكي بوزن كيع وكاء بوزن كيع واكثر ما يستعمل
مع من وكذلك كم الخبرية **قوله** والرابع كذا كذا كناية عن العدد
كحكم وهي مركبة من كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انهما
لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلعها معنى التشبيه كما في كاي وذا
ايضا تغير حكمها ولذلك استوى فيها المذكر والانثى لا يقال في كذا
كذه كما يقال في هذا هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار

ما زال كم حرفي تخصيص المميز المنصوب بالاستفهام والمجرور بالخبر والجواب عن ان كم في الاكثر الالكثرة فيجري مجرى العدد الكثير وهو المائة والالف وان كم في الاستفهام لا يختص بالعدد الا بالكثرة امتحان

اذا كني بها عن العدد يقول عندي كذا درهما كما تقول عندي عشرون درهما مثلا

بمنزلة اسم مضاف فان ما ينتصب بعدها نحو عندي كذا درهماً فكأنه قيل
كالعدد دون درهماً وانما قصدان تبنى لكونها عبارة عن عدد مبهم
فاذا قلت عندي كذا درهماً كان كما قلت عندي عدد ما درهماً قوله
ومن السماعية العاملة في الكلم كلمات تسمى اسماء الافعال
اولها رويد الى آخره اعلم ان هذه الاسماء قد يؤتى بها لضرب
من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويسندون لها
مسندها ولنوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل
على ما يأتي فاذا قلت رويداً فانه اقيم مقام امهل ويستوي فيه
المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار
ثم ان مسميات هذه الاسماء قد يكون امراً وقد يكون اخباراً
فالاول قد يكون متعدياً كرويد زيداً او غير متعد كصه بمعنى

اسكت

بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يوردها الامام في هذا النوع لانه يجب
انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود ذكر العامل واما اسماء الاخبار
فنحو هيهات وسرعان والاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكر في الكتاب
فمنها رويد وهو مصدر ارود في الاصل اي امهل الا انه صغر
تصغير ترخيم بان حذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل
هذا الحذف والتصغير دليلاً على انه خالع عنه معنى المصدرية
وبني كما ان فعل الامر مبني وانما استوى فيه الواحد والاثنان
والجمع فرقاً بينها وبين الفعل ولانه في الاصل مصدر والمصدر
لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدراً مضافاً الى المفعول نحو
رويد زيد وقد يستعمل منصوباً منوناً على الوصفية للمصدر
نحو سرت سيراً رويداً وعلى الحال ايضاً نحو ساروا رويداً

اي مزودين واذا لحقه الكاف وهو اسم فعال كان الكاف مجردا
للخطاب ولا محل لها من الاعراب مثلها في ذلك والنجاءك نحو رويدك
زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه
ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اي دعه واتركه وقد يكون
مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى اترك
زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم
لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة
في الاصل وقد جعلت ههنا اسماء للفعل لان الظروف تنوب
مناب الافعال وتغني عناها فجعلت ههنا اسماء لها وعلى هذا
دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر
اي بعد وقيل اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح

ما

ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلاث وقرئ بهن ومنها شتان
وهو اسم لافترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا وتباينا
وقد يزاد بعدها ما تاكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح
الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت
موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي
شيئين ولو جعلت مزيدة لاسند شتان الى ما بين وهو
اسم منصوب لازم للظرفية ولم يستبعده بعضهم عن البيان
لكون ما مبهما صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو
اسم لسرع وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة فذا
فاعل سرعان وانتصب اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة
وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفا

الفرق بين افترق زيد وعمرو وشتان
زيد وعمرو والكراء اذا قلت افترق زيد وعمرو
يفهم انهما متباينان بعد اجتماعهما واذا
قلت شتان زيد وعمرو يفهم انهما متبا
ينان في بعض الاحوال والخصال نحو
السخاء والبخل والعلم والجهل والغضب والحلم
ان يكونا في الاحوال مجتمعين في الحصلة
ثم تباينا وهذا الفرق لا يفهم الا بالاستقراء
فلم يكن لشتان عمل الكلام العرب
وهو من العوامل صح

واخذ بيتمها فرأى زعامها بسبب من انها فطنة وذكاء فقال
لامه قد سمت الشاة فقالت امه ذلك فارسلها مثلا
يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه الثلاثة
مبالغة ليست في مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان
وذلك لانا وان نفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست
في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد جداً لان تعلم
المتكلم المخاطب مكان ذكر الشيء يخيل بنظر اعتقاده
فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جداً او ما لا يعد
من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله ومن
السماعية انواع اربعة من الافعال منها افعال الناقصة
اعلم ان هذه العوامل داخلة في المبتداء والخبر كظننت

و

واخواتها الا ان كان تقول كان زيد اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقي
مبتداء وخبراً نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضرب زيداً
قائماً لان المنصوب هناك ليس بلازم اذ لو سكت على ما وراء
كان كلاماً سديداً ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاماً كما
اذا لفظت بالمبتداء وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتداء
ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها
شيئين وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث
وانما تدل على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائماً كان بمنزلة
قام زيد في انه يدل على قيام في ماضي واذا سلبت الدلالة على
الحدث عوض الخبر ليكون مع جزء في قوة الفعل الدال على الحدث
فلم تسكت على مرفوعها قوله والفرق بين صار وكان اعلم

المبتداء ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال صح

اى معنى صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا او الطين
خزفا وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى الخبر فى زمان ثان مرتب
على زمان سابق ولم يوجد فيه معنى ذلك المعنى واما كان فانه
يدل على الزمان الماضى من غير تعرض لزواله فى الحال او لا
زواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد
الى عمرو فهى فى هذا المعنى تامة **قوله** وكان يجيء تامة اعلم
ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا
وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر فلا يفتقر الى المنصوب
ويتم بالمرفوع ومنه قوله كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى
وجد فى المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال دون الخبرية
اذ لا تعجب من تكلم من كان فى المهد صبيا والثالث التى فيها ضمير

الشان نحو كان انت خير من زيد اى كان الشان انت خير من زيد
وكان هذه من الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها
الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما مفردا رغبة فى التفهيم و
التقريب والرابع ان يكون مزيدة نحو ما حكى من قولهم ان من افضلهم
كان زيدا **قوله** وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى
على ثلثة معان الاول ان تقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التى هى
الصباح والمساء والضحى فيكون له اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا
امسى واضحى والثانى ان يكون بمعنى الدخول فى هذه الاوقات الجارية
مجرى كان تم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد اى دخل فى وقت الصباح
والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول فى الاوقات
المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى

زيد اميرا او اما ظل وبات ففيهما معنيين اما اقتران مضمون الجملة با
لوقتين الخاصين او كينونتها بمعنى صار ولا يكونان تامتين
ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته هو امسى
واضحى دون ظل وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح واختاه او
اخواه الا انه تساهل في العبارة قوله وما في ما زال واخواته
نافية اعلم ان ما في اوله ما من هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار
الفعل بفاعله في زمانه ومعنى ما عدا ما دام نافية تدخل على ما في
معنى النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان ولهذا لم يجز
ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا انما
يؤتى بها قبل تمام الكلام لنقض النفي دون الايجاب وعلى هذا ابرح
وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا ما زال وبرح الا انه لا يستعمل

الامع

الا مع الحرف النافي وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قوله
تعالى تالله تفتؤ تذكر واما ما في ما دام فمخالف لما في ما زال لانها فيه
مصدرية وهي مع ما في حيزها في تأويل المصدر والمصدر ساد مسد
الزمان كانه قيل اجلس خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا
كان المعنى دوام جلوسه اي مدة دوام جلوسه ولهذا كان الفوا
فيها ان يتقدم كلام قبله لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه قوله وليس
لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا الان ولا تقول
غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق
زيد الان وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح بدليل
لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة به وقيل ان اصله ليس
كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف الزموه تخفيفه بالاسكان ليكون

دليلا على جموده وكونه غير متصرف نحو ليس ولو كان متصرفا لفعل لا ليس
كما باب فيرك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم
اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما
فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد لان ما له صدر الكلام
فلا يتقدمها شيء مما في حيزها واختلفوا في ليس فمذهب
المتقدمين من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر
عليه ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو
اختيار اكثر المتأخرين فلم يجيزوا منطلقا ليس زيد لامتناعه
ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فبالحري ان لا يعمل
فيما تقدمه انحطاط الرتبة عن رتبة الافعال المتصرفة قوله
والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف

فيه

فيه بدليل لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة به وانما سلبت
التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك
لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد
ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب لانه
بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم الزموا أن مع الفعل لكونها تقرب
الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع لتكون دليلا على
مقتضاها واوضح للغرض المقصود منها لان أن لا تكون الا للاستقبال
والثاني ان يكون أن مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان
يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج زيد اي خروجه الا
ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم ان لا تتجرد اللفظ
عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه الى خبر لافتقاره في الاول

الاول لانه لما ذكر ان اولا وجيء ذكر الاسم بصلته نحو عسى ان يخرج
زيد فلا التبس بعده ويجوز اسقاط ان في الوجه الاول تشبيها
لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب ولا يكون في هذا الوجه الاخير لان من شرط الفاعل
ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان ان
مع صلته في الوجه الاول في محل النصب على الخبرية دون الرفع
على البدلية ما في قوله وما كان قيس هلكه هلك واحد
النصب صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد يرفع
الاسم ايضا وجزم الفعل المضارع وكاد ايضا من افعال المقاربة
وهو يرفع الاسم وجزم فعل مضارع بغير ان متاول باسم
الفاعل منصوبا نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انهم تركوا

استعماله

استعماله لان كاد موضوع للقرب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته
على الحال اعني المضارع ليكون دالا على مقتضاه وقد يستعمل الاصل
المرفوض من قال فلبث اني فهم وما كدت آيبا وانما حذف ان
مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى
انك اذا قلت كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا
وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال الا تراك تقول عسى الله
ان يخلق الجنة وان يكن هذا شديد البعد من الحال فلما كان
الامر على هذا حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى وقد
شبه بعسى من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا وفرق آخر
بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب و
الحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع ولا كذلك جرى

التصديق والتكذيب كما دوام جريانه على عسى ويكون كاد دالّ على
التقريب ستعملت العرب لفظ بطلبه من الشي كما جاء في المثل كاد
العروس يكون اميرا فانك لاتريد ان قربه من الامارة قد حصل بل
تريد اثبات انه لابد الكيفة والمشابهة الشديدة بينهما حتى كان هذا
ذاك **قوله** وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم ان ام الباب فيها عسى
وكاد وقد يجري كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل
واخذ وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها نحو
اوشك زيد ان يجي واوشك ان يجي زيد ويستعمل كاد ايضا
نحو اوشك زيد يجي **قوله** والنوع الثالث فعلا المدح والذم
ذهب البصريون على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم
الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب

دليل الفراء قول العرب يا نعم المولى
ويا نعم النصير والاصل في حرف النداء
ان يدخل على الاسماء والجواب
ان المنادى محذوف
تقديره
يا الله
نعم
المولى
انت

الاول لحوق الضماير ونا التانيث الساكنة بهما والمسئلة
طويلة الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام
واستمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد
انتقالهما وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا انعم وبئس
دليلين على هذا المعنى واللتزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي
ادل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع يشترك فيه
الحال والاستقبال وهما على شرف الزوال والانتقال فلا
تصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار واما الماضي فهو ماض
ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت ادل فهما فعلان
ماضيان ولابد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم اخر هو
المخصوص بالمدح والذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب

فان قلت الماضي والاتي على شي منقض
فكيف يكون دليلا على شي ثابت غير
منقض قلت الافعال كلها شرع
فيه بمعنى الثبوت وقد اتى الى ان
يجرد من جميع الافعال البلاغة
وهذا المعنى فالاول وقع على بناء
الماضي لكونه هو الاول ///

ان يكون اسماً معرفاً بلام الجنس او مضافاً الى ما فيه لام الجنس
نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون رجل وانما
تقصد الرجل على الاطلاق فالكلام للجنس كما ترى وليس للعهد
اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم تريد واحداً معهوداً قالوا ولو
كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع ساير المعارف هنا نحو نعم زيد
انت او نعم هو او هذا ونحو ذلك لا تقول احد وكذلك نحو نعم
غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا
قد افاد كل غلام الرجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك اذا
قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين ولا
تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد بالام الجنس لانك
اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكيف

يجوز

يجوز ان تقول بلفظ الواحد فكانك قلت رجلان ثم ادخلت
عليه اللام فاستغرق الجنس بجموعهما وكذا الجمع نحو قولك نعم الرجال
اخوتك قالوا انما اشترط ان يكون فاعلهما معرفاً بلام الجنس
او مضافاً اليه لانهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم
فادخل على فاعلهما لام الجنس ايذاناً بانه في الممدوح والمذموم
بهما مثل ما بجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم
الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح والذم
وفي ارتفاعهما مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ مقدماً خبره
كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل
والفاعل في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم
الداخل هو عليه على المبتدأ اغناء الضمير العايد اليه فنظر ذلك

قول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
ولا ضمير للقتال في قوله واما القتال مبتدأ ولا قتال لديكم جملة
واقعة خبرا له ولا ضمير فيها الا ان استعمال القتال لكونه منفيا بلا التي
لنفي الجنس عليه سد مسد العائد اليه والمذهب الثاني ان
يكون خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من
هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد وهذا على كلامين
والاول على كلام **قوله** ويفسر الفاعل على انه اضمر فاعلها قبل
الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا ورد
عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد
للتنبيه على البيان الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه
للتفهيم ولا شك ان هذا اكد وابلغ من ان يبتدأ بالبيان

و

وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد ثم ترك الاول
لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب على التمييز كما في
عشرون رجلا والتمييز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الا
ضمار بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك
الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم
قوله حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل
ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم كما سند
الى اسم الاشارة وجرى بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا
الرجل زيد وحبذا المراة هند ويستوي فيه المذكر والمؤنث
والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها منهاج الامثال والامثال
لا تتغير عن حالها بل تلزم وتيرة واحدة ونمطا فتلك فيها

الاسم ام فعل فذهب اكثر الى ان المغلّب عليها الاسمية لان الاسم
اقوى من الفعل لان الفعل مشتق من الاسم ولما ركب احدهما
مع الآخر كان الغالب هو الاقوى وذهب آخرون الى ان المغلّب
عليها الفعلية لتصدّر ما به وذهب آخرون الى انه لا تغلّب عليها
الاسمية ولا الفعلية ولا غلبة لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد وحبّ
فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح
وتقول حبذا رجلا زيد فيكون تفسيرا لاسم الاشارة الذي
هو في الابهام نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول حبذا زيد
ولا تقول نعم زيد تفضيلا للظاهر على الضمير وقد ذكروا في ارتفاع
المخصوص هنا وجوها الاول ان يكون حبذا مبتداء وزيد خبره
وهذا انما ياتي على قول من تغلّب عليه الاسمية والثاني ان يكون ذا

مرفوعا

مرفوعا بحبّ ارتفاع الفاعل بفعله بدل عنه كانه قيل حب زيد
والثالث ان يكون خبر مبتداء محذوف كانه قيل لما قال حبذا
من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتداء
وحبذا خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة عن الضمير فمن
جعله جملة مركبة ومن جعله اسما مفردا فلا اشكال ومن جعله
فعلا كان متضمنا لضمير والخامس ان يرتفع زيد بفعل على
حبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلّب عليه الفعلية **قوله** وساء
بئس كالحق حبذا بنعم لانهما رفيقاها في المعنى وذلك نحو قوله
تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا فساء فعل ماض جار مجرى
بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسير والقوم
هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء

مثلا القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط
تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمبين له والمبين
لابد وان تجانس المبين **قوله** والنوع الرابع افعال القلوب
انما سميت هذه افعال القلوب لانها الشك واليقين وكلاهما
من افعال القلوب **قوله** اذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشيء
بصفة يريد بمعنى معرفة المبتدا على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو
علمت اخاك كريما ورايته جوادا او وجدت زيدا الحافظ وهذه
الافعال تدخل على الجملة من المبتدا والخبر كان وان اذا قصد
امضاؤها على الشك واليقين كظننت زيدا عالما او علمت
الا ان هذه الافعال تغير المبتدا والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل
واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان المبتدا مفعولا اولا والخبر

كان

كان خبرا مفعولا ثانيا وتعتبر صحة الكلام بان يسقط الفعل
فان استقام ما بعده مبتدا وخبرا كان الكلام سديدا والا فلا وحكم
ثاني المفعولين حكم خبر المبتدا ثم ان لهذه الافعال خلا حسب
وخلت معاني اخر لا تتجاوز عملها مفعولا واحدا اما ظننت فهي
اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في قوله
تع وظنوا انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب واما اذا كان
من الظنة بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته
واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب فقد يكون بمعنى
القول من غير حجة فلا يقتضي الثاني نحو قوله تع زعم الذين كفروا ان لن
يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي المفعول
الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رايت قد يكون من رؤية البصر

قد مفعول واحد واما اذا كان من رؤية القلب فيكون مفعولان

ووجدت بمعنى الاصابة فلا تقتضيان الثاني نحو وجدت الضالّة

قوله ومن خصايصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين انما لم

يجز الاقتصار على احد المفعولين فيها لانّها داخلة على المبتداء والخبر

كما لا يستغني المبتداء عن الخبر ولا الخبر عن المبتداء كذلك لا يستغني

احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك تقول

فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر

مَن اعطيتَه واما المفعولان معًا فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما

نسيًا منسيًا نحو قولهم من يسمع يخل كانه قولهم فلان يعطي

ويمنع **قوله** والغاؤها متوسطةً ومتاخرةً اعلم ان لهذه

الافعال ثلث مراتب احديها التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز

الغاؤها البتة وذلك اذا كانت متقدمةً لان التقدم من اعلام

العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان الثانية التي يجب

فيها الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت منطلق

او زيدا ظننت منطلقًا وانما تساويان لان واحدا من المفعولين

تقدم والفعل واقع بينهما فهو متقدم من وجه ومتاخر من وجه

والثالثة التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر وذلك لانّ

الفعل لا حظّ له في التقدم بوجه فضعف امره وحسن الغاؤها

وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من الافعال ذات

المفعولين لان الالغاء فيها لا يفسد معنى الكلام لانك اذا قلت زيد

ظننت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت زيدا اعطيت

درهم وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي احلت **قوله**

والتعليق بالاستفهام واللام انما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام

الفرق بين الغاء والتعليق: ان الغاء عدم الاعمال جوازًا والتعليق عدم الاعمال من غير جواز

بمقتضى صدر الكلام وكذلك اللام فجعلان الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت
علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزآن في موضع
نصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء محافظة على
اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد
درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا تعليقا
لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت
معملة من هذه الجهة وهي غير معملة لفظا فكانت معملة من جهة
وغير معملة من جهة فشبهت بالمراة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة

قوله الباب الرابع في العوامل المعنوية قد مضى الآن ضربا العوامل اللفظية
القياسية والسماعية وبقي الضرب المعنوي وهو شيئان عند سيبويه
وثلثة عند ابي الحسن الاخفش الاول الابتداء وهو تعرية الاسم

نحو زيد منطلق وهذا المعنى ... فيهما ... الاول مبتداء ومسندا اليه ... والثاني خبرا وحديثا ومسندا

فلا احتمل ... تزوجها ... الاول من ... ليست بذات بعل لانه لا يجوز نكاحها ... لانه لا يجوز تزوجها ...

من

من العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت فيما تقدم ان العامل المعنوي
هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وعامل
المبتدا والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما هو التعري من العوامل
اللفظية لاجل الاسناد وانما نقيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم
لو عري من العوامل ولم يسند اليه شيء كلفظ زيد مثلا من غير خبر
مظهر او مضمر لم يكن مبتدا بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان
يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب
وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل
لاجل الاسناد وهو اسناد الثاني الى الاول استحقا لخصوصهما بالاسناد
عن حكم التعليق واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب رفعه بشبه
الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة او ب

لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب وقد عرف فيما تقدم ان كل
ما يتقوم المعنى المقتضي عاملا اذ العامل عبارة عنه عندهم فهذا المعنى
الذي نحن بصدده بمنزلة المثابة فوجب ان يكون عاملا والكوفيون على
انهما اعني المبتدا والخبر يترافعان ووجه الفريقين مذكور في الاصل
قوله وبهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب الصحيح وهو كون
هذا المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم
من ان هذا المعنى عامل في المبتداء والمبتداء وحده عامل في الخبر وما
ذهب اليه آخرون من انهما جميعا اعني المعنى والمبتداء جميعا عاملا
في الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة الاصل ان يكون المبتداء
معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك و
عند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك لتحصل الفائدة هذا

سوى العباس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة
من المعرفة بشهادة تاويل الآية وهو هذا الجنس منا لعبيد خير
من ذلك الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدأ فيه بالنكرة انما يصح بضرب
من التاويل كما في الاستفهام والنفي وما جرى مجراهما نحو ما احد خير
منك لان النفي لعمومه التحق بالمعرفة وارجل في الدار ام امراة لانه
متاول بايهما وعلى هذا في الدار رجل وقد حسن لامنهم الالتباس
فيه اعني الالتباس بالصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه قوله وقد
يجيئان معرفتين انما جاز تعريفهما عندما يكون المخاطب متصورا
لشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذكر النسبة المجهولة عنده
كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت

زيدٌ المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر
في ذلك حصول الفائدة بحيث وحده استقام الكلام وقولهم الله
الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك تقريرا وتعبدا
والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرفه ويجحد ذلك فتنزله منزلة من
يجحد بشيء لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز حينئذ تقديم
الخبر على المبتدا بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد و
نويت انك قدمت الخبر لم يجز بل لو ذهبت تقول ذلك لكان
المنطلق مبتدا وزيد خبر لانه يقال ان زيدا يدل على الشخص وهو
متعين للاسناد اليه فيكون مبتدا قدمته او اخرته والمنطلق يدل
على المعنى المشتق فتعين للخبرية متقدما كان او متاخرا لانا لا نجعل
المنطلق مبتدأ الا على تاويل الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيدا

فيه يد الشخص الذي
دل الانطلاق صاحب
زيدا فليد

خبرا

خبرا الا على تاويل مسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما صالح لان يكون
مبتدأ وخبرا فايهما تقدم يكون هو المبتدأ كما ذكرنا هذا مذهب
السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين فانك
اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عمن يعرفه المخاطب با
خوته بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدا وزيد خبره وان كان
مقدما ثم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس اعني اما اذا كان
كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدا وخبرا واما في غير موضع
الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنو ابنائنا
وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس ان
المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بمنزلة الابناء لا عن الابناء
بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع

اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع انما ارتفع لتعريه عن العوامل
الناصبة والجازمة وقد ذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدرت به
اوائله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل المضارع
وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم فيه نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه
وقع موقعا يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت زيد كاتب كان اسد
كلام فعامله اذا معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب ان يعمل
الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم وقع في اقوى احواله من المشابهة
بالاسم فعمل اقوى الحركات وهو الرفع ثم من الواجب ان يعلم انه ليس
من شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه في معناه او قريبا فيه كما في زيد
يكتب بل يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لان الآن يقع موقعا يصح
وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا افاد كلا لانك تقدر ان تقول في زيد

ضارب

ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر
وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدا اخرى وهو اسم محض ومما
يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط انك تقول
يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك
نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع هنا
لوقوعه ابتداء والابتداء من مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى
هذا وجب ان لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل
ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول ان الاصل ان يقال
كاد زيد قائما على ما سبق اليه الاشارة فان قلت فعلى هذا
وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا
يصح وقوع الاسم قلت هذا مغالطة محضة لان العامل انما

يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فانه
يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتفتح اين جئت وان
كان قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق الاعراب **قوله** والمعنى
الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب قد يجعل العامل
في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل
فيها معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وجاءني الرجل
الكريم ورأيت الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده كونه صفة
لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى يعرف بالقلب وليس
للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم وتعري المبتدأ
عن العوامل اللفظية للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار
هذا المذهب حجة سيبويه ان الصفة قد تنزلت منزلة الجزء

من

من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون هو عاملا
فيهما الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء والماء
الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف
بواسطة الموصوف **قوله** ويحتج للاول بقولهم يا عمرو الجواد
استدل ابو علي الفارسي على ما اختار من مذهب الاخفش
بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف
معمول نحو
نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمرو الجواد فزيد مضموم
وصفته مرتفع ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل في الصفة
هو العامل في الموصوف لم يختلف حركتاهما بان كان احدهما
اعرابا والاخر بناء وهذا معنى قوله في ان المؤثر لو كان فيهما
واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمرو الجواد ظانا

انه عجز البيت المشهور الذي هو لغا كعب بن مامة و ابن سعدى
بكر ثم منكم لا عمر الجواد فقد سهى اذ لا احتياج للاخفش في
النصب اذ يصح ان يقال ان العامل قد عمل في محل
المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في صفة النصب
لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا كما ذهب
امس الدابر قوله الباب الخامس في فصول من العربية الفصل
الاول في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي
خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف
طارئ عليه على كلف في بابها لا ينصرف والنكرة ما لم يختص
بواحد من جنسه فيكون في امته نحو رجل وفرس وما اشبههما
والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب المضمر

قالوا

قالوا ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف طارئ عليه على كلف
في باب لا ينصرف والنكرة ما لم يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا
بها قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او المخاطب
او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا او لا فرق بين
ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته
فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا
قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول الكلام لكن
الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف فصار الخبر عنه
بالمخبر من الاسباب التي تقرر له عند السامع معرفة فاذا اضمرته
فقلت ضربته كان ضميرا معرفة لما وانه زيدا في قولك زيد ضربته
من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا اعرف انواع المعا رف

سوء الضماير لانها بمنزلة وضع اليد اذ الشيء انما يضمر بعد ما عُرف
واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما **قوله**
والثاني العلم الخاص كزيد مثلا وعمرو وقالوا في تعريف العلم الخاص
انه الذي عُلّق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وانما قيد بالقيد
الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمتنع
ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيد بقيد العلم
الخاص احترازا عما نكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك
فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ونحو ذلك ما كان عليه العلم
والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة
وغيرهما **قوله** والثالث ما فيه الالف لام التعريف للجنس
اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة

للابتداء

للابتداء بها اذ لا تثبت في الدرج وعند الخليل ان حرف
التعريف أل كهل وانما استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال
ثم ان الاسم الداخل عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع
النظر عن عوارضها او فردا من افرادها فان كان الاول كان
لتعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني كان
لتعريف ذلك الفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم
على الحقيقة قد يكون بشيء يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو ان الانسان
لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون بشيء لا يمكن
ذلك فيه فلا يسمى الاستغراق نحو قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب
فاللام هاهنا للجنس دون العهد والاستغراق **قوله** الرابع
المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة الى

غير المتكلم والمخاطب من دون الشرط ان يكون سابقا في الذكر ثم
ان المبهم اما ان يكون بحيث يستغني عن صفة او لا يكون والاول اسماء
الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت
الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة او الصلة ولانها
اذا اطلقت لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات فان قلت
ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان
في حال الرفع وهذين في حال النصب والجر كما قالوا في مسلمان
ومسلمين وكذا اللذان واللذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما
لا نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان
وانما ذلك صيغة موضوعة للتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع
للتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حال الجر والنصب ليس

للاعراب

للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية في حال النصب والجر
كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال الثلاث فوضعوا للمرفوع ضميرا
وللمنصوب ضميرا كذلك هنا ولا شك ان اختلاف الصيغة لا يكون
اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس بتثنية هذا حذف الالف
في من هذا اذ الالف في التثنية لا تحذف بل ينقلب اما واوا واما ياء
نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا ثني فالتثنية
ازال عنه شبه الحرف فتثبت قدمه في الاسمية لاختصاصها بالاسماء
فيعود معربا وعلى هذا النون بدل من الحركة والتنوين لانه
لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين ولكن كان
الواحد لا يستحق ذلك **قوله** الموصولات نحو الذي والتي ومن
وما والموصول لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع صلة له نحو

الذي ابوه قائم زيد وانما توقف بصلاتها ولهذا قيل ان اللام في الذي
زيادة واصلها لذي على وزن عمي وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو
ان تقول مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ متشاكلاً
اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا لم تجد له ذلك الانتظام
ويدلك على زيادة اللام هنا انّ ما ومن بمنزلته فليس فيهما الف
ولام نحو جاءني من عرفته فيكون بمنزلة الذي عرفته قوله فانها
لا تتم الا بالصلة وهي احدى الجمل الاربع وذلك نحو الذي ابوه
منطلق زيد والذي ذهب ابوه عمرو والذي في الدار او امامك
خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجمل التي تقع صلة يجب ان تكون
من الجملة التي تقع صفات يعني انها من الجمل التي تتطرق اليها
التصديق والتكذيب ولا يصح وقوع الامر والنهي والاستفهام والتمني

و

وانما لها صلة فلا يقال الذي ضربته وكذلك لو قلت اضرب زيداً عمرو
اذ لم يكن في اضرب زيداً بيان لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته
وكذلك لو قلت جاءني الذي اتضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم
فيكون تبيينها لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب لو قلت جاءني الذي ما
اكرمه واكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ الانسان
متعجب مما يستبهم عليه سببه فان اثبتّ بالقول مع هذه الاشياء
جاز لانه يصير اخباراً نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول
جاز لكن الجيد اظهاره وتم انه لابد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع
الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما الا انه ههنا اوصلات
الصلة مع الموصول قد تنزلا منزلة اسم واحد فلا بد من شيء يصل
بينهما ويجوز حذف العائد للعلم به وهذا متسع في كلامهم نحو قوله تعالى

اهذا الذي بعث الله ونحو ذلك وفيما يجيء آية في التنزيل من هذا
(اي بمعنى ليس وما مزيدة)
الجنس والا وحذف العائد قراءة فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى
الذي يتخبطه الشيطان من المس وقوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه
ثم اعلم ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا يكون
الا نكرات فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا يوصف بها
النكرة ولما كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بها
بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس
بذو ونحوه ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت
برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون معلومة
للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ان انسانا
قدم من الحضرة الا انه لم يعرف عينه فافدته بذكر انه ذلك ولو لم تبلغ

المخاطب

المخاطب ذلك فقلت هذا الذي قدم من الحضرة احلت ثم ان الفرق
بين الذي وبين ما ومن ان الذي يجيء وصفا وهما لا يقعان وصفين
(من وما)
والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم **قوله**
(اي من وما)
والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية نحو هذا
غلامك او غلام زيد او غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام
من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى المعرفة
اضافة معنوية والمضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف الا
كلما توغلت في الابهام نحو غير فانها نكرات وان اضيفت الى
(او نحو غلته وذهب) (وصله)
المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة
فيما تقدم الفصل الثاني في التذكير والتأنيث المذكر ما ليس
فيه تاء التأنيث وهي الموقوف عليها هاء احترز بذلك عن تائه

في بنت واخت ونحوهما فانها بدل عن الواو وليست للتانيث الا
ان ابدالها جعل مختصا بحال التانيث والوقف على بنت واخت
بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف على التانيث تاما ايضا بالتاء ولا
يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الحجفت
ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة هاء في الوقف كما يجيء للتانيث يجيء
لشبه التانيث كجيئها للفرق بين الجنس والواحد منها كتمر وتمرة ومنه
ضربة وقتلة وللمبالغة في نحو علامة ونسابة وللتاكيد من الجمع كحجارة
ونسابة وللدلالة على النسب او التعريب كمهالبة وموازجة وغير
ذلك مما يطول تفصيله وشبهها بالتانيث كونها فروعا لاصول
فرعية التانيث للتذكير **قوله** ولا الف الالف يجيء للتانيث مقصورة
وممدودة كحبلى وصحراء والابنية التي يكون فيها الالف المقصورة

قد

قد يكون مختصة كفُعلى بضم الفاء وسكون العين وفَعَلى بفتح الفاء
والعين وفُعَلى بضم الفاء وفتح العين وقد يكون مشتركة كفَعلى
وفِعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين فان الفهما قد يكون
(والقوالابنية المشتركة)
للتانيث كسلمى وذكرى ورضوى وقد يكون للالحاق كارطى
وعزهى وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة من الالحاق
التاء ووروده غير منصرف في الاستعمال واما امثلة الممدودة فكثيرة
ايضا لو رمت عدها سامته **قوله** وهي على ضربين اعلم ان التانيث
اولهما
او صلالة
الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمراة والناقة وغير الحقيقي
وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة
والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من غيره فاوثر
معه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجز جاء

الا في ضرورة كقول الشاعر عنترة النجباء جاء ملاما وانث بنجباء وذكر
جاء واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جوازاً متسعاً وان كان
وصل
الاحسن طلعت فان وقع بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي
ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امراة لان الفاعل اذا بعد
عن الفعل وطرا بدلم يبق له تلك القوة فيستدعي الحاق العلامة
لا محالة ويحسن ذلك في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة
ولو كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا بغير الفصل مع غير قبح
ضعف
فمع الفصل يحسن ثم ان تانيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون
تانيث الآدمي
تانيث الآدميين لان البهائم لا يتميز اعيانها بل تختلط صورها متخيلة
ولا يقصد تانيثها وتذكيرها كما ذكر القصد فاشبه التانيث الغير الحقيقي
(اي قصد تانيث الادميين)
فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء هند قوله واللفظي على ثلثة

اضرب

اضرب التانيث الغير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا كا
لظلمة والبشرى والصحراء وقد لا يكون ثم انه ان كان واحد اللفظا
قدر فيه تاء التانيث نحو ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة ولانها
قدر التاء دون غيرها من علامات التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات
وهذا يسمى مؤنثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليها
ثم ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره يظهر بشيئين با
لاسناد الى المضمر نحو الشمس طلعت وبالتصغير اذ التاء يظهر
فيه وان كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء
كان الجميع اصولا او لم تكن نحو عقرب وعناق فامره لا يظهر الا با
لاسناد نحو لدغتني عقرب والتاء لا يظهر لتنزل الحرف الرابع
منزلة تاء التانيث على ما قد سلف في باب الانصراف وقد شذ

قديديمة ووريئة حيث اظهر التاء في الرباعي وعكسه عريس وعريب
تصغير وراء · تصغير عرس · تصغير قدام · تصغير عرب
ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما
ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني
ان جمع المكسر فرع على الجمع المصحح فاجتمع فيه فرعيتان فلما كانت
تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثا غير حقيقي جاز في فعلها الحاق
صفة تانيثا
العلامة وتركه نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع
المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تع اذا جاءك المؤمنات وقوله تع
وقال نسوة قال الزمخشري نسوة اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه
غير حقيقي كتانيث اللمة وهي اسم لجماعة النساء وقيل انما قال
وقال نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل على معنى الجماعة
وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون

مؤنثا

مؤنثا لانه لم يشابه التانيث الا من وجه واحد بخلاف المكسر كما عرفت
ولانه مخصوص بالذكور ولم يتغير صيغة عما عليه بل الحق باخر
الواو ونون بخلاف جمع المكسر فانه قد استونفت له صيغة
قوله هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة
في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى الظاهر
الكلم نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميره فلا يسوغ
الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فههنا ان لم يلحق
العلامة لم يعرف اسناده الى ضميرها او الى كلم آخر يجيء بعده نحو
طلع الشمس شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس
طلع لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع هناك ان
الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه وتثنيته وجمعه

كورم اى جان كبي هر آفت دوران اولسين اجلب غنچه كبي گل بكي خندان اولسين

من حيث كان الخبر عنه فلما كان حكمه هنا كذلك هكذا وهذا واقع
موقعه تبع في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق
العلامة نحو الرجال جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا اسندته
الى ضمير المتكلم ولكن ان تسنده الى الضمير الظاهر نحو الرجال
جاؤا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان والعرب يقول الجذوع
انكسرن والاجذاع انكسرت وهكذا يقال النخل خلون
وخمس عشرة خلت وما ذلك بضربة لازب قوله
والاناس والانام والرهط والنفر مذكر الناس اسم جمع وليس
بجمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا واصله الاناس
قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا
عن الهمزة ولاجتماعهما في قوله ان المنايا يطلعن على

الاناس

شهد بدن نازله اولدر بوك آدم قومدك به كوزل كافريك شيلة مسلمان اولسين

الاناس الامنينا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله ولا يجتمع
اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ الاله ان تكون نسا وياتم الناس
اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك
الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله
تع تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو
ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الآيتين اللتين
اوردهما المص الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل انما مقدر فيه اذ لو كان
كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم للرجال
دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف اخال
ادري قوله اقوام آل حصن ام نساء قال الله تع لا يسخر قوم من قوم
ولا نساء من نساء وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع قال الجوهري

والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للآدميين
مثل قوم ورهط تذكر وتؤنث وان صغرت لم يدخل فيه الهاء وانما تلحق
تاء التأنيث فعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الآدميين مثل الغنم والابل لان
التأنيث لازم لهذا ما ذكره الجوهري واما ذكره المصنف ففيه بحث
فرق بين القوم وبين الباقية والجوهري لم يفرق **قوله** ونحو النخل والتمر
مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا لبعض الاسماء
للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر وغيرهما فاكثر
من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فلحكم اللفظ لان اللفظ وان
افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما
التأنيث فلحال المعنى اذ معناه معنى الجمع مع انه له واحد كما لسائر
الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات وهذا الباب لا يكون

نحو النخل م

له مذكر من لفظه لا التبس الواحد بالجمع لا تكرار اذا قلت شاة مثلا واردت
الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاة ايضا قال يونس
اذا اراد واذكر قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر **قوله** وتأنيث
العدد من الثلثة الى العشرة عكس تأنيث الاشياء انما عكست
قضية التأنيث في التذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث
نسوة لان رجالا قد تمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد
وقد انث التكسير فاتت العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة
وكستجن الغاء الفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع
علامتي التأنيث لزم حذف التاء وهذا في الثلثة الى العشرة واما
الواحد والاثنان فقد سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر
واحد واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان او ثنتان واما ما فوق

العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر يؤنث الاسم الاول دون الثاني
لان الاسمين اعني العشرة مع ما يُضاف عليها لما تنزّلا منزلة اسم
(اي مع ما زيد عليها)
واحد كُرِهَ اثبات علامة التانيث فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم
واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشر امراة تؤنث احدى
ولم تُسقط التاء التي سقوطها علامة التانيث من عشرة لئلا
يجتمع علامتا تانيثٍ اعني اثبات الالف في احدى وسقوط
التاء من عشرة وفي المذكر يُسقط التاء من عشرة لئلا
يجتمع علامتا تذكيرٍ في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا واثنتا
عشرة امراةً واثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا
وثلث عشرة امراة وهكذا الى تسعة عشر تُثبت التاء
في الاسم الاول في المذكر وتسقطها من الاسم الثاني وفي المؤنث بالعكس

و

وشين العشرة تُسكنها اهل الحجاز ويكسرها اهل بنو تميم واما
ما لحق باخرها الواو والنون من الاعداد نحو عشرون وثلثون
فالمذكر والمؤنث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون
امراةً **قوله** والكمان مبنيتان على الفتح قد سبق الاشارة
الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنا عشر
فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني
عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم جعلوا اخر شطريه
اعني عشر بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل انه
لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول
اثناك كذلك لا يجوز اثني عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا
كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون مبنيا الفصل

ان ان في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل
التبع لغيرها وهي خمسة **قوله** اما التاكيد فمختص بالمعرفة ويكون
بالتكرير فايدة التاكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو
لان في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي قريب منه زيد
وقوله تعالى فنادته الملائكة فان ذلك مجاز اذ لم يناده الا جبرائيل عم فاذا
قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد وقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لازالة التجوز الذي في قوله تعالى فنادته
الملائكة وانه مختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه ولا يسوغ في
النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما
انهم قالوا ان النكرة شايعة غير ثابت لها عين كالمعرفة فلا تفتقر
الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فايدة فيه والثاني ان التاكيد يدل

على

على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما
تدافع والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى
الذي وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت
البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد يجيء في
الكلام على وجهين بتكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه
المص بالتكرير مطلقا فانه جار في كل شيء من الاسم والفعل والحرف
والجملة والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه
المص بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا
ثم ان لفظ النفس ومثله العين يؤكد به العامل الواحد والتثنية
والمذكر والجمع والمونث ويسند الفعل اليهما اسنادا متسعا نحو جاءني نفسه

وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى كما سبق في صدر الكتاب انه مثنى المعنى
وكل لا يؤكد به الا جمع او شيء ذو اجزاء مقصودة نحو قرأت الكتاب
كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند اليه الفعل
البتة واكتعون في معناه وسواه اتباع له لا يجيء الا على اثره ولو
قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون (او عقيبه) با
لصاد غير المعجمة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف
وعن ابن كيسان يبدأ بايتهن شئت من هذه الثلاثة بعدها
اي بعد اجمعين وعن بعضهم جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف
وانما جمع من كل واجمعين في قوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون
لانهم اذا قال كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس وانه لم يبق واحد
منهم الا وقد سجد الا انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري اسجدوا

في وقت واحد او في اوقات مختلفة فقرن بهم اجمعون ليفيد الاجتماع
ويدل على انهم سجدوا عن آخرهم في وهلة واحدة هكذا ذكر ابو البقاء
قوله الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم
ان الصفة هي ما يذكر بعد الشيء من ليدل على بعض احوال ذاته
تخصيصا له في النكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا في المعارف
نحو جاءني الرجل العالم وقيل هي الفرق بين المشتركين في الاسم
نحو مررت برجل طويل وبرجل قصير فتفصل بين شخصين مشتركين
في اسم رجل وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية
على القديم سبحانه وتعالى او لما يضاد ذلك من الذم والتحقير
ولمجرد التاكيد كقولهم ذهب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة
اما ان يكون بحال الموصوف او بحال ما هو من سببه فالاول نحو

مررت برجل عاقل واما الثاني فنحو مررت برجل كثير عدوه فالكثير
ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو وهو من سببه والغرض
بالسببي ان يتصل ضمير عايد اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشيء
وصف بحسبه الاول ما كان فعلا للموصوف او لشيء من سببه
نحو مررت برجل قايم او امراة قاعدة فان مثل هذا افعال يزول ويحدث
في الوصف هنا ضمير عايد الى الموصوف وكذلك مررت برجل قايم ابوه فترفع
الاب باسم الفاعل وهو صفة للذي قبله لان الفاعل من سببه وفعل
ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت برجل قايم غلام لم يجز
لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة والثاني ما كان
حلية من الموصوف او من شيء من سببه نحو رجل طويل وطويل ابوه
والثالث ما كان غريزة كالفهم والكريم والعاقل والفرق بين هذا

وبين الاولين هو ان الصفات قد يكون علاجا وقد يكون حلية
فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام والقعود وغير
ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما يعرف بالعين كالطول والقصر
والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب كان يعرف
بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم وهذا
هو المعني بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه والرابع النسب
نحو هاشمي وبصري والكلم المحض اذا انسب اليه صار وصفا نحو
هاشم وبصرة فلا يصح الوصف به فاذا انسبت قلت هاشمي او بصري
فانخرط في سلك الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامراة هاشمية
وتقول هذه تغلامه فترفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب
جرى مجرى ساير الصفات في الحاق علامة التانيث والتثنية

والجمع وتنزل منزلة حسنٍ وشديدٍ في مشابهة اسم الفاعل والجنس
ما وصف باسماء الاجناس بتوصل في نحو مررت بذي مالٍ فانهم اذا ارادوا
ان يصفوا بالاجناس لم يتأت لهم ان يقولوا رجلٌ مالٌ او امرأة سوادٌ
فاجتلبوا من الكلام ما يتوصلوا به الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا
رجل ذو مالٍ وامرأة ذات سوادٍ فصحّ لهم المعنى واللفظ وصار بمنزلة
صاحب مالٍ وصاحبة سوادٍ الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى لانك
تقول مررت بزيد صاحبكم يعني رفيقكم وذو موضوع لان يضاف
الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان
الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت
رجلٌ ذو علمٍ فتكون صفة له وكذا امرأة ذات سوادٍ لان القصد
الجنس فهي تتصف به حتى كانه قيل امرأة متحلية ومتزينة واما

الذوات

الذوات باعيانها فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا بريء لانها
لا يكون صفة في الشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بما
للابتة كما يوجب السواد فلهذا لم يجز اضافته الى نحو زيد
وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت برجل
ذي المال لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه
مع كونه معرفة لان التعريف ليس باول فيه والجنسية موجودة
فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير
كاعراب ابوه واخوه على ما قد سلف في صدر الكتاب واما في
المؤنث فانها تلحق التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت بذات مال وكذا
في الجمع نحو هن نسوة ذوات مالٍ ومررت بذوات مالٍ ورأيت ذوات
مالٍ بالكسر بالكسر حالة النصب والجر كما ان وانما في التثنية والجمع

والمؤنث في ذو فرع
مؤنثة لفظا

فكما انه مسلمون **قوله** وكل صفة تتبع موصوفها اعلم ان الصفة
اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافقه في جميع الاحوال من التعريف
والتنكير والاعراب والتذكير وغيرها لان الصفة لما كانت هي الموصوف
في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير
والتانيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا او مذكرا
او مؤنثا في حالة واحدة وهذا حكم التذكير والتعريف لان الشيء
الواحد كما لا يجوز ان يكون واحدا او جمعا لا يجوز ان يكون شايعا
ومخصوصا الا في شيء الواحد فلا يجوز ان تقول جاءني الرجل ظريف
لان الرجل اذا كان تعبيرا عن واحد مخصوص وظريف على الشياع
والعموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه بمنزلة الرجل الظريف معا هكذا
ذكر ابو علي وكذلك حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف

وجب نصب عمل العامل عليهما جميعا فوافقه للفعل في الاعراب هكذا
اذا كانت فعلا للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه في الاعراب
والتنكير دون ما سواهما فلذلك تقول مررت برجل حسنة جاريته وبا
مراة قايم غلامها وبرجلين ذاهب غلامهما وبرجال قايم اخوهم
وذلك لان الصفة التي هي فعل لسببه لم تكن هي هو حقيقة فيجوز
ان لا تطابقه تذكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون
المؤنث مذكرا ابوها او غلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا نفسها
الا ان هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل
منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يجوز ان يوصف
بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كان قبل كريم
الاب يدل على ذلك واذا تنزل الصفة بفعل سببه التي منزلة الصفة

بمعنى ذلك الشيء ويجب ان تطابقه الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب
كما ذكر **قوله** والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين
والايضاح ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول كالبساط
لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومهم ثلثيهم كان
ثلثيهم مجرورا بجار في تقدير آخر حتى انك مررت بقوم مررت بثلثيهم بدليل
مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى الذين استضعفوا لمن امن منهم وقوله تعالى لمن
يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير
العامل لان البدل بمنزلة المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه
فوق بعض كانهم قالوا انه في حكم تنحية الاول وقال جار الله وقولهم
انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله ومفارقته التاكيد والصفة
في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك

كان المراد جعلت بعض متاعك فوق بعضه

تقول

تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد
كلامك يعني كلامك لا يجوز ان تقول زيد رايت رجلا صالحا لخلوه عن ضمير
عايد عن الخبر الى المبتدا ثم ان البدل يجي على اربعة اضرب احدها بدل
الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا قوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والثاني بدل البعض من الكل نحو
ضربت زيدا راسه اذ الراس بعض زيد ولابد فيه من ضمير يرجع الى
المبتدا منه والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل
من زيد لانه لاتصاله به والاشتمال عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع
بدل الغلط نحو قولك برجل حمار اردت ان تقول مررت بحمار فسبقك
لسانك الى رجل فتداركته بان اتبعته المقصود ولا ياتي الا في بدية
الكلام والاحسن ان يستعمل فيه بل مررت برجل بل حمار فهذه انواع

البدل الاربع ووجه الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان البدل اما
من ان يكون عين المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضا او لم يكن
والثاني اما ان يكون له بالمبدل منه تعلق سوى ما ذكر او لم يكن فالاول بدل الكل من
الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط
وبهذا يندفع اعتراض من اعترض بان ههنا قسما خامسا وهو
بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من بدل الاشتمال
ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه لانه ليس
من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق
المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل الكثر ان تبدل اي
النوعين شئت من الآخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله
الذي وقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال

النكرة

النكرة من المعرفة الا ان تكون موصوفة لتختص وتصلح لتبيينها وايضاحها
قوله وعطف البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم
وارد للايضاح والتبيين والكشف عن غير المراد كشف الصفة
نحو جاءني ابو عبد الله فيعلم المخاطب انك تريد من جملة من يكنى
ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد او تقول جاءني زيد ابو عبد الله
اذا كان الكنية اشهر اذ يعلم المخاطب انك تريد مما تسمى بزيد
هو الذي يكنى ابا عبد الله والفرق بينه وبين الصفة مشتقة
غالبا من معنى لوجوده في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان
عطف البيان يدل على المقصود لو افرد عن متبوعه والصفة
لا تدل اذ لو افرد طويل عن الموصوف في قولك جاءني رجل طويل
ولم تقدر جريته عليه لا يدل عليه وانما يدل على شيء ما من صفته

الطول على الحالة وان العطف للمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم
واحد لافادة خصوص بل هما كما ان كان احدهما عند السامع
اعرف من الآخر واما الصفة والموصوف فهما كما ان جريا مجرى واحد
والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود كاللام وورود
الاول كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المقصود به
الحديث هو الاول وورود الثاني لاجل ان يوضح امره وان
البدل في حكم تكرير العامل بخلاف العطف البيان ويوضح ذلك قول
الشاعر انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر
عطف البيان من البكري ويمتنع ان يكون بدلا والا كان التارك داخلا
عليه في التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد
وقد ذكر ذلك في باب الاضافة قوله العطف بالحروف وحروف العطف

تسعة

تسعة الواو للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف
تشترك في جمع المعطوف والمعطوف عليه على حكم واحد الا انها
جعلت اشتراكها في هذا المعنى تفترق فالواو للجمع المطلق وهي الاصل
في الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف اخواتها بانها
يفيد مع الاشتراك معنى آخر فيكون هي اصلا والدلايل على انها فيفيد
الجمع المطلق عن غير ترتيب وتعقيب وتراخ كثيرة لا يليق
استقصاؤها بهذا الكتاب وما يعزى الى الشافعي من ان الواو
يفيد الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى كعبا في
علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما يفيدان
الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ وثم توجبه مع
التراخي ومن ثم لم يجز ضربت عمرا زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر

وجاء ثم عمرو بعد شهر واما قوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا
بياتا وقوله تع واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى
فمتاول بانه لما اهلكها حكم ان الباس قد جاءها وبثبات الاهتداء
ودوامه واما حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكر في حروف
الجر ولهذا لم يذكر المصنف ههنا **قوله** واو لاحد الشيئين او الاشياء
واو يجي على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت زيدا او عمرا اذا اردت
ان يخبر بضربك زيدا او عمرا وشككت جوزت له ان يكون ضربت
عمرا فاثبت بها وافدت انك ضربت واحدا منهما وقد يقع في الابهام
نحو ازيد عندك ام عمرو ويدل على انك تستفهم المخاطب عن تعيين
احدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فقد امرته بضرب
احدهما لا بعينه ولم يجز ان يضربهما فليس في ذلك شك والثا

سو التخيير اذ لم يكن هناك شئ موجود يشك فيه كما يكون في الخبر و
الثالث الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق
بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو
جلس بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما
واما بمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب
اما زيدا واما عمرا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين و
الجمهور على انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي
لم يعدها منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف
عليها واقتضاه المصنف حيث لم يذكرهما وجعل حروف العطف
تسعة **قوله** وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام يجي على
ضربين احدهما ان يكون متصلة وما يكون ذلك الا في الاستفهام نحو

نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك اضربت زيدًا
ام عمروا والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهي متصلة و
اذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والمتصلة ان يكون معادلة
لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى تكونا جميعا بمعنى اي والفصل بينه
وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطلبه بالتعيين
ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام
بذكر احدهما نحو ازيدا ان كان عنده زيد او ان كان عنده
وعمروا ان كان عنده عمرو والجواب مع او لا ونعم والثاني ان
يكون منقطعة ويتضمن الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك
ازيد عندك ام عندك عمرو فكانك تستفهم عن وجود زيد
عنده ثم بدا لك عن هذا السوال فاضربت عنه واستانفت

سوال

سوالا اخر وقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك عمرو فام المنقطعة
في معنى مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر فرقا بينها وبين
المتصلة واما الثاني فقولك انها لابل ام شاة كانك رايت
شبحا من بعيد وظننته ابلا فاخبرت بانه ابل على حسب
اعتقادك ثم اعترضك شك جوزت انه ان يكون شاء اي
بل اهي شاة **قوله** ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل
ولكن يشترك في ان المعطوف بها تغاير المعطوف عليه اما
لا فهي للنفي بعد الاثبات كقولك جاءني زيد لا عمرو فيدل على ان المجيء
صدر من زيد لا من عمرو ولا يجيء الا بعد الاثبات لا يقول
ما جاءني زيد لا عمرو واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن
الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا بل عمروا وكنت

فاصدا الاضراب بضربت زيد ثم ظهر لك فاضربت عنه الى عمرو وقالوا
بل نقيضة لا لأن لا ينفي عن الثاني ما وجب للاول فتثبت
والثاني ما وجب للاول تنفيه لا عنه وقد يقع بعد النفي كما يقع
بعد الوجوب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجيء عن
زيد واخبرت ان الذي لم يجيء عمرو دون زيد ونقل عن عبد
القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني
زيد بل ما جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي المجيء لزيد
ثم استدركت فاثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني
زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته
لعمرو ويكون للاستدراك في النفي وحده دون الفعل وحرف
النفي معا واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما جاءني

زيد

زيد لكن عمرو فهي اخص من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي
دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا هذا في العطف للمفرد
واما في العطف الجملة على الجملة فهي نظير بل في جواز الاستدراك
بها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق
بين الاستدراك والاضراب مذكور في المتن

الفصل الرابع في الاعراب الاصلي

وغير الاصلي الكلام مدار على ثلثة معان انا جعل الرفع
علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة
لان الفاعل اهم من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة
يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين
ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين واختص المفعول
الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف واضعف لكونه

من افصح الحلق واليه وسوها بينهما لكونه تارة فاعلا في المعنى وتارة
مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه من
وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق والتشاكل او يقال
ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وكون المفعول
واحدا فصاعدا الى الستة فاخص الاقل بالاثقل والاكثر بال
لاخف انهاجا للتزج والتعادل **قوله** والملحق بالفاعل في
اتفق جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدا فرع عليه
خلافا لابن فضال لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال
الفاعل رفع وما شبهه والمفعول نصب وما يقوم مقامه
والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه ان الفاعل يتقدم على
الاسم في باب الاسناد ولما تقدم فيكون الجملة الفعلية مقدمة

مقدمة على الاسمية فيكون العامل مقدما على المبتدا وايضا ان
الفاعل ابدا او في الغالب ثاني اثنين لانه لا يحتاج الا الى شيء واحد
وهو الفعل والمبتدا ابدا او في الغالب ثالث ثلاثة لاقتضائه
الى الخبر والى العائد منه اليه ولا شك في تقديم الاثنين على الثلاثة
وقد ذكر فيما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها
قوله والمفعول في الكل المصدر مفعولا مطلقا لانه
مفعول على الاطلاق والاتراك قلت ضربت ضربا كانك قلت
اوجدت ضربا او احدثته فيكون مفعولا مطلقا لانه مفعول
على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك لست
بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا
سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتمييز والمستثنى المنصوب

بالمفعول لجنيهما على فضلة في الكلام مثله وللحال شبه خاص
بالظرف لكونها مفعولا فيها وللمستثنى شبه بالمفعول معه لان
العامل بتوسط حرف **قوله** والجر الاصح للمضاف اليه بالاضافة
المعنوية لما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم غير اصيل لان
المجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا
ايديكم على احد التاويل وكذا المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه
فاعل او مفعول على ما سبق **قوله** واعراب الفعل غير حقيقي اذ
ليس فيه فاعلية ولا مفعولية فقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب
للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يعرب عن المعاني المختلفة
في محل تواردها المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال و
الحروف يدل صيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم

لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصلي وانما هو بسبب المضارعة التي سبق
ذكرها في صدر الكتاب بقوله وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح
اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف
الاخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني
الا انه كناية عن اسم مرفوع ولهذا سمي ضميرا مرفوعا وكذا اذا قلت اياك
ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب ولما كانت
هذه الاسماء نائبة مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة فيها
الى التمييز مما كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب او مجرور
ولم يكن اعرابها بالعلة او جب بناءها لكل واحد من هذه الانواع
صيغة ليكونوا لم يبطلوا بناءها ويحصل لهم الغرض المخصوص
من التمييز بين هذه الانواع فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة

على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف
الآخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه اعراب غير
صريح قوله وهي على ضربين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء
فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف الشيء
بنفسه قلنا عرف المتصل المصطلح عليه بالاتصال العرفي وهو
غير ذلك فلا يلزم ما ذكرتم ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا
او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو
ما لفظ به نحو ضربت وضربا وضربوا او مستكنا وهو ما نوي فيه
نحو ضربت زيد ضرب او ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازما
اي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة ابواب افعال وهي افعل
ونفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب دون الغائب المؤنث

فهذه

فهذه الافعال ابدا مسندة الى المستكن فهو انا ونحن وانت
او غير لازم وهو ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كالمستكن
في فعل الواحد الغائب نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند
اليه يسند الى المظهر والبارز من الضمائر نحو ضرب زيد وما
ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات نحو زيد ضارب لانه
يسند الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز
اذا جرى على غير من هو له نحو هند زيد ضاربته هي فالصفة جارية
على زيد لكونها خبرا له وهي لهند فابرزت ضميرها وذلك لازم في
الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد ضربته لانحطاط رتبة
الصفات عن رتبة الافعال واما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان
الا بارزين لان الاستتار من خواص المرفوع لانه بعض الفعل بدل

عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما لا يضطران باكثرة
لجيئهما فضلة يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر
في استقلاله والتلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو هو فعل كذا
ومنصوبا نحو اياك اكرمت ولا مجرور البتة اذ لا يمكن انفصال المجرور
عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد
منهما ان يتصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت
الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو زيد فعل وزيدا اكرمت بخلاف
المجرور **قوله** والفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة وادبعون لفظا
انا ليكون كنايةً عن المتكلم والوقف بالالف نادر وبابها اخرى
نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف نحو
قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن فهو جمع انا على لفظ الواحد كما قالوا

قالوا

مراة والنساء والخلفة والمخاض وكذا قيل للتثنية نحن وانما لم يثن
ولم يجمع على لفظه لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم وانما يقترن اليه
غايب او مخاطب الا ترى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا
قلت انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن ان يقول
انا وانا فعلنا فلهذا استوى في التثنية لفظه ودل على الاثنين
فما فوقه وبني على الضم لانه يبنى عن معنيين فقوي وثناه فقط
وقيل اما انت فهو ضمير الخطاب والكاف باتفاق منهم ان والتاء
للخطاب ولا محل لهما من الاعراب بخلافهما في ضربت وانما حركوا التاء
لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انتما انتم نقولوا انت بالضم لانهم
وضعوا ان الاول مراتب الحاضر وهو المتكلم وحركوا فيه النون الحاقا
لحرجها اذ لو سكنت لكان في الخشوم عنه واذن خفية اثروا الفتحة

لخفتها ثم زادوا التا للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا مثل هذا
في ضربت لزمهم حذف التا من المتكلم وسوى بين الفاد وانما افتح
الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما لجانب المذكر على جانب
المؤنث والفتحة خير من الكسرة لخفته ثم قالوا في التثنية انتما
وفي الجمع انتم نحو الغايب هما وهم وكان القياس انتا وانتو لان الالف
علم التثنية والواو علم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن
القياس لانهم لو قالوا انتا وانتو لزمهم ان يقولوا هوا وهووا
وكان يفضي الى اجتماع معنيين في اخر المتكلم فلم يفعلوا بل علامة
ابدلوا من الواو في سويهما لان الميم من مخرج الواو وهي اجلد على
الحركة التزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل
انتموا بدليل مراجعته في الضرورة والاختيار وجوبه في مثال

اناه

اناه مكموها ونصر تموه وانما حذف الواو تخفيفا حين امن الالتباس
ولم يحذف الف التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان
الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف به اولى وانما ضم ما قبل الميم
فيهما وانتما في المذكر والمؤنث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبل
حرف التثنية من جنسها في المظهر مضطربة فيه نحو زيدان فجعلوا
هنا كحركة ما قبل الميم الشفوية من جنسها واشركوا بين المذكر
والمؤنث في التثنية ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر
وقالوا في جمع المؤنث هن وانتن ولم يجمعوا لها هنا بالالف
والتا اتباعا للمخالفة بين الفرع والاصل اي المظهر والمضمر وضعوا
النون لانها علم الجمع في ضربنا ونضرب وشددت لان الاصل هن وانتمن
فقلبت الميم وادغمت واما منفصل المنصوب فجعلوا على تقدير جمهور اصحابنا

وما يتصل به من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على احوال المرجوع
اليه ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب وهي بمنزلة التاء في انت وعند
الخليل انها مجرورة المحل باضافة ايا اليها لانه اسم مبهم فتخصص امرها بالاضافة
واستدل بما حكاه من العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا
الشواب حيث اضافه ايا الى الاسم المظهر واما الضماير المتصلة فكان
المرفوع منها هو التاء في ضربت وهي مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب
المذكر ومكسورة للمخاطب المؤنث وقد استاثر المتكلم باقوى الحركات لانا
فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث لما ذكرنا في المنفصل
وفي الواو في ضربتم وضربنا الا انهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جمع ما ذكرنا
في انتما وانتم وانتن ثم ضمير الغائب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو
زيد ضرب اي هو وهند ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل

عليه

عليه الا في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا وضربتا وضربن ولم
تبدوا الميم فرقا بين المستكن والبارز اذ تقول ضربا في تثنية المتكلم
المستكن في زيد ضرب وضربتما البارز في ضربت ولم يسموا بين
المذكر والمؤنث اذا امكنهم الفرق هنا بالحاق التاء نحو ضربنا ولم يمكنهم
هنا لكل التاء للخطاب بعد زيادته مرة ثانية تفضي الى اجتماع التا
ئين وهو ممتنع جدا في الواو في الجمع ضربتن بنون واحدة بخلاف
ضربتن لان احدى النونين هنالك بدل من الميم في الواحد ولا
ميم هنا فتبدل منها فهذا حكم الضماير اللاحقة بالماضي واما اللاحقة
بالمضارع فضمير الواحد الغائب مستكن في نحو زيد يضرب وكذا ضمير
الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد
والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل فضمير هذه الافعال

اللحوق بالزوايد التي في صدره ونقول في الغايبتين والغايبين
يضربان يضربون كما قالوا اضربا واضربوا الا ان المضارع لما كان
معربا عوضوا عن حركة الاعرابية النون ونقول في الغايبين ونحن
ولم يلحقوا اخره التا لان التا في اوله تغني عن ذلك وفي الجمع يضربن
كما قالوا في الماضي ضربن ونقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان
وتضربون ولا يزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن و
نقول في مونث المخاطب تضربين فالحقوا الناء بآخره علما للضمير
المونث لان التا في اوله علامة الخطاب فمنع من زيادة تا
اخرى فجاؤا بالياء لانها علم للمونث ايضا في هذي ونقول في تثنية
تضربان ولم يفرق بينهما وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي ضربتما
ونقول في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغايب سواء وفي المتكلم

لا تبرز الضمير لان حرف المضارعة في اوله يغني عن ابرازه ويومن
الالتباس وحكم الامر حكم مخاطب المضارع الا في اتصال نون
الاعراب لانه مبني او مجزوم وهذا النون يسقط في الجزم واما
متصل المنصوب فهو الكاف في اكرمك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه
ولفظ المجرور كلفظ المنصوب على ما تقدم قوله الا ان يا المتكلم
والمنصوب له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير منصوب تعلق
بنون قبلها نحو ضربني وتضربني صيانة للفعل ثم راد المستكن اما
ان يكون لازما اذ لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة افعال وهي
افعل ونفعل واتفعل وتفعل من امر المخاطب الكسر فلا يكون
في بنائه كسر كما لم يكن في اعرابه جر ثم حمل على الفعل ان واخواتها
في ذلك فصل انه وكذا اخواتها واجازوا حذفها للتضعيف مع كرة

الاستعمال عما عدا البيت نحو اخذ كان ولعلى نحو ولا يقال ليتني الا في ضرورة
الشعر واما اذا كان ضمير مجرور فلا يعمل نحو غلامي وبي ولي لان الاسم والحرف
فلم يجب صونها عن الكسر الا في من وعن وقد وقط لانها لما كانت
مبنية على السكون عمل النون معها ابقاء على سكونها وتفاديا من ان
تزيلها الكسرة **قوله** ونا للمتكلم اذا كان معه غيره ويكون فيه ساكنا
في المرفوع انما اسكن آخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من
التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا وعلى حذوا
دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء الفا لسكونها ولم يفعل هذا
مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعينا ورمانا لان ضمير المنصوب
ليس كالجزء من الفعل بل في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا
خاتمة الكتاب وكما يضمر المعمول يضمر العامل اعلم ان اضمار الجار

من

من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار بمنزلة تنزل من
المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو نحو قوله وقاتم الاعماق
خاوي المخترق في الجدب بهمة مسود الجوانب خالي الطريق والكوفيون
على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة
اضمرت بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
اي رب امراة مثلك وسياق الكلام يدل عليه ومرضع بمعنى ذات رضيع
فلهذا لم يؤنثه ومعنى الهيتها اشغلتها وقوله عن ذي تمائم اي عن صبي ذي
تمائم وهي العوذة ومحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي
صعد واصباب اي بل رب بلد وهو هاهنا بمعنى المفازة والاصباب جمع
صبب وهو ضد الصعد **قوله** من ذلك كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم
ذكر سيبويه في اعراب هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال

ان خيرا فخير بنصب الاول ورفع الثاني على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
فاضمار كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني
لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها والاغلب جملة اسمية والثاني الذي يرفعهما
على ان الاسم كان المضمر والخبر محذوف وفي الثاني خبر مبتدا محذوف والتقدير
ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه ادون من الاول لعله ضعف فيه كان
والثالث ان ينصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني
ونصب الثاني على ما ذكر في الوجه الثالث قوله وبهذه السماعية لا يرد عليه مثال
بعض الامر شيء آخر العامل السماعي اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل
عليه مثل ما ذكر في اضمار ان من الفاء التي يدل عليه في اضمار الجازم من الاشياء
الخمسة في اضمار رب من الواو وفي اضمار كان من حرف الشرط فقد حكم على
قولهم انه لا اضمار بالشذوذ اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه قوله والقياسية

لا يظهر الا بدليل الحال اعلم ان الفعل يضمر ويترك معمولا وذلك حيث يكون
عليه دليل من الحال او المقال فالاول نحو قولك وقد رايت من يتهيأ للسفر
مكة يريد مكة اذ الحال تدل على ما ذكر وهكذا اذا سمعت المستهلين قد
كبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا وقوله للمهى والمستهلين معناه لاجل التمثيل
او في صحته لان يكون المثنى واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا
اما الذي هو دليل عليه من المقال
فملة منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله
الدال على المقدر
كونوا هودا او نصارى لانه لما اضربت عن قولهم كونوا هودا او نصب
بل
الكلم بعده دل ذلك ان التقدير نتبع ومنه قولك لمن تقول اكرمني فعل زيد
اي ملة ... الى ...
باضمار زيد ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان جواب من
فعل فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السوال كما ان جواب من ضرب
زيدا باضمار ضرب زيدا الا زيد بالرفع قوله وقريب من هذا الاضمار ...

من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل
على اضمار الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم مقدم عليه وهو قوله كونوا
هودا او فيما يضمر على شريطة التفسير متاخر عنه فهذا نوع فقاله
الا انه يعقبه وفي الاول كما سبق ثم ان الكلام قد يكون مرفوعا بفعل
مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو
قولهم هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر
اي هل خرج زيد خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه وليس
ارتفاعه بالابتداء لان هل تقتضي الفعل فلا يليه الكلام الا نادرا
وهذا حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك
لما فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته
فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسره الظاهر اي ضربت عبد الله

والا ولو ولولا ولوما

آلايت
فنعم قومنا وبانارك نعافل عاماما
غا تعلون يا الله يا محمد يا علي
يا كريم ابو بكر عمر عثمان حيدر

ضربته

ضربته لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره غير ممكن
فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون غير المظهر نحو ما ذكرنا
او فعلا في معناه نحو زيدا مررت به اي جوزته ولا يصح اضمار مررت
لانه لا ينصب المفعول او فعلا هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه
اي اهنت زيدا ضربت غلامه لان اهانة المولى من لوازم ضرب
الغلام وهذا باب للاطناب فيه مجال لكنه يفضي الى الملال
فاقتصرت على هذا القدر فليس اربح عن الكشاف

تمت الكتاب بعون الله الملك

رماهن رماهن شماهن شماهن شم ابيم ياخدام ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
اطرب الدقوه

عزتلو وسعادتلو برادريم حضرتلرينه سلام و دعالر

عزتلو وسعادتلو برادرم عزتلو

ملكه

بهسنى زاده السيد ملا
محمد بن على بن محمد افندى
بن على بن مصطفى بن عبد
الله بن احمد بن ملا
محمد بن امين
بن احسن
بهسنى